عمادة الدِّراسات العليا

جامعة القدس

رأس المال الاجتماعيّ ودوره بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل

علاء محمد محمود أبو علّان

رسالة ماجستير

القدس ــفلسطين

1442هـ – 2020م

رأس المال الاجتماعيّ ودوره بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل

إعداد

الطالب: علاء محمد محمود أبو علّان

بكالوريوس اقتصاد, فرعي علوم سياسية _ كلية العلوم الاقتصادية والإدارية

_ جامعة القدس _فلسطين

إشراف :

الدكتور: سعدي الكرنز

قدِّمت هذه الرِّسالة استكمالاً لمتطلَّبات درجة الماجستير في التَّنمية المُستدامة
– بناء المؤسسات جامعة القدس –فلسطين

1442هـ – 2020م

جـامعـة القـدس

عمادة الدِّراسات العليا

معهد التَّنمية المُستدامة

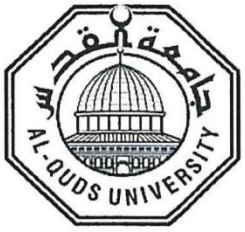

إجازة الرسالة

رأس المال الاجتماعيّ ودورة بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل

إسم الطالب: علاء محمد محمود أبو علّان

الرقم الجامعي: (21811624)

المشرف: د. سعدي الكرنز

نوقشت هذه الرِّسالة وأجيزت بتاريخ 10/ 12/2020 من اعضاء لجنة المناقشة المُدْرَجَة أسماؤهم وتواقيعهم أدناه:

1. رئيس لجنة المناقشة د. سعدي الكرنز التوقيع.....
2. ممتحنًا داخليًّا د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع .....
3. ممتحنًا خارجيًّا د. منصور غرابة التوقيع.....

القدس- فلسطين

1442هـ / 2020 م

الإهـــداء

إلى كلّ مَن:

لم يبخل يومًاً عليّ بنصيحة ذلك الرجل العظيم الذي يسكن جسده تحت التراب وروحه في السَماء, جنة الفردوس، منزله إن شاء الله... أبي محمد الشّاطر...

تؤمن دائمًا أنّ اليد التي تعطي رائحتها عطرة، تكرس حياتها لنكونَ الأفضل... أمّي أطال الله بعمرها زهرة طالب...

هناك في الحياة نقطة تحول, كانت نظرة من عينيه... كفيلة بنجاح، أخي "أكرم أبو علان"...

العزوة جاه وسند، أبنائي قيس، محمد ومحمود حفظهم الله وحماهم...

يقال وراء كلّ رجل عظيم امرأة، أشكركِ وأهديكِ ثمرةَ نجاحنا, زوجتي مي أبو علان...

علاء محمد أبو علان

إقـــرار

أقر أنا مُعدّ الرّسالة أنَّها قُدِّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصَّة، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنَّ هذه الرسالة أو أيّ جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عُليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

التوقيع .....

علاء محمد محمود أبو علان

التاريخ: / /2020م

شكر وتقدير

أحمدُ الله سبحانه وتعالى الذي مَنَّ علينا بأن نكون من أتباع محمّد بن عبد الله النبيّ الأميّ الذي أخرج الناس من عبادة العِباد إلى عبادة ربّ العِباد.

وأتقدم بالشّكر إلى جامعة القدس وأخصّ بالذكر عمادة الدراسات العليا ومعهد التنمية المستدامة بجميع أفراده من أساتذة أفاضل كانوا بمثابة موسوعةٍ علميةٍ لم يدّخروا جهداً أو علماً علينا، وأشكر جميع أصدقائي الطلاب الأوفياء...

وأشكر في المقام الأول الدكتور: سعدي الكرنز الذي أعتبره منارةً للعلم، أهتدي به, وكان بمثابة الأب والملهم لي طوال فترة دراستي وإعدادي للرسالة.

والشّكر موصول إلى كلّ مَن قدم لي يد المساعدة أو الدعم من قريب أو بعيد, وأخصّ بالذكر إخواني, " وأخواتي: أسمهان شفاها الله وانتصار، على دعمها المتواصل وأصدقائي إبراهيم فيومي وسامر البندك والدكتور الرائع إياد لافي الذين كانوا بمثابة إخوان وشركاء لي في دراستي فأنتم تستحقون الشكر" والاحترام والتقدير.

وآخر دعواهم

الحمد لله رب العالمين

علاء محمد أبو علان

مصطلحات الدراسة الأجرائية:

تبحث هذه الدِّراسة في موضوع رأس المال الاجتماعيّ ودورة بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل، وقد وردت مفاهيم ومصطلحات تخدم هذه الدِّراسة، وتحقيقًا لهذا الغرض قام الباحث باعتماد التعريفات الاجرائية الآتية:

رأس المال الاجتماعيّ هو:مجموعة القيم والعلاقات التي ترتكز على معايير منها الثقة والتعاون والتشارك بغرض دعم العلاقات الاجتماعيةِ والمؤسسية المقبولة مجتمعياً وصولاً الى شبكة من العلاقات والقيم الاجتماعية, تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التنمية: هي عملية حيوية تهدف إلى النهوض بالجانب الاجتماعي والاقتصادي, من خلال بناء نسيج ثقافي اقتصادي للمجتمع, يقوم على أسس (الثقة, التعاون والتشارك) من اجل تحقيق الغايات والاهداف المرجوة.

النموّ الاقتصاديّ: هو الزيادة الحقيقية والمستمّرة في إجماليّ الناتج المحلّيّ أو الدخل القوميّ الحقيقيّ بما يحقّق زيادةٌ حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القوميّ الحقيقيّ مما يساهم في تحسين مستوى معيشة الفرد.

الاستقرار ألاقتصادي: هو قدرة النظام الاقتصادي للدولة على امتصاص وتحمل التقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي, الناتجة عن الاحداث السياسية, الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت داخلية او خارجية .

الاستقرار السياسي :هو حالة يتمكن من خلالها النظام السياسي من الحفاظ على نفسه في وجه المتغيرات والازمات " السياسة , الاقتصادية, الاجتماعية" دون وجود صراع داخلي.

الادخار: هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يتم استهلاكه بغرض توجيهه للاستثمار في مشاريع تحقق عوائد اضافية للمدخر.

الثقة :هي الرغبة في التعاون المشترك والتفاعل المجتمعي, سواء بين الافراد او الجماعات؛ من اجل تحقيق هدف مشترك.

التعاون: هو الاساس الذي تقوم عليه العلاقة بين الافراد في المجتمع سواء كانت علاقة مباشرة او غير مباشرة من اجل تحفيزهم نحو العمل الجماعي لتحقيق هدف ما .

المشاركة: هي العمود الفقري لأي نشاط تنموي يقوم على مبدأ العمل مع الاخرين وفق قيم ثابته ,تعود عليهم بمنافع اقتصادية واجتماعية تساعد على رفع مستوى الانتاجية وتؤدي الى استقرار الوضع الاقتصادي من خلال رفع مستوى راس المال الاجتماعي.

المُلَخَّص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور رأس المال الاجتماعيّ في إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعّيةٍ في محافظة الخليل؛ وذلك من خلال دراسة محور رأس المال الاجتماعيّ (الثقة, التعاون, والمشاركة) وتبيان علاقة كلِّ مجال مع محوره ودراسة علاقة رأس المال الاجتماعيّ في إحداث تنميةٍ اقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ.

واعتمد الباحث المنهجَ الوصفيّ للدراسة, وتمّ استخدام الاستبانة أداة للدّراسة الرئيسيّة لجمع المعلومات، واستخدم الباحث العينة العشوائية البسيطة , ويتكون مجتمع البحث من جميع الأفراد الذين يحقّ لهم الاقتراع (عمر 18عاماً، من تاريخ 2020/9/1) فما فوق في محافظة الخليل كما تمّ تقسيم المحافظة إلى (ريف ,حضر , مخيّمات) حيث وزع الباحث(384) استبانة، وتم استردادها جميعًا بنسبة بلغت(100%).

وكانت أهمّ النتائج وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين رأس المال الاجتماعيّ والتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في المحافظة, وتبين أنّ رأس المال الاجتماعيّ يفسّر ما نسبته(34.4%) في التغير في المتغير التابع(التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في محافظة الخليل),وأنّ العوامل الأخرى مجتمعة تؤثّر بما نسبته(65.6.%) في التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة، بما يدلّل على أهميّة رأس المال الاجتماعيّ في إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيّةٍ في المحافظة .

وخرجت الدراسة بعدة نتائج, كان من أهمها وجود علاقةٍ طرديةٍ بين رأس المال الاجتماعيّ والتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في المحافظة, وكذلك وجود علاقة طردية بين الادّخار والتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في المحافظة, وتوصل الباحث الى عدة توصيات أبرزها ضرورة تشكيل لجنةٍ رقابيةٍ على الموارد الطبيعية من أجل استغلالها بشكل كَفُؤٍ، وضرورة العمل على زيادة الثقة بين المحافظ والجهات

الحكومية الرسمية الاخرى في المحافظة والأهالي من أجل تحريك عجلة التنمية، كما وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام برأس المال الاجتماعيّ لدوره الأساسي والمحوري في عملية الإنتاج في محافظة الخليل.

Social Capital and its role in enhancing economical and social development

Prepared By: Alaa Mohamad Mahmoud Abu Allan
Supervisor: Dr. Sadi EL- Krunz

Abstract

This study aimed to identify the role of social capital in bringing about economic and social development in Hebron Governorate, Through the study of the focus of social capital (Trust, Cooperation, And Participation), the relationship of each domain with its axis, and the study of social capital relationship in the creation of economic and social development.

The researcher adopted the descriptive approach to the study, and the questionnaire was used as the main study tool to collect information, a simple random sample was used, and the study population consists of all individuals who are entitled to vote (age 18 years, from 9/1/2020),over in the governorate, the governorate was also divided into (Rural, Urban, Camps), where (384) questionnaires were distributed and all were recovered, at a rate of (100%.)

The most important results were the presence of an increasing statistically significant relationship between social capital and economic and social development in the province, It was found that social capital explains (34.4%) of the change in the dependent variable (Economic and social development in Hebron governorate), and that the other factors together affect(65.6%) of economic and social development, this indicates the importance of social capital in bringing about economic and social development in the governorate.

The study reached several conclusions and recommendations, the most important of which were: The study concluded that there is a relationship between: Social capital and economic and social development in the governorate is related to a continuous relationship, and there is a direct relationship between saving, economic and social development The study reached recommendations, the most important of which was the need to form a control committee over natural resources in order to exploit these resources equitably, And the need to work to increase confidence between the governorate and the people in order to move the wheel of development, and the study recommends the need to pay attention to social capital for its basic and pivotal role in the production process in the Hebron Governorate

الفصل الأول

1. الإطار العام للدِّراسة

1.1 المُقدِّمة

رأس المال هو الثروة الحقيقية التي تُقاس بها رفاهية المجتمعات, ولكن لا بد من الاشارة هنا ان ليس رأس المال المادي فقط الذي تُقاس به رفاهية المجتمعات، إذ ان رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً هاماً واساسياً في توجيه الانسان للارتقاء به من أجل صناعة الحضارة والتنمية الاقتصادية الشّاملة بما يحقّق التوظيف الأمثل لعناصر الإنتاج.

وقد اعتمدت معايير التقدم والتخلّف للمجتمعات البشرية لفترةٍ طويلةٍ على معاييرَ اقتصاديةٍ بحتهٍ، متناسيةً أهمّية رأس المال الاجتماعيّ، مع العلم أّن التنمية الحقيقية لا يمكن أنْ تتمّ دون تنمية الإنسان نفسه، ولا يمكن أنْ تتمّ دون وجود مناخٍ اجتماعيٍّ ثقافيٍّ سياسيٍّ اقتصاديٍّ موائمٍ لحدوث تنميهٍ حقيقيةٍ .

فمجتمع متماسك هو مجتمع ناجح يمكن استغلال عناصره الاستغلالَ الأمثلَ لتحقيق استقرارٍ اقتصاديٍّ حقيقيٍّ يقود إلى تنميةٍ اقتصاديةٍ شاملةٍ، على العكس من المجتمعات المهمّشة.

ولا يمكن للإصلاح والتحديث الاجتماعي أن يحقّقَ أهدافه في غياب نسقٍ قيميٍّ وأخلاقيٍّ يدعم العلاقات، ويعزّز الثقة بين أفراده من خلال الصّدق والتعاون والتشارك؛ حيث إنّ الثقة تعمل على تقليل تكاليف المعاملات التجارية, وسهولةٍ ويسرٍ في إنجازها ممَا يحقّق سرعةً في الإنتاجية وزيادة التنافسيّة في العمل؛ بحيث تعمل على زيادة النموّ الاقتصاديّ.

ويُعدّ الدين الإسلاميّ منبعًا رئيسيّاً للقيم والأخلاق، ويؤدّي دورًا أساسيّاً في تشكيل رأس المال الاجتماعيّ وبنائِه وكوني ابنَ محافظة الخليل، ومن خلال تجاربي لامست حدوث تنمية في المدينة من خلال أفرادها أنفسهم دون الحاجة المادية للدولة، وهذا حقّق لي دافعاً كبيراً على البحث والتقصّي والخروج بنتائج وتوصيات تكون مفيدة لأصحاب القرار, والعمل على قياس مدى تأثير دور راس المال الاجتماعي بإحداث تنمية اقتصادية في محافظة الخليل والخروج بهذه الرسالة التي تبيّنُ دور رأس المال الاجتماعيّ في إحداث تنمية في محافظة الخليل .

وقد لاحظت اثناء اعدادي لهذه الدراسة ان الدراسات حول راس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية كثيرة ومتعددة وقد استفدت من معظمها وكان اهمها دراسة (ابو زاهر, 2010) ,دراسة (كبير , 2016) ,(قنادرة , 2017).

وقد عرضتُ لهذه الدراسة، آملاً ان تكون مفيدةً ونافعةً في هذا المجال للباحثين والمهتميّن، عملاً بالدعاء المأثور" اللهمّ انفعني بما علّمتني وعلّمني ما ينفعني",

سيما ان فترة اعدادي لهذه الدراسة لم تكن سهلة فقد واجهت العديد من العقبات وخصوصا في الحصول على بعض المراجع والمصادر ويعود ذلك الى اغلاق الكثير من المؤسسات بسبب الجائحة الحالية(كورونا) .

2.1 مشكلة الدراسة

من خلال دراستي وتتبّعي لنتائج الدراسات السابقة، ونظرًا لأهميّة محافظة الخليل، كونها المحافظةَ الكُبرى في فلسطين ومن المحافظات التي تهتمّ لدرجةٍ كبيرةٍ بالعاداتِ والتقاليدِ والتماسكِ الأسريّ، والثقة العالية التي يتمّتع بها أفرادها بين بعضهم البعض في المعاملاتِ التجاريةِ والاقتصاديةٍ وما شهدته في السّنوات الأخيرة من إحداث تنميةٍ في المجتمع المحلّيّ من خلال بناء العديد من المؤسّسات, من بناء المستشفياتِ والمدارسِ والجامعاتِ على نفقة أبناء المحافظة، والعمل على الحدّ من مستويات البطالة، والتمكين للمهمّشين، وخلق فرصِ عمل لهم من خلال الاستثمار الأفضل للموارد المتاحة، وعلى رأسها العنصر البشري .

كلّ هذه الأسباب شكّلت دافعّاً قوي للبحث عن إجابة للسؤال الرئيسيّ الآتي:

- ✓ ما هو دور رأس المال الاجتماعيّ في التنميةِ الاقتصاديةِ في محافظة الخليل؟

3.1 مبّررات الدراسة:

التحرر حقّ مقدس للشّعب الفلسطينيّ, والتحرر يكون بجميع الجوانب السياسيّةِ والاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ, فالاستقلال الاقتصاديّ يتطلب إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ حقيقيةٍ, فقد وجدتُ أنّ من واجبي الوطنيّ البحث في دور رأس المال الاجتماعيّ في إحداث تنميةِ اقتصاديةِ واجتماعيةِ, إضافة الى المبّررات المحورية الآتية:

1- كافة المواثيق الدولية تضمن حقّ الشّعوب بالحصول على مستوى معيشيّ متساوٍ لجميع أفراد المجتمع، وهذا لا يتأتّى إلا بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيّةٍ, ومن هنا جاءت

التوصيات الدولية بضرورة إجراء دراساتٍ متخصّصةٍ حول التنمية الاقتصادية، وخاصّة في الدول النامية.

2- محافظة الخليل من المحافظات الكبرى والتجارية في الوطن، ونظرًا لما تعاني منه هذه المحافظة من احتلال يستغلّ مصادرها الطبيعية، كان واجباً عليَّ أنْ أجري هذه الدراسة للخروج بتوصياتٍ تساعد على إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ.

4.1 أهميّة الدراسة:

تكمن أهميّة هذه الدراسة في الدور الذي من الممكن أن يقوم به رأس المال الاجتماعيّ في الإسهام في تحقيق تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل، كما أنّ هناك أسباباً أخرى تدعم أهميّة هذه الدراسة وذلك على النّحو الآتي:

أسباب نظرية تتمّثل في:

1. استكمال ما توصّلت إليه الدراسات السابقة ذات العلاقة برأس المال الاجتماعيّ بشكل عام، وبتطبيقاته في المجتمع الفلسطينيّ بشكل خاصّ لاعتماد المجتمع بشكلٍ كبيرٍ على التشابك الأسريّ والعائليّ، وثَمّة تأثير للأسرة على المستويات العامة في الدولة.
2. كونها تسعى إلى الكشف عن العلاقة بين الأفراد والمؤسّسات الخيرية والأهلية في المجتمع الفلسطينيّ، وتحديدًا في مدينة الخليل على الصّعيد الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

وتكمن الأهميّة التطبيقية في:

1- تطبيقها على محافظة الخليل التي تُعدّ من أكثر محافظات فلسطين ومدنها تماسكًا؛ كونها ما زالت تعتدّ بشكلٍ كبيرٍ، بالأعراف والمفاهيم العشائرية، ودور الحمولة في البناء وتعزيز الصّمود للفرد.

2- كونها تستقصي آراء الأفراد في المؤسّسات الخيرية والأهلية في محافظة الخليل ما يُمكّن القائمين عليها الاستفادة من نتائجها فيما يخصّ مستويات رِضا الأفراد عنها وعن دورها الرّياديّ في المجتمع.

3- يمكن أن تقدم نتائج توصيات ومقترحات تفيد العاملين في المنظّمات الخيرية بشكل عام فيما يخصّ تأثيرات رأس المال الاجتماعيّ على التنمية الاقتصاديةِ و الاجتماعيّةِ.

4-يتشابه رأس المال الاجتماعيّ مع الأصول الإنتاجيةِ والرأسماليةِ، ويؤثّر على العلاقاتِ البشريةِ والاقتصاديةِ في المجتمع.

5.1 أهداف الدراسة:

إنّ الهدف الرئيسيّ للدراسة هو قياس مدى تأثير رأس المال الاجتماعيّ على إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل, وعليه تكون الأهداف الفَرعيّة للدراسة على النحو الآتي:

1- التعرف على كيفية إسهام رأس المال الاجتماعيّ في زيادة الإنتاج ونُموّه على المستوى الاقتصاديّ.

2- التعرف على تأثير قِيم رأس المال الاجتماعيّ(المشاركة، التعاون، الثقة) على التنمية الاقتصادية في محافظة الخليل.

3- التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء الأفراد نحو دور رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل في تحقيق التنميةِ الاقتصاديةِ للمجتمع المحلّيّ تُعزى إلى متغيرات(الجنس, المؤهل العلميّ, طبيعة العمل، مستوى الدخل، مكان العمل).

6.1 أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي:- ما دور رأس المال الاجتماعيّ بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل للإجابة عن السؤال الرئيسي لا بدّ من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية.

1. ما مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل ؟
2. ما مستوى التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ في محافظة الخليل؟
3. ما دور رأس المال الاجتماعي في إحداث تنميةِ اقتصاديةِ واجتماعيةِ في محافظة الخليل؟
4. هل يوجد تأثير لرأس المال الاجتماعي في إحداث تنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ في محافظة الخليل ؟
5. هل يختلف مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل تبعاً للمتغيرات الضابطة (الجنس, المؤهل العلمي, طبيعة العمل, سنوات الخبرة, الدخل, مكان السكن)؟
6. هل يختلف مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل تبعاً للمتغيرات الضابطة (الجنس ، المؤهل العلميّ ، طبيعة العمل ، سنوات الخبرة في العمل ، الدخل ، مكان السكن) ؟

7.1 فرضيّات الدراسة :

إنّ صياغة الفرضيات حول مدى تأثير رأس المال الاجتماعيّ في إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل ستساعد في فهم هذه الظاهرة، وتساعد أيضاً على تفسير علاقة المتغيرات المستقلّة، ومدى تأثيرها على المتغيرات التابعة للدراسة من خلال تأثرها بالمتغيرات الضابطة.

خرجت الدراسة بالفرضيّة الرئيسيّة التي تنبثق عنها عدة فرضيّات فَرعية.

الفرضيّة الرئيسيّة:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين مستوى رأس المال الاجتماعيّ وبين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل.

الفرضيّات الفَرعيّة:

من أجل الإجابة عن السّؤال الثالث في الدراسة، تمّ تحويله إلى الفَرضيّات الآتية:

1. لا تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في اجابات المبحوثين نحو دور رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل تبعاً للمتغيرات الضابطة (الجنس، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل، الدخل، مكان السكن)؟
2. لا تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في اجابات المبحوثين نحو مستوى تنمية اقتصادية واجتماعية في محافظة الخليل تبعاً للمتغيرات الضابطة (الجنس، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل، الدخل، مكان السكن)؟

8.1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من سكّان محافظة الخليل الذين يتجاوزون سِنّ (18 عامًا)، ويحقّ لهم الاقتراع حتّى تاريخ توزيع الاستبانة (2020/9/1).

9.1 نموذج الدراسة

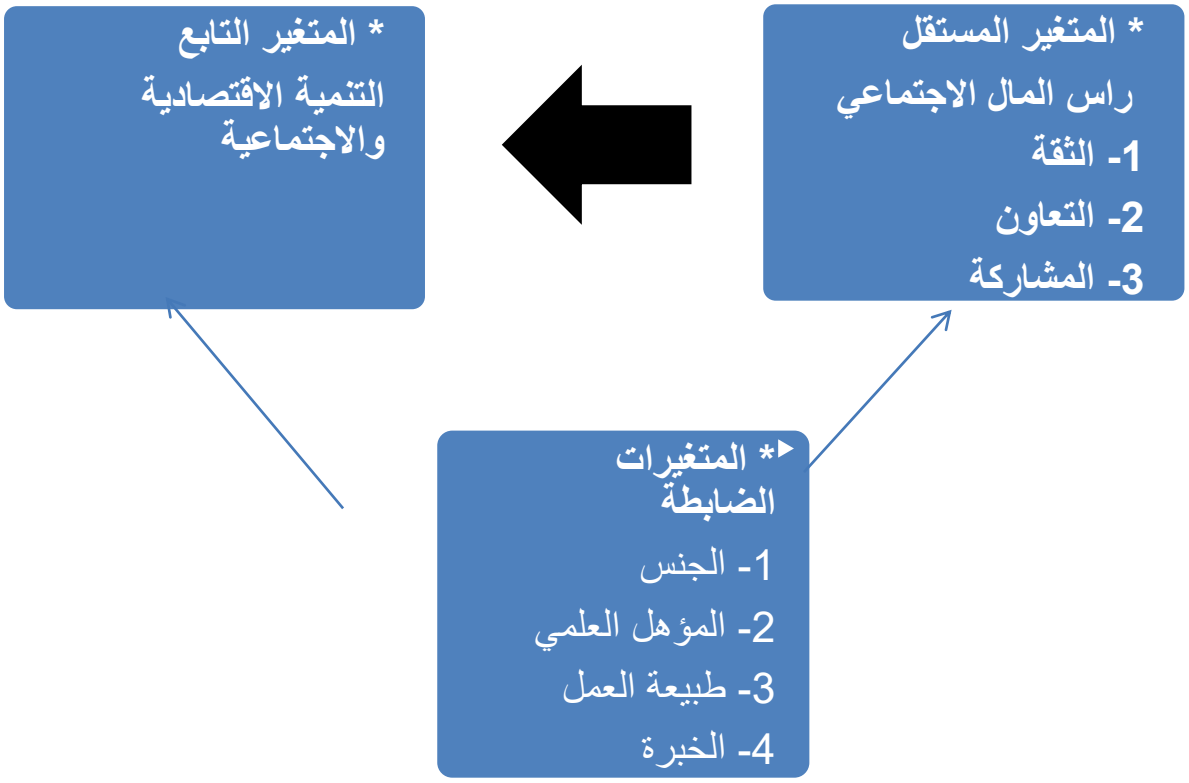

10.1حدود الدراسة

تتمثّل حدود الدراسة في:

- **الحدود الموضوعية:** قياس مستوى تأثير رأس المال الاجتماعيّ في إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل، ومعرفة عناصر رأس المال الاجتماعيّ ومدى تأثيرها على عملية التنمية.
- **الحدود البشرية:** أفراد المجتمع في محافظة الخليل الذين يحق لهم الاقتراع (عمر 18 عاماً من تاريخ 2020/9/1) فما فوق.
- **الحدود الجغرافية:** محافظة الخليل.
- **الحدود الزمانية:** أُعدّت هذه الدراسة خلال السنه الدراسية (2019– 2020).

11.1هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول، وهي كالآتي:

الفصل الأول: ويشمل الإطار العام للدراسة على النّحو الآتي :

المقدمة, مشكلة الدراسة, مبّررات الدراسة, أهميّة الدراسة, أهداف الدراسة, أسئلة الدراسة, فرضيّات الدراسة, ومنهجية الدراسة وتضمّ:

مجتمع الدراسة, نموذج الدراسة, حدود الدراسة, هيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: ويشمل الإطار النظريّ والدراسات السابقة, وقُسِّم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء: الأول تطرق إلى المفاهيم الأساسّية(وتشمل مفهوم رأس المال الاجتماعيّ, أنواع رأس المال الاجتماعيّ, أهميّة رأس المال الاجتماعيّ: الاقتصادية والاجتماعية, اشكال رأس المال

الاجتماعيّ, عناصره, معوقاته, قياسه وأخيرًا رأس المال الاجتماعيّ في فلسطين), أما الجزء الثاني فتطرق الى التنمية الاقتصادية من حيثُ مفهومها, مفهوم النموّ الاقتصاديّ, خصائصه, معوقاته, مصادر تمويل التنمية, مؤشّرات قياس التنمية, معوقات التنمية.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها : "المنهجية, أداة الدراسة، مجتمع الدراسة، عيّنة الدراسة: وصف عيّنة الدراسة, اختبار صدق أداة الدراسة, اختبار ثبات أداة الدراسة, الأدوات والمعالجة الإحصائية ومراجعة الدراسات السابقة.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها: نتائج الدراسة, مناقشة نتائج الدراسة

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:- الاستنتاجات, التوصيات

المراجع والملاحق:- المراجع, الملاحق, فهرس الجداول, فهرس الملاحق, فهرس المحتويات

الفصل الثاني

---

2. الإطار النظريّ والدراسات السابقة:

يعتبر رأس المال الاجتماعيّ هو الضوابط التي تحكم العلاقاتِ بين أفراد المجتمع، ممّا يخلق مجتمعاً مترابطًا, إذ لا يمكن تحقيق تنميةٍ في مجتمع تسوده التفرقة، ويعاني من ضعف الاندماج الاجتماعيّ بين جماعاته المختلفة، ولا يمكن للمجتمع أنْ يواجهَ الأزماتِ التي قد تصيبه دون أن يكون ثمّة تماسكٌ وترابطٌ بين أعضائه؛ لأنّ التماسك هو الذي يعزّز التكامل الذي يقود إلى التماسك الاقتصاديّ, وهذا ما شاهدناه في بداية أزمة كورونا التي أصابت العالم، فعلى مستوى فلسطين على وجه الخصوص وكون محافظة الخليل جزءًا منها تشكّلت اللجان المحلّية التي عملت على زيادة التماسك، واندمجت بالمجتمع لخلق توازنٍ بين فئات المجتمع، ما ساعد في مواجهة الأزمة, و زيادة التماسك والترابط داخل المحافظة، وعملت أيضًا على زيادة ثقة الناس بالمجتمع المحلّيّ الذي يُعدّ جُزءاً لا يتجزأ من رأس المال الاجتماعيّ.

1.2 الإطار النظريّ

1.1.2 مفهوم رأس المال الاجتماعيّ

ويرى السروجي(2009) أنّ جون دوي(Johan Dewey) هو أول مَن استخدم مفهوم رأس المال الاجتماعيّ عام (1899)م، دون أن يحدّد مفهومًا له، حيث ركّز على الاتصال للتعبير عن رأس المال الاجتماعيّ، واستخدامه من خلال تغيير المعلومات وتحديد المشكلات ومواجهتها وإدارة الصّراع، وحيث ترتبط العلاقات الاجتماعية بالقدرات الفردية، وبذلك فقد استخدم رأس المال الاجتماعيّ قديمًا دون تحديد مفهومه.

ويُعدّ مفهوم رأس المال الاجتماعيّ من المفاهيم الحديثة، فقد أشارت الدراسات إلى أنّ بداية ظهور المفهوم كان في العام (1916) عندما كتبه هانفين(Hannifin)، فيما قيل: إنّه ظهر في القرن التاسعَ عشرَ في الكتابات حول الديمقراطية(حمد، 2015).

ويرى كولمان (*Coleman,1988*) أنّ رأس المال الاجتماعيّ عبارة عن هواياتٍ اجتماعيّةٍ متباينةٍ يجمع بينها سمة مشتركة، يمكن من خلالها الاتفاق على بنية اجتماعيةٍ تساعد على التطور والنموّ في المجالات المختلفة.

فيما يرى بيير بوردو(Pierre Bourdieu) أنّ رأس المال الاجتماعيّ هو الوصول بالفرد والجماعة إلى شبكةٍ آمنةٍ من العلاقاتِ الاجتماعيّةِ تدعم وتُفعّلُ العلاقاتِ الاجتماعيّةَ والمؤسّسيةَ المتفق عليها والمعترف بها مجتمعيًّا(السروجي، 2009).

أما بوتنام (Putnam,2000) فقد عرّف (رأس المال الاجتماعيّ) بأنه انعكاس لمميزات التنظيمِ الاجتماعيّ كالشّبكاتِ الاجتماعيّةِ؛ والمعايير والثقة التي تُسّهلُ التنسيقَ والتعاونَ والتشاركَ بين الأفراد من أجل تحقيقِ المنفعةِ المتبادلةِ بينهم.

وكذلك في كتابه (توظيف الديمقراطية) فقد وجد أنّ ثَمّة علاقةً طرديةً وموجبةً ومعنويةً بين الأداء الاقتصاديّ ورأس المال الاجتماعيّ .

وعرفه نان لين(Nanllin,2001) بكونه كلّ الموارد المكونة للبنيةِ الاجتماعيّةِ التي تستخدمُ في الأعمال المختلفة الخاصّة والهادفةً .

ويرى فوكوياما:(Fukuyama) أنّ(رأس المال الاجتماعيّ) له دلالة اقتصادية؛ فهو يُخّفِضُ تكلفة الصفقات ألاقتصادية إذا ما ارتبط بَالياتِ التنظيم الرسميّ للعقود؛ لأنه يفترض وجوَد نيةٍ حسنةٍ في أثناء التفاوض أي عامل الثقة المتبادلة بين العاملين, مّما يمنع الأطراف المتعاقدة من استغلال المنافذ غير المتوقّعةِ في أثناء عقد الصفقات الاقتصاديةِ وبعدها.

أمّا البنك الدوليّ، فقد عرفه كما ورد عند مولي(2014) بأنّه" القِيمُ والعلاقاتُ التي تُشكّل كميّةَ التفاعلاتِ الاجتماعيّة ونوعيّتَها، وهذا يؤدّي إلى ترابط المجتمع، وتحتاجه التنمية الاقتصادية".

ويمكن القول: إنّ رأس المال الاجتماعيّ هو نتاج القِيم التي يتمّ تعريفها داخل المجتمعات، والتي تُعدّ جوهر العلاقة بين الإفراد في المجتمع، وبدونها لا يكون هناك ترابط و لا تماسك في المجتمع، وهذه القيم تتمثل في التسامحِ والثقةِ والتعاونِ والتشاركِ والتكافلِ، وكلّ ما له علاقة بالتشبيك في المجتمع بين الأفراد من طُرق التواصُل والتوافق.

فيما عرفه زكريا(2017) بأنّه "مجموعة من الروابطِ والعلاقاتِ الاجتماعيّةِ القائمةِ بين أفراد جماعةٍ معينةٍ متفقةٍ في القِيمِ والعاداتِ والتقاليدِ المشتركةِ، وتلتزم بالعهود الخاصّة بها كالثقةِ والتعاونِ والمساواةِ لتحقيق أهدافٍ مشتركةٍ، ذاتيةٍ أو اجتماعيّةٍ".

وذكر النقيب(2006)أنّ رأس المال الاجتماعي هو" مجموعة من القواعد التي تحكم السلوكياتِ الخاصّةَ بأفراد لديهم الأهداف والقيم نفسها، لديهم شبكات من المعارف والمؤسّسات تساعد في الحصول على الموارد من خلالها".

وعرفه عبد الحميد(2004) بأنّه" مجموعة القِيم والأخلاق الاجتماعيّة التي تتجسّد في هياكلَ وتنظيماتٍ اجتماعيّةٍ متماسكةٍ، وشبكاتٍ اجتماعيّةٍ تدعم قوته، وتمّكنهم تلك القِيم والأخلاقياتْ التي تسّهل عمليات التفاعل الاقتصاديّ والسياسي، وتشكيل البنية الأساسّية للعلاقات الاقتصادية، وتعزيز التبادل وتساعد في مواجهة المشكلات".

ويرى الباحث أنّ أهمّية رأس المال الاجتماعيّ تأتي من كونه يتشابه مع الأصول الإنتاجية والرأسمالية الموجودة بالمجتمع لما له من بالغ الأثر على العلاقاتِ البشريةِ السائدة، ومن ثّم على الاقتصاد المجتمعيّ.

وأنّ (رأس المال الاجتماعي) هو"مجموعة الروابط التي تُكّون العلاقات الاجتماعيّةَ بين مجموعة من الأفراد في المجتمع يكون لديهم التوجهات والأهداف نفسها، وتحكمهم مجموعة من القواعدِ والمبادئِ والقِيمِ في إطارِ بناءٍ اجتماعيٍّ يهدف لخدمة أهدافهم المشتركة.

وبناءً على ما تقدم ,يعرف الباحث اجرائياً رأس المال الاجتماعي هو: مجموعة القيم والعلاقات التي ترتكز على معايير منها الثقة والتعاون والتشارك بغرض دعم العلاقات الاجتماعيةِ

والمؤسسيةِ المقبولةِ مجتمعياً وصولاً الى شبكة من العلاقات والقيم الاجتماعيةِ تساهم في تحقيق التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ

2.1.2أنواع رأس المال الاجتماعيّ:

رأس المال الاجتماعيّ السلبيّ:

هو رأس المال الاجتماعيّ الذي تكون نتيجته سلبيةً بالنسبة إلى المواطنين, وتتحدّد نتيجته السلبية عندما يكون هناك انحدار لرأس المال الاجتماعيّ؛ وذلك عندما لا تنعكس الثقة الخاصّة بمجموعةٍ معينةٍ على باقي أفراد المجتمع , بمعنى ألا تتحول الى ثقة عامة, وعندما يتراجع التعاون بين افراد المجتمع, وحتى إنْ وُجِدَ في داخل مجموعة ما بشكل قويّ, وكلما زاد الاهتمام بالمصلحة الخاصّةِ على حساب المصلحة العامة زاد الشكّ والانقسام والصّراع. (أبو زاهر,2010)

رأس المال الاجتماعيّ الإيجابيّ:

هو رأس المال الاجتماعيّ الذي تكون نتيجته إيجابية بالنسبه إلى المواطنين, وتتحدّد تأثيراته الإيجابية كلّما زادت أسهم رأس المال الاجتماعيّ, وذلك عندما تنعكس الثقة الخاصّة في داخل مجموعةِ معينةِ إلى باقي أفراد المجتمع, بمعنى أنْ تتحولَ إلى ثقةِ عامةِ وعندها يوجد تعاون بين أفراد المجتمع ولا يقتصر على مجموعه معينه, ويزداد الاهتمام بالمصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصّة, ويقلّ الشّكّ والانقسام والصراع, واللجوء لحلّ الخلاف بالطرق السّلمية.(ابو زاهر 2010).

3.1.2 أهمّية رأس المال الاجتماعيّ:

1.الأهمّية الاقتصاديةُ لرأس المال الاجتماعيّ:

تظهر الأهمّية الاقتصادية لرأس المال الاجتماعيّ من خلال إسهامه في زيادة النموّ الاقتصاديّ، وارتفاع الناتج المحلّيّ الحقيقيّ، حيث تساعد العلاقاتُ الاجتماعيّةُ على تقليل تكلفة المعاملات والصفقات، فتزيد من الاستثمار، كما أنها تقلّل من الإجراءات الروتينيةِ التي تعيق الدخول إلى السوق، ممّا يسهم في زيادة المنافسة المحلّية، الأمر الذي يعود إيجابياً على ارتفاع جَودة المنتجات المحلّية، بالإضافة إلى زيادة مستوى الابتكارِ والإبداعِ واستغلالٍ كفُؤ للموارد، وبالتّالي هذه المنافسة تمنح المستهلك مجالاً أوسع للاختيار بين السلع وزيادة مستوى إشباعه(الرفاعي، 2015).

إنّ وجود رأسِ مالٍ اجتماعيٍّ فَعّالٍ في أيّ دولة يعنى ارتفاع مستوى ثقة المجتمع، والتي تظهر في قلّة القواعد والقوانين والإجراءات البيروقراطية، الأمر الذي يؤدّي إلى نموّ دور القطاع الخاصّ، وقدرته على تحمّل جزءٍ من الأعباء التنموية، وفي هذا الإطار أكدت الدراسات الأدبية أنّ هناك ارتباطاّ كبيراّ بين مؤشّرات رأس المال الاجتماعيّ(خاصّة الثقة بين الناس), وبين معدلات النمو الاقتصادي(عبد الحميد،2000).

وتجدر الاشارة إلى أنّ وجود رأسِ مال اجتماعيٍّ فعّال يُفضي إلى نشر قِيم التعاونِ والمشاركة؛ سواء على المستوى الفرديّ، أو داخل الشراكات؛ حيث تؤدي إلى الإعلاء من قيم الفريق وروحه, الأمر الذي يعود إيجاباً على زيادة الإبداعات والابتكارات داخل الشّركات، بالإضافة إلى أنه يزيد

من درجة الثقة بين الشركات بعضها البعض ما يقلّلُ من تكاليف إجراء الصفقات والتعاملات(عثمان، 2005).

ويرى الباحث أنّ زيادة النموّ في رأس المال الماديّ وزيادة الإنتاجيّة في المؤسّسات تعتمد على العاملين في المؤسسة وولائهم وانتمائهم لتلك المؤسّسة، مما يحقّقُ كفاءةً وفعاليةً واستدامة, وهذا يتطلب تناسقاً وإسهاماً بين العاملين، كما أنّ هذا لا يتأتّى إلا من خلال العلاقات التي تتمّ بين العاملين، وهذا يُعدّ إحدى وظائف رأس المال الاجتماعيّ والجدير بالذكر أنّ لرأس المال الاجتماعيّ القدرةَ على تحقيق التنسيق بين قوى السوق وأطرافه من مستهلكين أو منتجين،

وبطريقة أفضل بكثير من إجراءات التنسيق الرسمية أو تدبيرها ممّا ينعكس في صورة وصول للخدمة عاليةِ الجودةِ للمستهلك، وبأقلّ سعر عن مثيله بالخارج.

ومن ثمّ فإنّ قيمة الإنتاج السنويّ الكليّ للعمالة هو بعبارة أخرى قيمة المنتج في رأس المال الاجتماعيّ الكلّيّ.

إلا أنّ رأس المال الاجتماعيّ يقف عاجزًا عن التصدّي لبعض المشكلاتِ الاقتصاديةِ التي تواجه بعض المؤسّسات، وخصوصًا الناتجة عن التطورات التكنولوجيةِ، وخاصّة تلك العاملة في مجال التكنولوجيا المتقدمة؛ وذلك لسرعة تأثر هذه المؤسّسات بالمتغيرات المحلّية والعالميّة.

و تعتمد كفاءة المكاسب الكبيرة وفعاليّتها في مجموعها على القوة العاملة (work force) لرأس المال الاجتماعيّ، ومن خلال زيادة الثقة بين العاملين و الإدارة وتقليل فرص الانتهازية في المؤسساتِ والمجتمعاتِ.

إن رأس المال الاجتماعيّ هو العامل الرئيس في نجاح برامجِ الإصلاحِ الاقتصاديّ وتحقيقها لهدفها الذي رُسمت من أجله.

فكلّما كانت برامج الإصلاحِ الاقتصاديّ مرتكزةٌ على رأس المال الاجتماعيّ توقعنا نجاحاً أكثر وفاعليةً أعلى لهذه البرامج, وأفراد المجتمع هم الذين يُنفذون، وهم المستفيدون من هذه البرامج.(سدي،2013)

2- الأهمية الاجتماعيّة لرأس المال الاجتماعيّ :

إنْ فعالية شبكات رأس المال الاجتماعيّ يمكنها أن تحقّقَ أثارًا إيجابيةً ملحوظةً على سوق العمل, حيث وُجد أنّ مستوياتِ البطالةِ وفتراتِها الزمنيةَ هي في الواقع ذات دلاله في تكلفة البحث عن وظيفة, وأنّ فعالية شبكات رأس المال الاجتماعيّ توفّر آلياتٍ عن كيفية البحث عن فرص عملٍ من خلال الأصدقاءِ والمعارف أكثر من أيّ وسيلة أخرى(Halpern, 2005).

وتعزيز عملية نموّ رأس المال الاجتماعيّ يؤّدي إلى إدماج الأقليات والجماعات العرقية في المجتمعِ، وإتاحة فرص العمل لهم، كما يسهم في حلّ مشكلة الفقر, حيث يمكن اعتباره شبكة أمانٍ، و ضمان للفقراء، بالإضافة إلى تأثيره على انخفاض معدل الجريمة(عثمان، 2005).

ويوضح (Schuller, 2001) أنّ رأس المال الاجتماعيّ يركّز على العلاقة بين الشبكات خارجيًّا في علاقتها مع الآخرين، وداخليًا في العلاقة بين أفرادها، فالقواعد التي تحكم تلك العلاقات هي القوة التي تستمدّ منها الجماعةُ نشاطَها، فالعلاقات التي تكون مبنيةً على الثقةِ والتسامحِ يكون لديها مستوى التماسكِ والنجاحِ الاقتصاديّ مرتفعاً، وتحقّق كلّ الأهداف التي

تسعى إليها، وهناك بعض الشبكات التي لا تحدد قواعدَ ثابتةً، وهنا تكون خِياراتُ الفشلِ أعلى، كون حجم التماسك الاجتماعيّ بينها أقلَّ.

ويرى الباحث أنّ وجود رأس المال الاجتماعيّ هو عامل مساعد لتعزيز فرص التماسك المجتمعيّ، ويعزّز الولاء والانتماء والهوية الثقافية, ومساعدة أفراد المجتمع بعضهم البعض, وهي من العادات التي كانت تمارسها المجتمعات العربية قديمًا، وما زالت في بعض المجتمعات التي يكون فيها التكافُل العائليُّ موجودًا، فكانت العائلاتُ الكبيرةُ والقويةُ، تدعم أفرادها ضمن نظامٍ عائليٍّ يهدف إلى رفع مستوى الافراد في العائلة، لتعزيز رأس المال البشريّ والثقافيّ في الحَمولة.

ويسهم رأس المال الاجتماعيّ في بناء مجتمعٍ متماسكٍ، وبناء الشّخصيّةِ التنمويةِ في المجتمع بكلّ ما يتميّز به من قِيمٍ وفضائلَ اجتماعيّةٍ، وهذا يؤدّي إلى خَلْقِ شخصيّةٍ قياديةٍ تنمويةٍ تساعد على إحداث نموّ فعليٍّ في المجتمع .

ومن خلال جودة العلاقات ومتانتها بين المؤسّسات الاجتماعيةِ وعائدها الذي يمثّل الإنتاجَ الاجتماعي، ففي المحصّلة كلّه يعمل على زيادة النموّ في المجتمع، فمن خلال فهم الإنتاج الاجتماعيّ يمكن تحديد مفهومٍ ملائمٍ ومعاصرٍ لرأس المال الاجتماعيّ.

ومن ناحية أخرى، فإنّ رأس المال الاجتماعيّ يعمل على تشييد أواصر الثقةِ والعلاقاتِ بين الأفراد في المجتمع من جهة وبين الفرد والدولة من جهة أخرى ما ينعكس في صورة رفع الأداءِ والإنتاجيّةِ من خلال زيادة قِيم التعاون والتنسيق، مّما يوفّر الطاقاتِ، ويزيد من إنتاجية الفرد من خلال شعوره بالولاء والانتماء للدولة.

4.1.2 أشكال رأس المال الاجتماعي :

تتعدّد أشكال رأس المال الاجتماعيّ و أنماطه تبعاً لمستويات العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات؛ ولذلك فإنّ هناك تقسيماتٍ ثلاثةً لتلك الأنماط، كما بيّنها (زكريا، 2017) وهي على النّحو الآتي:

1- رأس المال الاجتماعيّ المترابط: يُعبّر عن الروابط والعلاقات فيما بين المجموعاتِ المتجانسةِ التي يكون منشَؤُها العائلةَ أو الدينَ، وهذه الروابط تستند على درجةٍ عاليةٍ من الثقةِ والتضامنِ فيما بين الأفراد، ويمكن الاستفادة من تلك الروابط والعلاقات في تحقيق المنافع، والحصول على امتيازاتٍ، وذلك في ظلّ الأوضاع المجتمعيةِ المعقّدةِ في الوقت الحاضر.

2- رأس المال الاجتماعيّ العابر: يُعبّر هذا النمط عن الروابطِ الاجتماعيّةِ بين الجماعات المختلفة، سواء أكانت دينيةً أم اجتماعيةً أم عرقيةً، ويعتمد هذا النوع من رأس المال على الارتباطاتِ الموضوعيّةِ التي تنشأ بين أفراد المجتمع، ويمكن من خلالها تكوينُ شبكةٍ من العلاقاتِ الاجتماعيّةِ.

3- رأس المال الاجتماعيّ الرابط: يُشير إلى الروابط والشبكات داخل نظامٍ متدرجٍ؛ ويؤسَّسُ على اختلافِ المركزِ الاجتماعيّ أو السلطة.

ويرى الباحث أنّ (رأس المال الاجتماعيّ) يملك شبكةَ عملٍ اجتماعيّةً كثيفةً من الناس للمشاركة في الأنشطة الاجتماعيّةِ مع الآخرين، ومع أعضاء الجماعات والجمعيات في المجتمع، وهناك بُعد آخر لرأس المال الاجتماعيّ، وهو بعد خاصّ أو شامل لديه ميل نحو تعزيز الهوايات الخاصّة والجماعات المتجانسة.

ويمكن القول: إنّ رأس المال الاجتماعيّ يحتاج إلى التعاون والتكافل، وليس شرطًا أنْ يكون جميع الأفراد العاملين من عائلةٍ واحدةٍ، فقد يكون هذا التعاون بين أفراد مختلفين، ولكن تحكمهم قواعد ولوائح يتمّ الاتفاق عليها من أجل العمل المشترك بينهم، بحيث يخدمهم اقتصاديًّا.

5.1.2 عناصر رأس المال الاجتماعيّ:

تتشكّل عناصر رأس المال الاجتماعيّ من المشاركة في المجتمع المحلّيّ، كذلك الترابط في السياق الاجتماعيّ بين أفراد المجتمع، و في الثقة والأمانة المتبادلة بين الأفراد، إضافة إلى الروابط والعلاقات الخاصّة بين الأفراد، كذلك قِيم التسامح وقبول الآخر فيما يخّص التنوع(عمران، 2009) ويمكن تفصيل هذه العناصر على النّحو الآتي:

1. **الثقة:** تُعدّ الثقة من أهمّ عناصر رأس المال الاجتماعيّ وقِيمهِ، كونها تُعدّ الداعم الأساسيَّ للوظيفةِ الاجتماعيةِ في بناء المجتمع، فالثقة بالغير تفتح باب التعاون والتشارك والتفاعل المجتمعيّ لخدمةَ من يحتاجون إلى التكاثف، كما تعمل الثقة بين أفراد المجتمع على تفعيل المشروعات والشراكة فيها، ودعم الأفراد الذين يعملون فيها(مصطفى، 2017).

وتنقسم الثقة إلى ثلاثة أنواع، الرغبة في الثقة في الآخرين عامةَ، أو ما يُسمّى بالثقة العامة أو الاجتماعيةِ، والرغبة في الثقة بالأقرباء والمعارف، سواءَ على مستوى العائلة أو على نطاق العمل والجيران، والرغبة في الثقة في مجموعة محددة من الأفراد والمؤسّسات(الفراج، 2019).

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أنّ هذه الأنواع الثلاثة تؤكد أنّ مستوى الثقة مهمّ جدًّا في رأس المال الاجتماعيّ، فتوافرها بدرجةٍ عاليةٍ يعني وجود قدرٍ كافٍ من رأس المال الاجتماعيّ، والثقة لا تنشأ من فراغ، وإنما من خلال تقديم البرامج والخدمات التي تساعد على تنمية ثقة الأفراد في

أنفسهم، وفي المؤسّسات الموجودة من أجل تنمية رأس المال الاجتماعي لديهم، الامر الذي يؤدي إلى النفع الاجتماعي للجميع في المجتمع.

والثقة تدفع الأشخاص إلى الرّغبة في التعاون المشترك لتكوين مجموعات تساعد على تحقيق الأهداف التي رُسِمت، كما أنّ الثقة بين أفراد المجتمع بكلّ أطيافه تدعم نجاح منظومة جهود الدولة والسوق وفعاليّتها للوصول إلى الرفاهيةِ والتنميةِ.

وبالتالي فإن رأس المال الاجتماعيّ يعمل على تنظيم الأفراد وزيادة ولائهم، وهذا يقود إلى العمل بكفاءةٍ وفاعليةٍ وفعاليةٍ في التخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات وحشد الجهود، وصولاً إلى الهدف المنشود.

وتجدر الإشارة إلى ان الثقة تقود إلى تقوية العلاقاتِ بين أفراد المجتمعِ والمؤسّسات العاملةِ التي تعمل بشفافية, مّما يعمل على تشكيل جماعاتٍ ضاغطةٍ تعمل على تحديد الصّفوة في المجتمع، وتوزيع الوظائف بشكل عادل ما يساعد على تقليل البطالة، وهذا يؤدّي إلى تشكيلِ بيئةٍ تنمويةٍ خصبةٍ .

2. التعاون: يُعدّ التعاون أيضًا من أهمّ قِيم رأس المال الاجتماعيّ، كون قيمة التعاون تشكلُ الأساسَ الذي تقوم عليه العلاقة بين الأفراد في المجتمع، فالمشاركةُ التطوعيةُ، وغير التطوعية بين الأفراد للكسب والإفادة، وتحقق المزيد من التقدم في المجال الاقتصاديّ والاجتماعيّ (السروجي، 2009).

ومعلومَ أنّ التعاون يعد من أهمّ متطلبات نجاح التنمية، حيث إنّ التنمية تتطلب تكوين اتجاهاتٍ مختلفةٍ، في مقدمتها الاتجاه الإيجابيّ نحو العمل الاجتماعيّ، كما تتضمّن في جوهرها.

زيادة حساسيّة المواطنين نحو مشكلاتهم وتحفيزهم نحو العمل الجماعيّ لحلّ هذه المشكلات، وثَمّة أنواع مختلفة للتعاون، منها المباشر الذي يقوم على الأنشطة المترابطة والمتشابهة في صورةٍ جماعيةٍ، ويعود هذا الطابع إلى نوع النشاط، كما أنّ هناك التعاون غير المباشر الذي تكون فيه أعمال الأفراد غير متشابهة، ولكنها تخدم غايةً وهدفًا واحدًا في النهاية (الفراج، 2019).

وعليه يمكن القول: إنّ العمل الجماعيّ يرفع من مستوى رأس المال الاجتماعيّ، إذ كلّما كان هناك قدر من التعارف والعمل بين المجموعات المختلفة أدّى ذلك إلى إنجاز الأعمال بشكلٍ كاملٍ، الأمر الذي يُفضي إلى تراكم رأس المال الاجتماعيّ داخل الجماعة، وهذا لا يتأتّي إلا من خلال مؤسّساتٍ ومنظّماتٍ ينضمّ إليها أفراد المجتمع، وتعمل على تنمية هذه القِيم لديهم.

3. **التشارك الاجتماعيّ:** يقصد به كلّ عمل مع الآخرين، يهدف إلى تطوير العلاقة ونموّها بين الجماعات في منطقةٍ واحدةٍ، من خلال الاتفاق بينهم على قِيمٍ ثابتةٍ للتعايش، وعلى الصعيدِ الاقتصاديّ يمكن تعريف(التشارك الاجتماعيّ) في بناء شبكاتِ اقتصاديةٍ بين الأفراد تعود عليهم بمنافعَ مادية، وترفع من مستوى الإنتاجيةِ، وتؤدّي إلى استقرار الوضع الاقتصادي، وتوفير مستوياتِ مختلفةٍ من الدخل للأفراد العاملين(مصطفى، 2017).

والمشاركة تشكلّ العمود الفقريّ لأي نشاطٍ وجهدٍ ونشاطٍ تنمويّ يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به وتحسين مستوى حياة المواطن في مختلف جوانب الحياة المختلفة، كما يمكن النظر إليه على أنه الجهودُ التطوعيةُ التي تقدم الخدمات المختلفةَ، فالتطوع جزء أساسيّ من المشروعات المختلفة التي ترفع من مستوى رأس المال الاجتماعيّ في المجتمع(الفراج، 2019).

يرى البعض أنّ المشاركة قد تتحقّق من خلال تبادل المعلوماتِ إلى تبادل الخبراتِ والاستشاراتِ والمشاركةِ بالمسؤولية.

ويرى الباحث أنّ التشاركية تعمل على تحديد حاجات الأفراد في المجتمع، وهذا يعود إلى مقابلتها بالحاجة التنموية من خلال تعزيز العملية التشاركية للقدرة على تكوين شبكاتِ اجتماعيةِ، وتكوين رأس المال الاجتماعيّ الذي يُعدّ مفيدًا في العمل الجماعيّ وتفعيل اللامركزية .

تستلزم التنمية الفاعلة ضرورةَ المشاركة الإيجابية لكلّ أطياف المجتمع، مّما يساعد في عملية التخطيط، ورسم الخطط الإستراتيجية طويلةِ الأجل التي تعمل على صياغة الأهداف التنموية، وبالتالي تشعر هذه الجماعات المشاركة أنها جزء من خطّةٍ تنمويةٍ حقيقيةٍ بما يساعد على تحمّل هذه الجماعات لمسؤولياتها، والعمل بكفاءةٍ وفعالية لتحقيق الأهداف المرجوة.

إنّ بعض الشّركات ترى أنّ تعزيز العلاقات بين العاملين داخل المؤسّسة نفسها يعمل على تقليل تكاليف التدريب للموظّفين الجُدد، وتوفير وظائف جديدة في الشركة نفسها للعاملين القدامى من خلال مواكبة التطور التكنولوجيّ في الشّركة مّما يساعد على تسريع عملية نموّ الشّركة.

6.1.2 مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي

لا شَكّ في أنّ مصادر تكوين رأس المال الاجتماعيّ كانت محلّ خلاف بين العلماء والباحثين، فمنهم مَن نظر إلى رأس المال الاجتماعيّ من الجانب الاقتصاديّ، ومنهم مَن نظر إليه من الجانب السّياسّي، وكلُّ فريقٍ عرض حُجَجَهُ وأدلّته لدحض رأي الفريق الآخر، وتفنيده.

ويرى الباحث أنّ عناصر تكوين رأس المال الاجتماعيّ، وخصوصًا في منطقة محافظة الخليل ستندرج تحت الصّورة الآتية :

1- الأحزاب السياسيّة

كان تجاهل دور الأحزاب في تكوين رأس المال الاجتماعيّ واحدًا من الانتقادات الموجهة إلى بوتنام؛ إذ تقول كاترينا بيشيكوفا (k . pishikava): إنّ ضعف حُجّة بوتنام في ما يتعلّق برأس المال الاجتماعيّ عندما تحدّث عن تفسيرات للتطورات التفاضلية بين شمال ايطاليا وجنوبها تكمن في تجاهله دور الأحزاب السياسيّة والحركات الايدولوجية، ودور المعتقدات في الاداء المؤسّسيّ ونتائج الديمقراطية.(ابوزاهر ,2013)

اعتبرت دراسة (ماس, 2006) أنّ رأس المال الاجتماعيّ التجسيريّ يتطور بين أفراد من ذوي خلفياتِ مختلفةِ ومساربَ معلوماتيةٍ متباينةٍ ويعكس علاقاتِ المواطنة، ويؤدّي إلى مزيد من الثقةِ المجتمعيةِ المدنيةِ والعامةِ بدلاً من الخاصّة, لتطوير أشكال من التعاون والشّراكات بين المجتمع والمؤسّسات الرسمية، وهذا من شأنه أن يساعدَ في استنباط أشكالٍ جديدةٍ من العقد الاجتماعيّ اللازم لبناء الدولة.

ويرى الباحث أن الثقة بالقيادة مهمّةَ, ومن المهمّ أنْ تكون الثقة علاقةً تبادليةً بين القادِة والشعبِ، فالقائد يرسم السياساتِ العامةَ للدولة, ولا يمكنه تطبيقها وتنفيذها دون ثقة الشّعب به، فالقائد يُعدّ أهمّ أعضاء النخبةِ السياسيّةِ التي تشكل رأس المال الاجتماعيّ.

إنّ تأثير الأحزاب السياسّية يحتمل رأيَيْنِ اثنين: إمّا أن تؤثّر بشكل سلبيٍّ، وهذا يُعدّ رأسَ مال اجتماعيًّا سلبيًّا تكون نتيجته انحدارًا لرأس المال الاجتماعيّ، وهذا يعود إلى مستوى الثقة المنحدر بين الشّعب والنخبة والأحزاب السياسيّة من جانب آخر.

أما الرأي الآخر، فهو أن يكون رأس مال اجتماعيًّا ايجابيًّا يتمثّل في انعكاس الثقة بين الأحزاب السّياسّية التي تعكس الثقة الخاصّة داخلها، وتحوّلها إلى ثقةٍ عامةٍ تفضّلُ مصلحة الدولة على المصلحة الحزبية.

لا شكّ أنّ انعدام الثقة بين القيادة والشعب يعني عدم القدرة على تطبيق السياسات العامة للدولة، وهذا قد يؤدي إلى عدم استقرار سياسيّ بالتالي يصبح عائقًا أمام عملية التنميةِ الاقتصاديةِ التي يُعدّ الاستقرار السياسيّ أحد أعمدتها الرئيسيّة.

2- منظّمات المجتمع المدنيّ:

كتبت (رُبا عنبتاوي,2019): أن التنميةُ الفعالةُ تُعزّز عملياتِ التغير المستدامة في إطارٍ ديمقراطيٍّ وتعالج أسباب الفقر وأعراضه وعدم المساواة والتهميش؛ وذلك من خلال أدواتٍ متنوعةٍ ومتكاملةٍ إلى جانب تبنّي سياساتٍ فعالةٍ، وكذلك من خلال دور القائمين على التنمية, فهذه الرؤيةُ الجماعيةُ والمبدئيةُ للمجتمع المدنيّ, هي أداة قوية تشجّع التأثيرَ والعملَ والتغيرَ الإيجابيّ المستدام في المجتمع المدنيّ.

إنّ عدم الانضمام إلى الروابطِ والجمعياتِ يؤدّي إلى تآكل رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعيّ، الأمر الذي يقود إلى تراجع الديمقراطية(بوتنام , 1993).

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون الحديث عن النظام السّياسّي في الدولة؛ فالنُّظمُ القمعيةُ والشموليةُ لا تتوفر فيها الديمقراطية، وبالتالي كما يرى بوتنام تؤدّي إلى تآكل رأس المال الاجتماعيّ، ومن هنا تبرز أهميّة ديمقراطية النظام السياسيّ وإرادته السياسيّة التي تشجع على تشكيلّ منظّماتِ المجتمعِ المدنيّ، وتعزّز الترابط بين أفرادها لتكوين رأسِ مالٍ اجتماعيٍّ إيجابيٍّ يكون بمثابة عامل محفّز لعملية التنمية.

3- لجان الإصلاح:

إنْ المزاوجة بين قوة الردع الاجتماعيّ وقوة القانون تُعدّ صمّام الأمان الذي يكفل أمن المجتمع وصونه من الأيادي العابثه؛ فلجان الإصلاح في محافظة الخليل تُعدّ أحد مصادر تكوين رأس المال الاجتماعيّ التي تساعد على إحداث استقرار سياسيٍّ، واستقرارٍ اجتماعيٍّ عن طريق حلّ النزاعات بالطّرق السلمية، وهذا يؤدي إلى استقرارٍ سياسيٍّ يعمل بدوره على تحريك عجلة التنميةِ في المحافظة.

7.1.2 معوقات تنمية رأس المال الاجتماعيّ:

يولّد غياب الاستقرار في البِنى السياسّيةِ والاقتصاديةِ في العديد من الدول ضغوطًا على عمل المنظّمات الغير الحكوميّة، ما دفعها إلى العمل على بناء قدراتها التنظيميةِ في محاولة للتكيف مع التغيرات، وجعلها تُولي أهمّيةَ للتفكير في إرساء علاقاتٍ مؤسّسيةٍ تقوم على المشاركة والثقة المتبادلة(الرفاعي، 2015).

كذلك ما يتعلّق بأزمة القِيم وإهدار رأس المال الاجتماعيّ، وضعف مؤسّسات المجتمع المدنيّ، إذ إنّ التحولاتِ الاقتصاديةَ والاجتماعيَّة والسياسيّةَ يمكن لها أن تخلقَ حالةً من عدم التجانس

بين الأفراد في المجتمع ومؤسسات المجتمع المدنّي، والمؤسسات الحكومية، فيتدنىّ مستوى شيوع السلوك السلبيّ والعزلة الاجتماعية، و إحلال النزعة الفردية محلّ النزعة الجماعيّة، وتزايد العنف الماديّ والمعنويّ، وميل الأفراد إلى رفض الآخر في تفاعلاتِ الحياةِ اليوميّةِ (رشاد، 2015).

إنّ العوامل الفردية قد تشكّل عائقًا أمام تكوين رأس المال الاجتماعيّ، إذ إنّ عدم وجود المرأة في مركز العمل يؤدّي إلى ضعف مستوى مشاركتها الاجتماعيّةِ والتواصل مع الآخرين، وهذا يزيد من فرص هدر رأس المال الاجتماعيّ، إضافة إلى انشغال الأفراد بالتكنولوجيا اليوميّة، كمشاهدة التلفاز، والمباريات، وكذلك استخدام مواقع التواصل الاجتماعيّ يؤدّي إلى إضاعة المزيد من الوقت الذي يمكن استثماره في بناء المشروعات المختلفة(مصطفى، 2017).

أما عن العوامل المجتمعية التي لها دور في هدر رأس المال الاجتماعيّ؛ فإنه يمكن القول: إنه في ضَوْء التحولاتِ المجتمعيةِ المحلّيةِ والعالمية؛ فقد طرأت تغيراتُ داخل الأسرة, منها خروج المرأة للعمل ووجود مؤسّسات أخرى أصبح لها دور في عملية التنشئةِ الاجتماعيّة؛ وتأثير ذلك على مضامين القيم الايجابية الداعمة لتكوين رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى انشغال الأسرة طوال الوقت للوفاء بالاحتياجات الماديةِ لأفرادها، وما يستلزم ذلك من زيادة ساعات العمل، وذلك على حساب أوقات الفراغ التي يمكن استثمارها في إقامة العلاقات الاجتماعية وتوطيدها بالآخرين، بالإضافة إلى انتشار مجموعة من القِيمِ السلبيةِ المناهضة لتكوين رأس المال الاجتماعيّ، والتي تتمثل في النزعةِ الفرديةِ والسلبيةِ واللامبالاةِ والانعزاليةِ، فكلّ ذلك إنما يُضعف الفرصة لإقامة العلاقاتِ الاجتماعيةِ التي يُنظر إليها على أنها بمثابة المادة الخام لرأس المال الاجتماعيّ(الرفاعي، 2015).

بالإضافة إلى أنّ ثَمْةَ ضعفًا في نسبة المشاركة من جانب أفراد المجتمع في مؤسّسات المجتمعِ المدنيٍ، حيث تعجز بعض هذه المؤسّسات في تشبيك نفسها في الحياة اليومية

لأفراد المجتمع، وبالتالي عدم قدرتها على استيعاب هؤلاء الأفراد داخل أنشطتها إضافة إلى ديكتاتورية أسلوب الإدارة ورسوخ القيادات في أماكنها لسنواتٍ طويلةٍ نتيجةً لغياب الممارسة الديمقراطية في العديد من تلك المؤسّسات، كما يشكل غياب الثقة في هذه المؤسّسات من جانب أفراد المجتمع عائقًا كبيرًا في انضمامهم إليها والقيام بأدوارٍ مجتمعيةٍ تسهم في تحقيق التقدم والتطور للمجتمع(السروجي، 2009).

يرى الباحث من خلال دراسة رأس المال الاجتماعيّ أنه لا يوجد نموذج واحد محدد وأكثر فعاليةً في بناء رأس المال الاجتماعيّ وتعزيزه في أيّ مجتمع إذ إنّ رأس المال الاجتماعيّ يرتبط بالسياق الاقتصاديّ للدولة، كما يرتبط بالسياق السياسّي الذي يتغير حسب الظّروف السياسيّة المحيطة، وكما أنّ رأس المال الاجتماعيّ يرتبط بالسياق الاجتماعيّ في المجتمع .

ويتوقّف بناء رأس المال الاجتماعيّ على الظّروف والأوضاع الاقتصادية والصّحّية، فمثلاً في الجائحة الأخيرة المتمثّلة بفيروس (كوفيد 19 " الكورونا") والظروف التي ألمّت بالمجتمع الفلسطينيّ رفعت من قيمة رأس المال الاجتماعي من خلال العمل التكامليّ بين الجمعياتِ الخيريةِ والتنظيماتِ السياسيّةِ الفلسطينيةِ من جهةِ والسلطةِ الحاكمةِ من جهةٍ أخرى من خلال الحفاظِ على الموروثِ الثقافيِ كآلية للعمل العام، مما أفضى إلى خَلقْ شخصياتٍ تنمويةٍ فاعلةٍ في المحافظة, علمًا أنّ الانقسامَ السياسيّ الحاصل بين شطري الوطن شكّل تحدَيًا وعائقًا كبيرًا لجودة عمل رأس المال الاجتماعيّ في الفترة الأخيرة.

8.1.2 قياس رأس المال الاجتماعي:

القياس يجعل مفهوم(رأس المال الاجتماعيّ) مفهومًا ماديًّا قابلًا للقياس لهؤلاء الذين يرونه صعبًا أو مفهومًا مجرّدًا، كما أنه يزيد من الاستثمار في رأس المال الاجتماعيّ، ففي فترة يكون فيها الأداء هو المحرك الرئيسيّ؛ فإنّ رأس المال

الاجتماعيّ قد يُهمل أو لا يحتلّ أهمّيته في إطار عمليّ، وتخصيص لموارد ما لم تقم المنظّمات بتوضيح جهودها في مجال بناء المجتمع والنتائج التي تُحقّقها(عمر، 2015).

تدعم عملية القياس كلاً من الممَولين والمنظّمات الشّعبية لبناء المزيد من رأس المال الاجتماعيّ، ويمكن تناول كلّ شيء يتعلّق بالتفاعل بين البشر لبناء ما يُسمّى برأس المال الاجتماعيّ، وتوجد أنواع عديدة من رأس المال، وهي الماليّ: وهو الذي يتعامل مع قِيم الأصول،

والماديّ: وهو الذي يهتمّ بالموارد الطبيعية والبيئية،

والإنسانيّ: و هو الذي يركّز على المعرفة المكتسبة للأفراد والإنتاج،

و كذلك الحضاري أو الثقافيّ: و هو المعرفة التي يستخدمها الأفراد في الحياة اليوميّة مِن خلال العادات والتقاليد(الرفاعي، 2015).

ومن مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعيّ ومتغيرّاته كما بينها(سالمي، 2019) هي:

- ثقة الأفراد والتزامهم وشعورهم بالأمان.
- ابتكار الأساليب والأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوّة.
- الالتزام بالقوانين والأعراف الاجتماعيّة.
- الانتماء والثقافة السياسيّة.
- مهارات العلاقات والمشاركة الاجتماعيّة.
- مقاييس الاتجاهات والتعبير عن المشاعر.
- الشّعور بالكفاءة والثقة في العمليات الاجتماعيّة.

9.1.2 رأس المال الاجتماعي في فلسطين

أسهم راس المال الاجتماعيّ في تخفيف آثار الاحتلال الإسرائيليّ والأزمة الاقتصاديةِ المصاحبةِ له, بشكلٍ جزئّيٍ من خلال الشّبكاتِ العائليةِ الواسعةِ والتضامنِ الاجتماعيّ، فالتماسك المتواصل في المجتمع الفلسطينيّ بالرغم من العنف والصعوباتِ الاقتصاديةِ والاحباطِ اليوميّ الناجمِ عن الحياة تحت الحصار والاحتلال؛ فالمشاركة والإقراض منتشران، والعلاقاتُ العائليةُ فعالةٌ في معظم الأحوال، وكان المانحون يقولون: إنّ المجتمع الفلسطينيّ يستوعب مستوياتٍ من البطالة كان يمكن أن تمزقَ العقد الاجتماعيّ في المجتمعات الصّناعيّة(ماس2007).

وذكرت أبو زاهر(2013) أنّ منظّمات المجتمع المدنيّ في فلسطين ساعدت في بناءٍ مجتمعٍ مبنيٍّ على قيمِ التسامح والثقة والتشارك ونبذ الانقسام والفساد في الانتفاضة الأولى، وكون المجتمع الفلسطينيّ يتميزُ بخصوصيّة الحالة، باعتباره تحت الاحتلال، وظهور مؤسّساتٍ مجتمعيةٍ مختلفةٍ، منها ما يدعم رأي الأحزاب السياسيّة، ومنها ما هو على شكل لجانٍ شعبيةٍ وجمعياتٍ خيريةٍ، تهدف إلى سدّ الفجوة التي حدثت بسبب قيام الاحتلال بالإغلاق أو بالحصار، أو لسدّ ضعف النظام السياسيّ الفلسطينيّ الذي لم يكن موحّدًا، وإنّما يعكس آراء الفصائل المكونة للنسيج العامّ.

فيما توضّح أبوزهرة(2013) أنّ استطلاع آراء مجموعة من المبحوثين بعد الانتفاضة الثانية فيما يخّص دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ في التنمية الاقتصادية من خلال راس المال الاجتماعي جاءت النتيجة بأنّ(34%) من المبحوثين ليس لديهم ثقة بهذه المؤسّسات، ويرون أنها لا تنشر قِيمَ الديمقراطيةِ والحريّاتِ، وأنها تميل إلى تبّني الرأي العام للمجموعات المكونة لها، وعلى إثر ذلك قلّ مستوى التطوع بين الأفراد.

وكون المجتمع الفلسطيني مبنيًّا على النظام العشائريّ، والحكم فيه بدرجةٍ عاليةٍ للعشيرة، فإنّ وجود رأس المال الاجتماعيّ يساعد من ناحية أخرى في التنميةِ الاقتصاديةِ للعشيرةِ الواحدةِ من خلال المشروعاتِ التي تُنفذها العائلات، التي يكون رَيْعها لأفراد العائلة، والعمل فيها أيضّا لأفراد العائلة، ولكنْ مثل هذه المشروعات أضحت محدودة في السنواتِ الأخيرةِ من القرن الحادي والعشرين، وانخفض تأثيرها الذي كان أقوى في تسعينيات القرن العشرين(ماس، 2006).

يرى الباحث أنّ ألعديد من منظّمات المجتمع المدنيّ، إنما هي حالياً تعبّر عن الطيف السياسيّ الفلسطينيٍ، فالتي لا تنتمي إلى حركة فتح، تكون ذات علاقة بحركة حماس، وأغلبها يميل إلى خدمة المصالح الحزبية بين أفراد الحزبين، وهناك لا يمكن اعتبار هذا النوع من المؤسّسات والجمعياتِ ذات الطابع العام، ويخدم مصالح الأفراد في المجتمع الفلسطينيّ ككلّ؛ لذلك لا يمكن اعتبارها أيضًا مؤسساتِ رأس مال اجتماعيّ.

وتؤكدّ ذلك أبو سرور(2009) التي وضّحت أنّ طرفي الانقسام (فتح وحماس) عملا جاهديْن على اغلاق(450) مؤسّسةً وجمعيةً خيريةً في أماكن سيطرتهم، من أصل(2400) جمعيةٍ خيريةٍ كانت قبل وقوع الانقسام، وهذا يؤكّد أنّ مثل هذه الجمعيّاتِ والمؤسساتِ لا يمكن اعتبارها منظماتِ رأس مال، كون السيطرة عليها ورَيْعها يعود الى المتنفذين في كلا الطرفين.

أما فيما يخصّ الجمعيات التابعةَ لهذه الأحزاب في بعض القرى والمدن التي تعتمد النظام العشائري وتغلبه على النظام الفصائليّ، فإنّ بعض الجمعياتِ لا تتأثر بالانتماء السياسيّ، وإنما القائمون عليها يتأثرون بالنظام العشائريّ، فيساعدون مَن ينتمون إلى عشائرهم على حساب الآخرين من المحتاجين وذوي الدخل المحدود، والذي لم يكن قبل بدء الانقسام، كون التنافس كان في إرضاء الأفراد، ومساعدتهم لحاجتهم وليس لانتمائهم السياسيّ أو للعشيرة(ابو زاهر، 2013).

وعليه يخلص الباحث إلى أنّ هناك عدم ثقة من قبل الأفراد في المجتمع بالنُّخب السياسيّة الحاكمة، وهذا يؤدّي إلى عدم ثقتهم بالأفراد القائمين على الجمعياتِ والمؤسسات القريبة منهم، الأمر الذي أفضى إلى ضعف مستوى التعاون والتشارك بين أفراد المجتمع، وهذه المؤسّسات واقتصارها على فئةٍ محدودةٍ، ولا يمكن القول إنّ مثل هذه الجمعياتِ في الوقت الحالي تمتلك أبعادَ رأس المال الاجتماعيّ وعناصره.

10.1.2 التنمية :

التنمية من المفاهيم العالمية التي ظهرت في القرن العشرين, فبعد النصف الثاني من القرن العشرين نمت الاقتصاديات في العالم نموًا هائلًا, وكان يُنظر إلى النموّ على أنه عملية جيدة, توفّر السلعَ والوظائفَ للناس، وتخلق فرص العمل, وسرعان ما تبين أنّ البشرية بحاجة إلى شيء أشمل من النموّ، فهو لم يحّد من الفقر، ولم يؤدّ إلى تعميم التعليم, فبدأ علماء الاقتصاد في البحث عن نظرياتٍ جديدةٍ تعمل على تحقيق ما عجز عنه النموّ، فاتجهُوا إلى التنمية.

أخذت التنمية أشكالاً عديدةً، منها تنميةٌ اجتماعيةٌ وتنميةٌ سياسيةٌ وتنميةٌ اقتصاديةٌ وصولْا إلى التنمية المستدامة، وفي هذا الفصل سأعرض للتّنمية بشيء من التّفصيل:

وعليه سأعرض مجموعةً من التعاريف للتنمية حسب علاقتها بالدخل, التنمية في النظرة الاقتصادية والتنمية باعتبارها عمليّةً حضاريّةٌ.

التنمية لغة: معناها النماء، أي الازدياد التدريجيّ، يقال: نما المال نموّاً أي تراكم وكثر.(العسل,1996)

التنمية اصطلاحًا: تعني الزيادة في المستوياتِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والسّياسيّة والثقافية ولكن بتأثيرات معينة. (العسل,1996)

- **التنمية انطلاقا من معيار الدخل:**

يُعرّفmeir (التنمية) من منطلق اقتصاديّ "بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القوميّ الحقيقيّ للدولة, وكذلك دخل الفرد بالمتوسّط خلال فترةٍ زمنيةٍ محددةٍ".(العسل،1996).

❖ **التنمية انطلاقا من التغيرات التي تطرأ على الهيكل الاقتصاديّ:**

التنمية هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة، تتمثّل في تفسير بنيان الاقتصاد القوميّ وهيكله بهدف تحقيقِ زيادةٍ سريعةٍ ودائمةٍ في متوسّط دخل الفرد الحقيقيّ عَبر فترةٍ ممكنةٍ من الزمن, بحيث يجني الفائدة منها الغالبية العظمى من الأفراد.(العسل،1996).

إلا أنّ هذا التعريف من وجهة نظري غير شامل؛ فالتغير في الهيكل الاقتصاديّ وحده لا يكفي، بل يحتاج تغيراً في باقي القطاعات حتّى لا تكونَ معيقة له في عملية إحداث تنمية.

تعريف التنمية في إطار استمرار النظرة الاقتصادية:

التنمية هي مجموعة التدابيرِ والإجراءاتِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والثقافيةِ, تهدف إلى تغييرٍ هيكليّ في الكيان الاقتصاديّ لبناء آليةٍ اقتصاديةٍ ذاتيةٍ تضمن تحقيق زيادةٍ حقيقيةٍ في الناتج الإجماليّ, ورفعًا مستمرًا لدخل الفرد الحقيقيّ, كما تهدف إلى توزيعٍ عادلٍ لهذا الناتج بين طبقات الشّعب المختلفة التي تسهم في تحقيقه.(صالحي,2006)

تعريف التنمية بنظرةٍ شاملةٍ واعتبارها عمليةً حضاريةً:

التنميةُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ الشّاملةُ هي عمليةٌ مجتمعيةُ واعيةُ وموجّهةُ لإيجاد تحولاتٍ هيكليةٍ تؤدي إلى تكوين قاعدة، وإطلاق طاقةٍ إنتاجيةٍ ذاتيةٍ، ويتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد، وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد, ويعمقُ متطابقات المشاركة، مستهدفًا توفيرَ الاحتياجات الأساسّيةِ، وموفرًا ضمانات الأمن الفرديّ والاجتماعيّ والقوميّ.(بولصباع,2013).

11.1.2التنمية الاقتصادية:

عند الحديث عن التنمية الاقتصادية تُثار قضيّة التفرقة بين التنمية والنموّ الاقتصادي علماً بأنّ الكثيرين يخلطون بين المفهومين , بل إنّ البعض لا يفرق بينهما، ويميل إلى المساواة بينهما، مع العلم أنهما يشتركان في سمة أساسّيةِ، وهي التغيير إلى الأفضل؛ لذلك كان لابد لي من التفريق بينهما بالطريقة الآتية:

- ✓ تعريف النموّ الاقتصاديّ.
- ✓ خصائص النموّ الاقتصاديّ.
- ✓ معوقات النموّ الاقتصاديّ.

1.11.1.2 النموّ الاقتصاديّ:

النموّ الاقتصاديّ يعني الزيادة المستمّرة في إجماليّ الناتج المحلّي، أو الدخل القوميّ الحقيقيّ، بما يحقّق زيادةً في متوسط نصيب الفرد من الدخل القوميّ الحقيقيّ.(ابو عجميه,وآخرون,2008).

فالنموّ الاقتصاديّ يعني :

- ❖ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القوميّ.
- ❖ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقديةً.
- ❖ أن تتسمَ الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية.

وأنّ النموّ الاقتصاديّ لا يعني فقط حدوث زيادة في إجماليّ الناتج المحلّي، بل لا بدّ وأن يترتّبَ عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أنّ معدل النموّ لا بدّ وأن يفوق معدل النموّ السّكانيّ.

ويرى الباحث أنّ النموّ الاقتصاديّ يركز على الكمّ، وليس النوعية، بمعنى أنه يركز على كمّية السلع والخدمات، وليس نوعيتها، وأنّ النموّ يحقق تلقائيًا نتيجة لآلية عمل السوق دون تدّخل الحكومة والسلطات الحكوميّة في الدولة.

معدل النموّ الاقتصاديّ= معدل نموّ الدخل الحقيقيّ – معدل النموّ السكانيّ.

معدل النموّ الاقتصاديّ الحقيقيّ= معدل الزيادة في دخل الفرد النقديّ – معدل التضخّم

2.11.1.2 خصائص النموّ الاقتصاديّ :

1- النموّ الاقتصاديّ لا يهتمّ بتوزيع عائد النموّ الاقتصاديّ، ولا يهتمّ بمَن يستفيد من ثماره.
2- النموّ الاقتصاديّ يحدث تلقائيًا، لذلك لا يحتاج إلى تدخّلِ من جانب الدولة.
3- النموّ الاقتصاديّ ذو وظيفة تراكمية.
4- يؤدّي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل.
5- يفضي إلى خَلق كثيرٍ من فرص الاستثمار.

3.11.1.2 معوقات النموّ الاقتصاديّ :

اولاً: التعليم: يقول آدم سميث " إنّ اكتساب الفرد للمواهب في أثناء تعليمه ودراسته هو تكلفة حقيقية، لكنها تُعدّ بمثابة رأس مال ثابت، ومتحقق في شخصه، وهي ثروة شخصيّة بحيث تُعدّ بدورها جزءًا من ثروة المجتمع ", كما أنّ العديد من الدراسات والتجارب أثبتت أنّ المعرفة ترفع من معدلات النموّ الاقتصاديّ , فالتقدم الاقتصاديّ والاجتماعيّ هو ثمرة اجتهاد عنيد يفترض وجود الفضول العقليّ والميل إلى الإبداع والابتكار, وفي هذا المجال تشير تقارير البنك الدوليّ

المتتابعة إلى الدور المهمّ للاستثمار العلميّ في تنمية الموارد البشرية ومعدلات النموّ الاقتصاديّ بصفةٍ خاصّةٍ.

فالدولة التي تحظى بمستوى تعليم متدنَ تحظى بمستوى نمو متدَنّ أيضًا.

ثانيًا: الصّحّة: أوصت لجنة منظّمة الصّحّة العالمية المعنية بالاقتصاد الكلّيّ والصّحّة بزيادة الإنفاق على الصّحّة باعتبارها وسيلةً لتعزيز النموّ الاقتصاديّ، ورفع الوضع الصّحّي ودخل الأسر المعيشية.

فالصّحّة تحتلّ أعلى الدرجات في سُلّم أولويات الحياة عند الناس، كما أنّ الصّحّة غاية في حدّ ذاتها، سواء كانت أم لم تكن, فهي وسيلةٌ لتعزيز غاية أخرى وهي زيادة الرفاهية والرخاء (مايكل سبنس, واخرون,2008)

ثالثا: الموارد الطبيعية: أثبتت معظم الدراسات الاقتصادية الحديثة أن هناك علاقةً سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والنموّ الاقتصاديّ وخاصّة في البلدان التي تمّثل فيها الصادرات للموارد الطبيعية نسبةً أكبر من مجموع الصّادرات المحلّية بالنسبة للناتج الداخليّ الخام، وخير دليل على ذلك الجزائر. (محي،2008)

أما الأقطار النامية، فهي لا تعاني من شُحّ في الموارد الطبيعية، بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصاديّ منها, وذلك مرتبط بعدم توفّر المعرفة التكنولوجية، ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفّرة، وما إلى ذلك؛ بحيث تمثّل المستلزماتِ الأساسّيةَ لعملية التنمية.(قنادره,2017)

ثَمّة شرطان مهمّان في الموارد، هما:

1- أن تُوجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه.

2- أن يُوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.

أما إذا غاب أحد الشرطين فإنّ الشّيء الماديّ لا تكون له قيمة باعتبارها مورداً.(قنادره,2017)

رابعًا: التكنولوجيا: ثَمّة شبه إجماع بين العلماء المهتمّين بالنموّ الاقتصاديّ متمثّل في أنّ التقدم التكنولوجيّ يشكل واحداً من أهم العوامل المسؤولة عن النموّ الاقتصادي إن لم يكن أهمها على الإطلاق.(محي،2008)

ويرى الباحث أنّ عدم مواكبة التقدم التكنولوجيّ يُعدّ من أكثر معوقات النموّ الاقتصاديّ.

4.11.1.2 التنمية الاقتصادية:

أختلف العلماء والباحثون في تعريف التنمية الاقتصادية وفقاً لخلفياتهم وتخصصاتهم حيث، يعرفها البعض أنها العملية التي يتمّ بمقتضاها الانتقال من حالة التخلّف الى حالة التقدم؛ من أجل إحداث تغيراتٍ جذريةٍ في البنيان والهيكل الاقتصاديّ للدولة، فيما عرفها آخرون بأنها "العملية التي يتمّ بمقتضاها دخول الاقتصاد القوميّ في مرحلة الانطلاق إلى النموّ الذاتيّ.(أبو عجمية,وآخرون,2008)

فالتنمية الاقتصادية تتمّثل في تحقيق زيادة مستمرّةٍ في الدخل القوميّ الحقيقيّ، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن إجراء العديد من التغيرات في كلّ من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، وتحقيق عدالة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

تُعدّ التنمية عمليةً ذات أبعاد مختلفة مترابطة، وهي مجموعة من التغيراتِ الوظيفيةِ والبنائيةِ التي تحدث في المجتمع، ويمكن اعتبارها استثمار الموارد المادية والبشرية المختلفة من خلال تنظيمها وتماسكها لتحقيق مستوى متقدم منَ النموّ في المجالات المختلفة(مصطفى، 2017).

وذكر الغضبان(2015) مفهوم الأمم المتّحدة للتنمية، بحيث عبّرت عنه "بكونه عملية يكون فيها تظافر للجهود من قبل الأفراد والمؤسّسات الحكومّية والخاصّة بهدف تحسين الحالة، سواء الاجتماعيّة أو الثقافيّة أو الاقتصاديّة لأفراد المجتمع، وتمكينهم من الإسهام في التقدم والنموّ للرقيّ بالمجتمع الذي يعيشون فيه".

ويرى السروجي(2009) أنّ التنمية عملية تعتمد على رأس المال، سواء الاجتماعيّ او الاقتصاديّ أو الثقافيّ من خلال برامجَ مختلفةٍ فاعلةٍ ترتبط بحاجات المجتمع الحقيقية، ومتطلّباته وتسهم في رفع مستوى أفراده في هذه الجوانب المختلفة، وبناء شخصيّةٍ قادرةٍ على الإنتاج.

ويرى الباحث أنّ التنميةَ هي تلك العملية التي تتظافرْ فيها الجهود المختلفة من أجل رفع مستوى الإنتاج والنموّ والتطور في كافة المجالات الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والثقافيةِ والسياسيّةِ، وذلك من خلال توفير السّبل والحاضنات للوصول إلى المستوى المتقدم من النموّ في هذه المجالات.

وعملية التنمية عمليةٌ حيويةٌ مستمرةٌ تعتمدُ على طبيعة العلاقات الاجتماعيةٍ والتعاون الاقتصاديّ والبناء والنسيج الثقافيّ للمجتمع، فكلّما كان هناك ترابطٌ وتواصلُ وتعاونُ بين أفراد المجتمع كانت التنمية أعلى، وإمكانية تحقيقها أفضل.

ويرى فرانسوا بيرو(f.perroux) أنّ التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسّكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقيّ بطريقةٍ مستمرّةٍ ودائمةٍ؛ وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصاديّ المطبق، فإنّ النموّ الذي هو ضروريّ للتنمية المتصل أو الدائم والحقيقيّ في هذه الاقتصاديات تفوقه العديد من السّمات الفكريةِ والاجتماعيةِ للسّكان.(محيي الدين الحمداني, مرجع سابق ص13)

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنّها "عملية يتمّ من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدُم، ويكون ذلك من خلال إحداثِ تغيراتِ جذريةِ وجوهريةِ في الهيكل الاقتصاديّ للبلد، أو دخول الاقتصاد القوميّ مرحلةَ النموّ الذاتيّ(عجمية وناصف ونجا، 2008).

وذكرت(قنادزة،2018) أنّ مفهوم التنمية الاقتصادية يعتمد على التقدم الاقتصاديّ من خلال التخلّص من سمات التخلّف الاقتصاديّ، وزيادة رأس المال الذي يساعد على تطوير الجزء الاجتماعيّ للعمل، بمعنى الاعتماد على الآلة أكثر من تشغيل الأيدي العاملة.

ويذكر (الشرفات،2010) وجهة نظر ستيوارت ميل(*Stuart* Mill) التي ترى أن التنميةَ الاقتصاديةَ هي الوظيفية الأساسّية لرأس المالِ والعملِ والأرضِ، والقدرة في التحكم بالنموّ السكانيّ للدولة يساعد بشكلٍ كبيرٍ على التنمية الاقتصادية.

من خلال ما تقدم يرى الباحث أن (التنمية) هي الحافز والهدف الاستراتيجيّ لوجود رأس المال الاجتماعيّ الذي يعمل على تعزيز قِيم الثقة، ويدعم المشاركةَ والتعاونَ من أجل تحقيق الغايات والأهداف المرجوة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التنمية عمليه شموليه اكبر من عملية النموّ الاقتصاديّ, أي أنّ النموّ جزء من عملية التنمية الشاملة التي تشتمل على جميع عناصر النموّ الاقتصاديّ من :

- ❖ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القوميّ.
- ❖ انْ تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية، وليست نقدية.
- ❖ أن تتسمَ الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية.

تهدف التنمية الاقتصادية الى رفع مستوى المعيشة للأفراد دون استثناء، وليس حكراً على طبقةٍ معينةٍ دون أخرى، وإلا فسيكون نموًّا دون تنمية، كما أنها مرتبطة بتوفير سياساتٍ عامةٍ تنموية تهتمّ بمكافحة الفقر والبطالة، وتمكين الشباب اقتصاديًا، والمشاركة سياسيًّا بحيث تعمل على تعزيز انتماء الشّباب وولائهم للدولة.

بالإضافة إلى أنّ التّنمية تهتم بالجانب الاجتماعيّ، وتركز على تغيير هيكل الإنتاج، وتعتبر أنّ رأس المال الاجتماعيّ بشقيه: رأس المال النقديّ والبشريّ هما عنصرا إنتاج مع إعطاء أهمّية لرأس المال الاجتماعيّ، باعتباره عنصرًا من عناصر الإنتاج، وأنها أيضًا تعمل على تحسين هدف رأس المال الاجتماعيّ الذي يعمل على توزيعٍ عادلٍ للثروة، وتقليل الطبقية من خلال التشاركية بجميع أنواعها, وتمكين الشّباب اقتصاديّا، ممّا يعمل على تحقيق زيادة ونموٍّ في متوسط نصيب الفرد وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل من آلية عمل مؤسّسات المجتمع المدني التي تُعدّ عنصراً من عناصر رأس المال الاجتماعيّ.

5.11.1.2 مصادر تمويل التنمية:

أولاً :مصادر داخلية: تتمّثل في أربعة مصادر رئيسيّة، منها المدّخرات الاختيارية والضرائب والقروض والوسائل غير المباشرة لتمويل التنمية، مثل التمويل التضخّميّ والتمويل من خلال إحداث فائض في ميزان المدفوعات، والتمويل من خلال الاستفادة من البطالة المقنعة (بدران,2014).

وفي دراستي هذه سوف أركّز على الادخار باعتباره أحد مصادر التمويل لعملية التنمية.

ويعرف الادخار على انه هو الحد من استهلاك جزء من الدخل بغرض توجيهه للاستثمار في انتاج سلع أخرى تأخذ دورها في عملية الإنتاج.(كبير,2016)

يكاد يجمع الاقتصاديون باختلاف مدارسهم الفكرية، سواء العالم الاقتصاديّ كنز أو آدم سميث بضرورة الادخار، واعتباره كما يقول الكيميائيون بأنّه العامل المحفّز لعملية النموّ والتنمية, فقد اعتبر آدم سميث "أنّ تراكم رأس المال يعتمد وبشدة على معدل الادخار في بلدٍ ما؛ لأنّ أيّ حصّة يدخرها فرد ما سيتم تحويلها تلقائيًا إلى رأس مال، ونتيجة لذلك تُرفع زيادة معدل الادخار من معدل النموّ" إذ تُعدّ عملية حشد المدخرات مدخلاً أساسيًا لحلّ مشكلة توفير رؤوس الأموال، بل إنها تمثل شرطًا ضروريًا لتحقيق النموّ، وخصوصًا في البلدان النامية عامة, وعدّ أنّ المدّخرات تُعدّ الركيزة الأساسيّةَ في التقدم الاقتصاديّ، لأنها تمول عملية الاستثمار تمويلاً مباشرًا عند الحاجة لهذه الأموال.

وإنّ الادخار يتأثّر ويؤثّر بعملية التنمية، وذلك من خلال دوره في عملية النموّ الاقتصاديّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ زيادة الادخار تعمل على تحفيز آلية عمل التكافل الاجتماعيّ من خلال المساعدة في الإقراض وسياسة رفع معدل الادخار من دخل متزايد تؤدّي إلى التخفيف من حدّة التضخّم(محمد عبد الغفار, مرجع سابق ص26)

ويعرف الباحث الادخار إجرائياً على انه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يتم استهلاكه لغرض توجيهه للاستثمار في مشاريع تحقق عوائد اضافية للمدخر.

أنواع الادخار:

1- الادخار النقديّ: وهو نوعين.

- الادخار المنشِئ.
- الادخار الاحتياطيّ.

2-الادخار العينيّ.

أشكال الادخار:

1- الادخار الإجباريّ : وهو نوعين.

- ادخار لصالح الدولة.
- ادخار لصالح المواطن، مثل التأمينات الاجتماعية والادخار من الراتب.

2- الادخار الاختياريّ: يتمّ من خلال اقتناع الفرد اقتناعًا إراديًا بالامتناع عن استهلاك جزء مّما يحصل عليه من دخل لاستثماره بقصد إحداث توازن مرغوب فيه من جانب الفرد, والاختيار الإجباري له عدة أنواع :

- ❖ الحسابات الجارية
- ❖ الودائع.
- ❖ بوليصة شركات التأمين على الحياة.
- ❖ الأسهم والسندات.
- ❖ الاستثمار المباشر في الأراضي.

ثانياً: مصادر غير مباشرة.

من المعروف أنّ المصادر الداخلية لا تكفي وحدها لعملية التنمية، فتلجأ الحكومات عادة إلى مصادرَ للتمويل غير المباشرة علمًا أنّ حُجج الاقتصاديين وآراءهم حول هذه المصادر مختلفة،

فمنهم مَن يعتبر أنّ نسبة المخاطرة أعلى من نسبة النجاح للتمويل، إلا أنّ أغلبية الدول النامية تتبع هذه الوسائل المتمّثلة في التمويل التضخّمي، أو ما يُطلق عليه(التمويل بالعجز)(استحداث عجز في الموازنة العامة للدولة)

وفي هذا الجانب أيضا يختلف الاقتصاديون :

المؤيدون للتمويل التضخّميّ:

تستند آراء بعض المؤيدين أنه لا يمكن حلّ مشكلة ندرة رأس المال بالأساليب التقليدية كالضّرائب والقروض والادخار، كما أنّ استحداث العجز في الموازنة العامة لا يحتاج إلى مهارةٍ أو خبرةٍ إدارية، و أنّ التمويل تضخّمًا يمكن أن يسبب تضخم سعريًّا، ولكنه لن يستمرّ طويلاً، وأنّ التمويل التضخَميّ سوف يُمكّن الدولة من تنفيذ مشروعات تزيد من طاقتها الإنتاجية، وبالتالي يزداد حجم المدخرات في المراحل التالية، وكذلك تزداد حصيلة الدولة من الضّرائب(بدران،2014).

بناءً على ما تقدم يرى الباحث أنّ التمويل التضخّميّ غير مجدٍ في حال الدول النامية، فالمخاطر جمّة، ففي حال عدم سيطرة الدولة على التضخّم السعري، فإنّ نسبة البطالة ترتفع، تنتعش الواردات، وتضعف الصادرات، وتهرب رؤوس الأموال, ويتوالى العجز في ميزان المدفوعات، كما أنّ التضخّم يخلق الحزازاتِ الاجتماعيةَ، وينعدم شعور الفرد بالمسؤولية، كما يقلل من الحوافز على العمل ,فالتضخّم لا ينمّي الادخار.

التمويل بالعجز: إنّ أسلوب التمويل بالعجز لا تقلّ مخاطره عن مخاطر التمويل التضخّميّ، إلا أنه يجب أن يُوجَّه إلى المشاريع ذات الأثر المباشر من حيث زيادة الإنتاج؛ لأنّ هذا سيجعله محدود المدى، طالما أنّ الاستثمار يخلق استثمارًا إضافيًّا وبالتالي دخلاً عاليًا، وكذلك ادخار

عالٍ, إلا أنّ المحاذير تتمثّل في الإفراط في هذا الأسلوب، ثمّ تجد الدولة نفسها أمام مشاكل اقتصادية تكون تكلفة حلّها أعلى من تكلفة التمويل بالعجز.

ثالثاً: مصادر التمويل الخارجيّ

- التدفقات والتحويلات من المؤسّسات والمنظّمات الدولية:

يُعدّ البنك الدوليّ للإنشاء والتعمير ومؤسّسة التنمية الدولية من أهمّ هذه المؤسّسات.

- المنح والإعانات المقدمة من الدول العظمى للدول المتخلفة.
- القروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع غير المقيمين في الخارج.
- القروض الخاصّة: تعقدها مع أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية او صناديق التمويل الإقليميّ.
- الاستثمار الأجنبيّ الذي يعنى باستثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية, بهدف الاستفادة التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها, والاستثمار الأجنبيّ نوعان:

الاستثمار المباشر: يُسهم هذا النوع من الاستثمارات في عمليات التنمية الاقتصادية بشكل كبير؛ وذلك من خلال الوفوراتِ الاقتصاديةِ والمنافع الاجتماعيةِ التي تتحقّق نتيجة وجوده، وهذا الاستثمار يُعبّر عن امتلاك إحدى المؤسّسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى.

أما بالنسبة لهذا النوع من التمويل، فيرجع إلى الطريقة التي تتعامل الدول مع هذه الأموال، فالأفضل أن تستخدم الدولة هذه الأموال من خلال سياسة (سَقْيِ المضخّة) باعتبار الأموال جرعةً تحفيزيةً للاقتصاد للسّير قُدمًا في عملية التنمية وقد تجني على نتائجَ إيجابيةً.

أما في حال بعض الدول التي تعجز عن استغلال هذه الأموال الاستغلالَ الأمثل لتحريك عجلة اقتصادها، فإنها بالتالي تعجز عن سداد القروض وتغرق في الفوائد العالية التي يفرضها المقرضون وتفقد استقرارها، وهذا يُعدّ عائقًا من عوائق عملية التنمية.

1.11.1.2 **مؤشّرات قياس التنمية:** (كبير ,20016)

1- الناتج المحلّيّ الإجماليّ GDP gross domestic product .

2- الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد الواحد GDP per capita

3- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلّيّ .

4- مشاركة القطاعات الاقتصادية (صناعة, زراعة، سياحة) في الناتج الإجماليّ.

5- مستوى الفقر.

6- معدل النموّ السكانيّ.

7.11.1.2 معوقات التنمية:

1- معوقات طبيعية: تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية، وعدم استغلال المتوفّر منها الاستغلالَ الأمثلَ, وعدم قدرة بعض الدول على التحكّم في مواردها الطبيعية نتيجة خلافاتٍ سياسيّةٍ أو احتلالٍ لأراضيها.

2- معوقات اقتصادية:

- ✓ ندرة رأس المال اللازم لعملية التنمية.
- ✓ انخفاض في حجم المدّخرات ناتج عن ضعف في مستوى الدخل العام.
- ✓ عدم توفّر بيئة استثمارية مربحة للمستثمرين.
- ✓ ضعف المهارات العمالية، وسوء في التخطيط الاستراتيجيّ للمشاريع.
- ✓ ضعف في الهيكل الصناعيّ والزراعيّ والتجاريّ للدولة.

- ✓ اتجاه بعض الدول للإنتاج الواحد كما في الدول النفطية, وعدم قدرتها على خَلق مصادر جديدة.

3- عوائق سياسيّة واجتماعيّة: تعاني بعض الدول، وخصوصا الدول النامية تعاني من مشاكلَ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ لا تتلاءم مع متطلبات المجتمعات الحديثة مثل سوء التعليم، وارتفاع معدلات الإنجاب التي تؤدّي إلى نموٍّ سكانيّ يفوق معدل النموّ الاقتصاديّ، ينجمُ عنه أيضًا الى زيادة الإنفاق الاستهلاكيّ.

اما الجانب السّياسيّ، فيتمثّل في غياب التنظيم السياسيّ القادر على خلق استقرار سياسيّ في الدولة، وهذا يؤدي إلى نفور رأس المال الأجنبيّ من الاستثمار داخل الدولة.

4- عوائق تكنولوجية: تتمثّل في عدم الانسجام بين القطاع الخاصّ والقطاع الحكوميّ والاستفادة من خبرات القطاع الخاصّ، وتوفير السّبل له لتوفير بيئةٍ تكنولوجيةٍ قادرة على زيادة إنتاجية الشّركات المنتجة، مّما يؤدّي إلى تحسين مستويات الدخل والمعيشة لأفراد الدولة.

5- الفساد: لتحقيق تنمية حقيقيةٍ لابدّ من محاربة الفساد الذي يقضم ظهر التنميةِ ومحاربته تأتي من خلال حوكمة مؤسّسات الدولة وإظهار شفافيتها، وإظهار جانب المساءلة, أي من خلال الهرم الثلاثي: الحوكمة ,الشفافية, المساءلة وتطبيقها بشكل سليم يؤدّي إلى زيادة فاعلية المؤسسات وكفاءة أفرادها نتيجة لشعوره بالولاء والانتماء للمؤسّسة من خلال ثقتهم بمؤسّسات الدولة، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ في الدولة.(قنادرة.2017-2018)

8.11.1.2 أهداف التنمية الاقتصادية :

إنّ الدول بغضّ النظر عن تصنيفها، سواءٌ دولٌ متقدمة، أو دول نامية تسعى إلى تحقيق التنمية لشعوبها، وتؤمن أنّ التنمية ليست غاية بحدّ ذاتها، بل إنها وسيلة لتحقيق غايات كثيرة، منها القضاء على الفقر, والبطالة, والتخلّف والتبعية.

ونظرًا لاختلاف ظروف كلّ دولة يصعب حصر أهداف التنمية في أهداف محددة.

تهدف التنمية الاقتصادية بشكل عام إلى رفع مستوى الطاقة الإنتاجية، فيكون الاهتمام بكافة القطاعات كالزراعة والصناعة والتجارة، ورفع مستوى فرص العمل، والتحرر من التبعية الخارجية للدول فيما يخصّ الاقتصاد للدولة(عجمية وناصف ونجا، 2008).

وذكر بدران (2014)أنّ أهمّ الأهداف للتنمية الاقتصادية هي تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عَبر فترةٍ ممتدةٍ من الزمن، وإلى إنشاء التنظيم السياسيّ الممثّل لمصالح القوى، وصاحب المصلحة الحقيقية في التنمية، وايجاد أعدادٍ وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية, واجراء تغيرات في القيم والعادات، وخَلق مؤسّسات وتنظيماتٍ جديدةٍ، وإزاله جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلّف، منها الفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان والقهر الاجتماعيّ والسياسيّ.

بناءَ على ما تقدم يرى الباحث أنّ اهداف التنمية الاقتصادية تتمثّل في الآتي:

اولاً : زيادة الطاقة الإنتاجية : التنمية كما اسلفت هي غاية، وليست هدفًا, بل إن النمو هو الهدف، والتنمية هي غايه؛ فزيادة الطاقة الإنتاجية هي زيادة الطاقة والقدرة الإنتاجية لجميع القطاعات الزراعيةِ, الصّناعيةِ والبشريةِ، وذلك ببناء قاعدةٍ واسعةٍ للهيكل الإنتاجيّ.

وباعتبار العنصر البشريّ أحد أهم عناصر التنمية؛ لذلك وجب على الدول حتّى تحصل على تنميةٍ حقيقيةٍ شاملةٍ أن تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للعنصر البشريّ، وإحداث تغييرٍ جذريٍّ

في المجتمع يقضي على مُسبّبات التخلّف من خلال تغيير في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحسين التعليم ومواكبة التطور التكنلوجيّ، والعمل على برامج تمكين الشباب, والاعتماد على القوة الذاتية للمجتمع.

ثانيا: زيادة الدخل القوميّ: إن زيادة الدخل القوميّ هو أحد أهّم أهداف التنمية في الدول، وخاصّة الدول النامية "المتخلّفة اقتصاديّا" ولكن حتّى تكون الزيادة حقيقيةً، لابدّ أن تكون الزيادة في الدخل الحقيقيّ، وليس النقديّ، ولابد أنّ يكون مستوى الزيادة في الدخل الحقيقيّ أكبر من مستوى الزيادة في عدد السكان، وأنْ يرافقه ارتفاع في مستوى معيشة الافراد.

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخل والثروات: يرى الباحث أنّ التنمية الاقتصادية تتكامل مع أهداف رأس المال الاجتماعيّ في أنّ أحد أهداف رأس المال الاجتماعيّ، كما أسلفت آنفًا هو العمل على إعادة توزيع الثروات بشكل يحقّق العدالةَ الاجتماعيةَ والاقتصاديةَ بما يساعد على تحقيق التنميةِ الاقتصاديةِ الشاملةِ، مّما يخلق علاقةً تكامليةً بين التنمية و رأس المال الاجتماعيّ.

فالتفاوت في توزيع الثروات يشكّل الضّياع الاقتصاديّ من خلال زيادة إنفاق الأغنياء على السلع الكمالية، وهذا يشكل عبئاً على القطاع الانتاجيّ للدولة بتوجّه هذا القطاع إلى زيادة الإنتاج لهذه السلع؛ ما يساعد على تعزيز الطبقية في المجتمع.

9.11.1.2 عناصر التنمية الاقتصادية ومستلزماتها:

أولاً: جميع ما انطوت عليه عملية النموّ:

- ❖ تحقيق زيادةٍ في متوسط نصيب الفرد من الدخل القوميّ.
- ❖ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية، وليست نقدية.
- ❖ أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية.

ثانياً: عوامل أخرى:

1- إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصاديّ، بما يُمكّن الدولة من التحرّر الاقتصاديّ من خلال التركيز على الجانب الصّناعيّ، بالإضافة إلى الجانب الزراعيّ، ومواكبة التطور التكنولوجيّ في الجانبين الصناعيّ والزراعيّ.

2- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل :

كثيراً من الدول تحقّق معدلات نموٍّ عاليةً كما هو الحال في مصر على سبيل المثال، فقد حققت مصر معدلاتٍ مرتفعةً في الناتج المحلّيّ في الفترة الأخيرة، إلا أنّ تلك الزيادة استفادت منها الطبقات الغنية فقط؛ ولهذا السّبب تختلف عملية التنمية عن عملية النموّ، فإنّ من أولوياتها أنْ يصاحبَ النموَّ عمليةُ توزيعِ الدخل لصالح الفقراء.

3- الاهتمام بنوعيّة السّلع والخدمات : التميّز في عملية إنتاج السلع والخدمات من ضروريات عملية التنمية، بل إنّ قوة اقتصاد الدولة وقوة عملتها مرتبطة بقوة الناتج الصّناعيّ، وليس الناتج الاستخراجيّ كما هو في المملكة العربية السعودية والإمارات على سبيل المثال.

4- الشّمولية: أن تكون التنمية شاملةً لجميع مناحِي الحياةِ الثقافيةِ والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيةِ.

10.11.1.2 مقاييس التنمية الاقتصادية:

معايير قياس التنمية الاقتصادية:

1- مِعيار الدخل .

2- المعايير الاجتماعية.

3- المعايير الهيكلية.

أولاً: معيار الدخل

يُعدّ معيار الدخل هو المؤشّر الاساسيّ الذي يُستخدم في قياس التنمية، ودرجة التقدم الاقتصاديّ، ومعيار الدخل له أربعة معايير فَرعيّة، هي:

- ✓ **مِعيار الدخل القوميّ الكليّ:** إنّ المآخذ السلبية على هذا المعيار كثيرة؛ وذلك لأنّ زيادة الدخل أو نقصه قد لا تعطي نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القوميّ لا يعني نموًّا اقتصاديًّا عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر من الزيادة في النموّ, ونقص الدخل لا يعني تخلّفا اقتصاديًا، فقد تنتشر الهجرة في بلد ما.
- ✓ **مِعيار الدخل القوميّ الكليّ المتوقّع:** يقوم على أساس التوقع بموارد الدولة الكامنة، ومن المآخذ السلبية على هذا المعيار صعوبة توقّع هذه الموارد وحسابها.
- ✓ **مِعيار متوسط الدخل الحقيقي:** يُعدّ هذا المعيار من أكثر المعايير استخدامًا وصدقًا.
- ✓ **معادلة سنجر للنموّ الاقتصاديّ:** وهي دالة لعلاقة عوامل، وهي :

1- معدل الادخار.

2- إنتاجية رأس المال.

3- معدل السّكان .

$$D=SP-R$$

D : معدل النموّ السنويّ.

S : معدل الادخار الصّافي .

P : إنتاجية رأس المال .

R : معدل النموّ السكانيّ .

ثانياً: المعايير الاجتماعية:

1- المعايير الصّحّية.

2- المعايير التعليميّة.

3- معايير التغذية.

4- معايير نوعية الحياة المادية.

5- دليل التنمية البشرية.

ثالثا: المعايير الهيكلية :

كانت الدول الصناعية تبقي على اقتصاديات الدول النامية كأسواق استهلاكية فقط وليست صناعية للتمكن من ضمان تبعيتها لها اقتصادياً وسياسياً الا ان هذا الوضع لم يعد مقبولاً بعد الحرب العالمية الثانية ؛أي بعد استقلالها, وبعدها بدأت هذه الدول بالتصنيع والانتاج وبناءً على ذلك فأن اهم المؤشرات الناجمة عن التغيير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمؤشر للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في :

1. الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
2. الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى اجمالي الصادرات السلعية.
3. نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.

كلما ارتفعت هذه النسب في الدولة فأن هذا يعني ان الدولة قد حققت تغيرات ايجابية في بنيانها الاقتصادي.(ابو عجمية واخرون,2008)

11.11.1.2 التنمية الاقتصادية في فلسطين

لا شكَّ في أنّ حداثةَ السلطة الفلسطينية وهشاشتها وطبيعة التقسيمات للأراضي التي رسمتها اتفاقية أوسلو من تقسيم الأراضي إلى(A,B,C) وسيطرة السلطة على البعض منها مثل مناطق(A) فقد شكّل هذا عائقاً كبيرًا أمامَ عملية التنمية في فلسطين.

وتجدر الاشارة إلى أنّ طبيعة المساعدات الدولية التي تحصل عليها السلطة بغض النظر عن حجم هذه المساعدات، إلا أنها تفتقد الصيغة التنموية "الاستثمارية" للقطاعات الحيوية، كونها لا تتعدّى مشاريع البنية التحتية من تعبيدٍ للشوارع، ودعمٍ لأجهزة السلطة، وتفتقد أيضًا دعمًا أو بناءَ مشاريعَ صناعيةٍ أو زراعيةٍ تعمل على تسريع عملية النموّ الاقتصاديّ في فلسطين، بمعنى آخر فإنّ هذه المساعدات لا تهدف إلى رفع المستوى المعيشيّ للأفراد .

إنّ الاقتصاد الفلسطينيّ على وجه الخُصوص يتسم بالتشوه بالنسبة للاقتصاد الإسرائيليّ الذي يسيطر على المعابر التجارية، ممّا شكل عائقًا امام الاستيراد والتصدير للسلعِ الضّرورية لعملية الصّناعة للدول المجاورة، أي أنّ ذلك شّكل عائقًا امام تحسين الميزان التجاريّ.

فالتنمية في فلسطين تتسم بالمحدودية؛ وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي ومحدودية السماح للجانب الفلسطينيّ باستغلال الموارد، وإحداث تنميةٍ شاملةٍ على الأراضي الفلسطينية .

إنّ التنمية تحتاج إلى إرادة, صادقة وعزيمةٍ قويّة أي أنّ محدودية إمكانية إحداث تنمية في ظلّ الاحتلال يجب أنّ لا تقفَ عائقًا أمام السعي لاستغلال الثغرات المتاحة والسعي الحثيث، وممارسة جميع الضغوط على السلطات المحتلّة لتصبح التنمية عملية ذات أهميّة قصوى، وتكتسي أبعادًا سياسيّةً واضحة، بل لتصبح واجبًا وطنيًا.

إنّ استمرار المرحلة الانتقالية لفترةٍ زمنيةٍ طويلةٍ مع تأخّر التوصّل إلى اتفاق مُرضٍ حول الوضع النهائيّ المتوج بالدولة الفلسطينية، كلّ هذا يحمل فِي طياتهِ أخطارًا جسيمةً من تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعيّ، وتدهور الاقتصاد، واتخاذ قرارات حرجة دون معرفة الأسس التي يجب أن تركّز عليها هذه القرارات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها(الآغا,أبو جامع,2010).

إنّ أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية و الاستراتيجية الفلسطينية تتركّز في استكمال الإطار القانونيّ الذي ينظّم حياتنا الاقتصادية والتجارية والمالية، وما يتطلبه من تشريعاتٍ وأنظمةٍ وتعليماتِ إصلاح المؤسّسات الحكوميّة على أسس مهنية تدعم وتسّير العملياتِ الاقتصاديةَ وتقوية القضاء الذي يشكل الضمانة الأساسيّة لتطبيق القانون، وإحقاق الحقوق وتوفير البيئة اللازمة لتطوير القطاع الخاصّ ونموّه وزيادة قدراتنا التشغيلية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول المجاورة، بحيث تزيل اعتماد اقتصادنا على الاقتصاد الإسرائيليّ، وتبني اقتصادًا فلسطينًا مستقلاً من خلال الالتزام بنظام السوق الحرة الفلسطينية التي تغطّي كافة المحافظات والمدن الفلسطينية بشكل شامل، ولا تغفل أيًّا من القطاعات الاقتصاديةِ والزراعيةِ والتجاريةِ والمعلوماتيةِ، وتحلّ فيها الثروة البشرية موقعًا مركزيا, وكما نعلم فإنّ التنمية الاقتصادية مرتبطة بالاستقرار السياسيّ، ونحن نعيش لحظاتِ عدم استقرار سياسيّ(الآغا,أبو جامع,2010).

يعاني الاقتصاد الفلسطينيّ ضعفًا وركودًا في موارده المادية، إلا أنه غَنيّ بالموارد البشرية التي تعاني من معدلاتٍ عاليةٍ من البطالة، وهي سبب في ضعف إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير البيئة المناسبة لاستغلال الكفاءات والموارد المتاحة بما يخدم قطاع الأعمال في فلسطين، فالتنمية لا يمكن لها ان تتحقّق دون أداءٍ اقتصاديٍّ حرٍّ كَفُؤٍ مستقلٍّ لا يتبع الاقتصاد الإسرائيليّ، ويحقّق معدلات دخل مقبولة،ويخفف المعاناة عن المواطنين الفلسطينيين، ويحسّن مستويات المعيشة من خلال تبّني سياسات كسر الاحتكارات، وتشجيع المنافسة، وتعزيز دَوْرِ القطاع الخاص، مع الاهتمام بقطاع الأعمال الصغيرة والمنزلية (مرتجى، 2014).

ويمكن إجمال معوقات التنمية الاقتصادية في فلسطين بالتبعية الاقتصادية لإسرائيل، وتكريس هذه التبعية من خلال اتفاقية باريس، وضعف البنية التحتية، سواء فترة الاحتلال أو الحصار أو بعد الحرب على غزة ، وارتفاع معدلات البطالة ومستويات التضخّم بسبب سياسات الإغلاق والحصار، وعجز الموازنة وتضخّم العمالة في القطاع العام، والافتقار إلى رؤية اقتصادية تنموية، وضعف النظام الماليّ والمصرفيّ وضعف مشاركته الفاعلة في التنمية الاقتصادية، وعدم السيطرة على المعابر والحدود واستمرار إغلاقها عَبر حصار خانق(مرتجى، 2014).

يضاف إلى ذلك محدودية الموارد الطبيعية وعدم الكفاءة في استخدامها، إضافة إلى استمرار إسرائيل في استنزافها، وصغر حجم السوق الفلسطينيّ وضعف القدرة التسويقية، والاعتماد على التمويل الخارجيّ، وارتفاع المديونية، واحتمالات توقف أو انخفاض هذا التمويل أو ربطه باشتراطات سياسية(ابو عيدة، 2012).

بناءً على ما تقدم يرى الباحث أنه لا يمكن إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة في الأراضي الفلسطينية إلا من خلال التخلّص من التبعية لإسرائيل تدريجيّا، بإقامة العلاقات الاقتصادية المتوازنة والتبادل المتكافئ، والعمل على إصلاح تشّوهات الاقتصاد الوطنيّ وخاصّة التشّوهات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد القوميّ، مّما يعمل على تقليل نسب البطالة العالية وإشراك مؤسّسات المجتمع المدنيّ للعمل على جعل التنمية مطلبًا وطنيًّا، وتخفيض العجز في الميزان التجاريّ عَبر سياسة دعم الصادرات وإحلال الواردات، وإعادة هيكلة الاستفادة من الهبات والقروض بالشكل الأمثل.

12.11.1.2 دور رأس المال الاجتماعيّ في التنمية الاقتصادية

تُعدّ التنمية الاقتصادية من المجالات الحديثة نسبيًا التي اهتمّ بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين، خاصّة في الدول النامية، وفي هذا السياق سأعرض لأهميةّ تعريف للتنمية، لما تضمّنه من عناصرَ مهمّةٍ في التنمية وشروط قيامها ودوامها، و هو عملية يتمّ فيها زيادة الدخل الحقيقيّ زيادةً تراكميةً وسريعةً ومستمرّةً عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نموّ السّكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية والموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب (البياتي، 2008).

توصّلت دراسة(Woolcock & Narayan, 2000) إلى أنّ رأس المال الاجتماعي من المقومات الأساسّية للنموّ الاقتصاديّ، كونه يُسهم في تطوير المشاريع المختلفة، حيث التشاركية بين الأفراد، في المشاريع المختلفة التي تؤدّي إلى رفع مستوى الثقة بينهم.

وتؤكّد تجارب رأس المال الاجتماعيّ في العديد من البلدان أنه لا نجاحَ للتجارب التنموية في غياب رأس المال الاجتماعيّ، ونتيجة لذلك يُعدّ رأس المال الاجتماعي الثروة الحقيقية التي يمكن توظيفها واستثمارها لتحقيق التنمية(زغل,2011)

بناءً على ما تقدم يرى الباحث أنّ رأس المال الاجتماعي يعتبر أنّ العنصرَ البشريّ أحد أهم عناصر الإنتاج التي يجب استغلالها الاستغلالَ الأمثلَ حتّى نصل إلى حالة (break event point) في الانتاج؛ حيث إنّ استغلال العنصر البشريّ مَثّلَ في كثير من الدول الاختيار الأفضل (optimal choice) في عملية التنمية، كما في دول النمور الأسيوية واليابان.

يعمل رأس المال الاجتماعي على التوزيع العادل للكفاءات، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب من خلال عمله الرقابي على حوكمة مؤسسات الدولة ورفع مستوى المساءلة والشفافية فيها .

ان رأس المال الاجتماعيّ يعمل على تمكين الشّباب اقتصاديًا من خلال آلية عمله على تقليل الطبقية بين أطياف المجتمع، مّما يمكنه من مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى المعيشة للأفراد ما يحقّق عملية التنمية الاقتصادية لجميع أطياف المجتمع دون أن يكون رفع المستوى المعيشيّ حكرًا على أحد وبالتّالي يكون هذا عملية تنمية وليس عمليةَ نموّ.

وبما أن رأس المال الاجتماعيّ يعمل بكونه الصّمغ الذي يربط فئات المجتمع، كما أسلفنا سابقًا في تعريفاته، فهو يعمل على زيادة التشبيك والتعاون بين القرى والبلدات داخل المحافظة لتسهيل عملية تمكين القرى والبلدات من تنفيذ مشاريعِ تنمويةٍ مشتركةٍ تستند لما يتوفّر في هذه القرى من مواردَ غير موجودة في القرى والبلدات الأخرى.

2.2 الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة بعضَ الدراسات السابقة المتعلّقة برأس المال الاجتماعيّ من الدراسات العربية والأجنبية، كذلك فيما يخّص التنمية الاقتصادية.

أولاً: الدراسات العربية والأجنبية المتعلّقة برأس المال الاجتماعيّ

دراسة (Habersetzer,Grèzes-Bürcher, Boschma, & Mayer, 2019)

هدفت إلى التعرف على رأس المال الاجتماعيّ المرتبط بالمشروع باعتباره محركًا لنموّ الشركة الهامشيّ، نحقق في هذه الدراسة في رأس المال الاجتماعيّ المرتبط بالإنتاج، والمتعلّق بالبيئة الموجودة في المناطق المحيطية السويسرية، باستخدام مجموعة بيانات متطابقة فريدة (بيانات المسح وبيانات التسجيل)، ونتحقق أيضًا ممّا إذا كانت أنواع الشبكات المختلفة، وجغرافيتها، وكيفية نموّها في المناطق الطرفية.

تبين أنّ رأس المال الاجتماعيّ مرتبط بالبيئة، في معظم الحالات، ويكون له آثارٌ إيجابية على النموّ. هذا ينطبق بشكل خاصّ على رأس المال الاجتماعيّ خارج المنطقة. ولكن بالنسبة إلى الرأسمال الاجتماعي المرتبط بالإنتاج؛ فإنّ التأثير الإيجابيّ لا يُعدّ شيئًا مهمًّا للعملاء والمورّدين القريبين جغرافيًا، وبالتالي، يجب أن تكون الاستنتاجات حول ما يدفع النموّ في المناطق الطرفية دقيقةً، وتحتاج إلى أن تشمل مناهجَ وتفسيراتٍ مختلفةً.

دراسة مصطفى(2018)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد رأس المال الاجتماعيّ وأهميّتها في التنمية لبعض محلّيات ولاية البحر الأحمر التي تمثّلت في سواكن، سنكات، هيا، دردیب وطوكر. اعتمدت في جمع معلوماتها على المصادر الأولية من استبانةٍ ومقابلةٍ وملاحظةٍ والثانويةٍ من كتبٍ ورسائلَ

وأوراقِ علميةِ، ولمعالجة ذلك استخدم الباحث المنهجَ الوصفيّ والإحصائيّ لتحليل نتائج قياس أبعاد رأس المال الاجتماعيّ.

ولتحديد درجة امتلاكه وسط سُكان منطقة الدراسة تمّ استخدام التحليل العاملي.

توصلت الدراسة إلى أهمية رأس المال الاجتماعي في التنمية لسكان منطقة الدراسة وأنّ هنالك اختلافًا في هذه الأبعاد بين الوحدات الإدارية، وأنّ أعلى وحدتين من حيث قوة امتلاك رأس المال الاجتماعيّ هما سنكات وطوكر، وأضعفهما دردیب وهيا.

دراسة عبد العال(2018) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة بني سويف حول دور رأس المال الاجتماعيّ في تحقيق استدامة الميزة التنافسّية بها، واعتمد البحث على المنهج الوصفيّ، مستعيناً باستبانة لجمع البيانات، وتمثّلت عينة البحث في مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بكلّيات التربية والتجارة والآداب والعلوم والطّبّ البيطريّ والصّيدلة من جامعة بني سويف بلغت (223) عضو هيئة تدريس. وتوصّل البحث إلى تحقّق دور رأس المال الاجتماعيّ في استدامة الميزة التنافسّية بالجامعة بمتوسط حسابيّ بلغ نحو (2.045) وبدرجة تحقّق (متوسطة)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى الدرجة العلمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى نوع الكلّية لصالح الكلّيات العلمية.

دراسة (Thompson, 2018)

هدفت إلى التعرف على رأس المال الاجتماعيّ والابتكار والنموّ الاقتصاديّ، توصلت الدراسة الى أن الابتكار متعدد التخصّصات هو محرك نموّ عدد متزايد من الاقتصادات. ويعتمد ناتج

الابتكار بشكل متزايد على مشاركة المعلومات والتعاون بين الوكلاء المبدعين، وتتطلب المشاركة والتعاون وجودّ ثقة معمّمة. يتكون رأس المال الاجتماعيّ من الشبكات القائمة على الثقة بين الأفراد المختلفين لتحقيق مستوى مرتفع من النموّ الاقتصاديّ.

دراسة(Engbers & Rubin,2018)

هدفت إلى البحث في نظرية الممارسة لرعاية التنمية الاقتصادية من خلال رأس المال الاجتماعيّ، و أظهرت الدراسة أنّ رأس المال الاجتماعيّ و خاصّة في شكله التجسيريّ، مرتبط بشكل إيجابيّ بخلق فرص العمل على مستوى المنطقة الإحصائية الحضرية. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما يُنظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه شيء متأصّل، أو غائب داخل المجتمع. وتأخذ هذه المقالة هذا الافتراض من خلال تقديم نهجٍ قائمٍ على سياسة تطوير رأس المال الاجتماعيّ. ويقدم تفسيرينِ نظريينِ لكيفية تأثير رأس المال الاجتماعيّ على التنمية الاقتصادية ويحدد أربعة دروس يستخدمها ممارسو التنمية الاقتصادية لتعزيز رأس المال الاجتماعي. وتسعى التوصيات القائمة على البحث لممارسي التنمية الاقتصادية وصانعي السياسات إلى تحسين رأس المال الاجتماعي ، وبالتالي التنمية الاقتصادية المجتمعية.

دراسة عبد الجليل (2017)

هدفت الدراسة إلى بيان دور أستاذ الجامعة في تكوين رأس المال الاجتماعيّ وانعكاساته على الطالبة الجامعية، واعتمدت الباحثة منهج المسح الاجتماعيّ، وتمّ اختيار عينة الدراسة من سجلات الكلّية، وتحتوي عينة الدراسة على عينة أستاذة الجامعة، وكان عددهم في العام (2016)م (60) أستاذًا جامعيًا، وكان من أبرز النتائج ما يلي: تعدّدت وجهات النظر حول مفهوم رأس المال الاجتماعيّ، أن ماهية الثقة بالنسبة لمعظم أفراد العينة، وهو يعني الاعتقاد بأنّ

الآخرين على أسوأ الأحوال لن يؤذوك، كشفت الدراسة الميدانية النسبة الكبرى لمن يحظَى بعملية الثقة داخل المجتمع بالنسبة للأستاذة الجامعية، يتجه إلي الزوج، ثمّ يليه الإخوة، حيث تُمثّل روابط الدم وصلة الرحم والخوف عليه، ثمّ يليه الأهل والأقارب نتيجة الصلة العائلية والنسب، ثمّ يليه زميلات العمل وكانت نسبةً بسيطةً، كما كشفت أنّ الثقة باعتبارها رأس مالٍ اجتماعيًا تساعد في توحيد الأفراد وتجمعيهم في نظامِ اجتماعيٍّ عامٍ، أكدت معظم أفراد العينة أنّ وجه الاستفادة من الأنشطة الطلابية (الدينية، الثقافية، الاجتماعية الخ) تسهم في زيادة الوعي الثقافيّ والاجتماعيّ والدراسيّ للطالبة، ثمّ يليه في المرتبة الثانية أنها تساعد الطالبة في تكوين العمل الجماعيّ وسهولة التعامل معهم بسهوله ويسر، بالإضافة إلي تقبل الآخر وزيادة المعارف الجديدة.

دراسة أحمد(2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والثقافي وصحة المرأة الجسمية والنفسّية. مناهج البحث: المنهج الوصفيّ التحليليّ، ومنهج المسح الاجتماعيّ، المنهج المقارن. أدوات البحث: مقياس رأس المال الاجتماعيّ، ومقياس رأس المال الثقافيّ، ومقياس الصّحّة الجسميّة، ومقياس الصّحّة النفسيّة. عينة البحث: تتكون من عينة عشوائية من النساء، قوامها (600) مفردة من ريف محافظة أسيوط وحضرها. نتائج البحث: توصّل البحث إلى أنّ هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في مدى توافر رأس المال الاجتماعي والثقافي بين عينة البحث في الريف والحضر تُعزى إلى السَنّ والحالة الاجتماعية والحالة التعليميّة والحالة المهنية ومحلّ السكن، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توافر الصحة الجسمية والنفسية بين عينة البحث في الريف والحضر تعزى إلى السن والحالة التعليمية والحالة المهنية ومحلّ السكن.

وعدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين رأس المال الاجتماعيّ والصّحّة النفسيّة للمرأة، بينما توجد علاقة ارتباطية عكسّية دالة إحصائيا بين رأس المال الاجتماعيّ والصّحّة الجسّمية للمرأة في الحضر. أما في الريف فتوجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائيًا بين مستوى رأس المال الاجتماعيّ والصّحّة الجسميّة والنفسيّة للمرأة، وأخيراً توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً بين مستوى رأس المال الثقافيّ وصحّة المرأة الجسميّة والنفسيّة في الريف والحَضَر بمحافظة أسيوط.

دراسة (Hasan, Hoi, Wu, & Zhang, 2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على رأس المال الاجتماعيّ وعقود الديون: أدلّة من القروض المصرفية والسندات العامة والشركات التي يقع مقرها في المقاطعات الأمريكية ذات المستويات الأعلى من رأس المال الاجتماعيّ تتحمّل فروقات أقل في القروض المصرفية. هذه النتيجة قوية لاستخدام التبرع بالأعضاء باعتباره إجراءً بديلاً لرأس المال الاجتماعيّ وزيادة في آثار التديّن والمسؤولية الاجتماعيّة للشّركات وتجنّب الضرائب. تمّ تحديد العلاقة السببية باستخدام الشّركات ذات رأس المال الاجتماعي المتغير. تبين أنّ الشّركات ذات رأس المال الاجتماعيّ المرتفع تواجه شروط قروض غير بأسعار مخففة، وتتحمّل فروقات أسعار أقلّ في إصدار السّندات، وتفضّل السندات على القروض.

يستنتجُ أن حاملي الديون ينظرون إلى رأس المال الاجتماعيّ على أنه يوفّر ضغطًا بيئيًا يحد من سلوكيات الشّركة الانتهازية في عقود الدّيْنِ.

دراسة حسن (2016)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن رأس المال الاجتماعيّ، ودعم المشروعات الصّناعيّة "دراسة ميدانية بقرية باسوس في محافظة القليوبية". واستخدمت الدراسة منهج الدراسة الاستكشافية. وتكونت عينة الدراسة من أصحاب المشروعات الصّناعية العاملة بالقرية، وبلغ حجمها(278) مشروعًا. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ نظرية رأس المال الاجتماعيّ ترى أنّ رأس المال الاجتماعيّ يكمن في شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية، والتي يحكمها عدد من القِيم والمعايير؛ كالثقة والاحترام والتعاون والمنفعة المتبادلة، ومجموعة من الالتزامات والواجبات والتوقعّات. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على الاستفادة من شبكات العلاقاتِ الاجتماعيةِ الموجودةِ بالقرى الريفية، وذلك من خلال المشاركةِ الاجتماعيةِ والمشاركة في برامج التنميةِ من أجل زيادة مستويات الثقة في الجهات الرسميّة.

دراسة (Hoyman, McCall, Paarlberg & Brennan,2016)

هدفت إلى النظر في دور رأس المال الاجتماعيّ لنتائج التنميةِ الاقتصاديةِ في الولايات المتّحدة الأمريكية، من خلال العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الولايات الأمريكية فقد اختبروا استنتاجات بوتنام، الذي رأى الجمعيات قوةً للتطور الإيجابيّ، وأولسون الذي استنتج العكس.

وجد المؤلّفون أنّ منظماتِ بوتنام لها تأثير سلبيّ على الدخل، في حين أنّ منظّمات أولسون لها تأثير إيجابي من خلال تقليل مستويات التفاوت في الدخل، بالاعتماد على الأدبيات التي تميز بين التجسير مقابل الترابط، و أنّ رأس المال التجسيريّ له تأثير إيجابي على التنمية من خلال زيادة دخل الفرد، بينما رأس المال الترابطيّ له تأثير محايد على كلّ من دخل الفرد وعدم المساواة في الدخل، ويتمّ اختبار المتغيرات الدينية لعلاقتها مع التنمية الاقتصادية. وبشكل عام، فإنّ

لكثافة التجمع تأثيرًا سلبيًا من خلال زيادة دخل الفرد وعدم المساواة في الدخل، والتحكّم في النوع الجغرافيّ. أما التجمّعات ذات خصائص التجسير فلها تأثير مختلط على التنمية من خلال خفض الدخل وتقليل التفاوت.

ثانيا: الدراسات المتعلّقة بالتنمية الاقتصادية

دراسة عوض(2019)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور جمعيات رجال الأعمال والكشف عن إسهامها في تنمية معارف الشباب ومهارتهم وتغير اتجاهاتهم ومن ثم تمكينهم اقتصاديا من سوق العمل، واعتمدت الدراسة على سحب عينةٍ عمديةٍ من الشباب المستفيدين من أنشطة الجمعية وبرامجها بلغ عددهم(120) شابًا. وكشفت نتائج الدراسة عن إسهام جمعية رجال الأعمال في التمكين الاقتصاديّ للشباب من فرص العمل عبر منهجٍ ثلاثيٍّ الأبعاد، تمحور حول تنمية المعارف، والمهارات، وتعديل الاتجاهات. وفي ضَوْء النتائج التي خَلُصت إليها الدراسة، قدم الباحث نموذجًا تصوريًا لعملية التمكين الاقتصاديّ الذي تنتهجه مؤسّسة ساويرس.

دراسة ابو مد الله وحميدان(2018)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقدير محدّدات التنمية الاقتصادية في فلسطين (الاستدامة المستقبلية)، وتقدير تأثير هذه المحدّدات خلال الفترة (1995–2016). ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث طريقةَ تحليل السَلاسل الزمنية.

أظهرت النتائج أنّ المتغيراتِ الاقتصاديةَ تحتوي على جذر الوحدة، فهي غير مستقرة بمرور الوقت، كما أنّ اختبار التكامل الذي أثبت وجود أربع ناقلاتٍ مشتركةٍ بين متغيرات الدراسة، وتوصّلت الدراسة الى نتائج أهمّها: وجود علاقةٍ متبادلةٍ طويلةٍ الأمد وهي العلاقة بين متغيرات الدراسة، أثر الاستثمار الأجنبيّ المباشر والصّادرات كانت الواردات إيجابيةً على التنمية

الاقتصادية، الإنفاق العام والتسهيلات الائتمانية لديها تأثير سلبّي على التنمية الاقتصادية في فلسطين.

دراسة حلس(2016)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعيّة لمؤسّسات القطاع الخاصّ والتعرف على أهمّ المبادئ التي ترتكز عليها، وأسباب تناميها في المجتمع ومدى تبنّي مؤسّسات القطاع الخاصّ الفلسطينيّ لها، ومعرفة تأثيرها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتناولت أقسام الدراسة مفهوم المسؤولية الاجتماعيّة والمبادئ التي تركّز عليها، وتحليل تأثير المسؤولية الاجتماعية ومناقشته لمؤسسات القطاع الخاص في فلسطين ودورها في التنميةِ الاقتصاديةِ، وقد توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمّها، غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسيّة التي من شأنها تعزيز مفهومٍ المسؤولية الاجتماعيّة لمؤسسات القطاع الخاصّ، كما أدى إلى عدم وجود مفهومٍ ناضجٍ ومتكاملٍ للمسؤولية الاجتماعيّة لدى مؤسّسات القطاع الخاصّ في فلسطين، بالإضافة إلى أن إسهام القطاع الخاصّ الفلسطينيّ بالنسبة الكبرى في التشغيل، إضافة إلى التبّرعات والإعانات التي يقدمها للمجتمع غير كافية للحكم عليه بتحمل المسؤولية الاجتماعية، بشكل دقيق دون مراعاة الاعتبارات المرتبطة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهي المحافظة على البيئة، وشفافيتها وممارستها للعدالة والحكم الصالح، وتجّنب التلاعب بالأسعار، وجودة الخدمات، ومراعاة حقوق الإنسان.

دراسة طعمة (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبيّ المباشر على التنمية الاقتصادية في الأردن ومدى إسهامه لتحفيز الاقتصاد الوطني وتنميته. وتحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجمها للفترة (1996-2008).

توصلت الدراسة الى أن هناك تأثيرًا ذا دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الأردن، و تحديدًا في جذب التكنولوجيا والمعرفة التقنية المناسبة لواقع الاقتصاد الأردنيّ، و تشجيع الاستثمار من خلال التنسيق بين هذه المؤسسات وتوسيع أنشطتها على المستوى الدوليّ.

دراسة السطري(2011)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور التعليم العالي والوقوف على كُنههِ في التنمية الاقتصادية، وعملية التنمية, ما بحيث يُفضي إلى التخفيف من مشكلة البطالة ومشكلة الفقر، وأنّ التعليم ضرورة ملّحة للشّعب الفلسطيني بوصفه بديلاً لرفع قدراته المادية وزيادة إنتاجية الموارد الأخرى المحدودة أو شبة المعدومة.

وقد توصّل الباحث إلى:

1- أنّ مؤسّسات التعليم العالي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الرسوم الدراسية لتلبية احتياجاتها.

2- أنّ الدعم الماليّ الحكوميّ (السلطة الوطنية الفلسطينية) للتعليم العالي الفلسطيني ليس كافيًا.

3- أن ثَمّة تبايُنًا في نسب الطلبة إلى الكوادر الإداريةِ إلى حدّ كبيرِ فيما بين مؤسّسات التعليم العالي، وأنواع المؤسّسات التعليميّة والمجالات الدراسيّة.

4- عدم وجود ميزانيات خاصّة ومستقلة للبحث العلميّ.

5- غياب الحوافز المادية والمعنوية التي تشجّع البحث العلميّ.

3.2 تحليل (تعقيب) على الدراسات السابقة:

- ✓ قدمت هذه الدراسة عرضاً ل (14) دراسة صممت وأجريت الدراسات في بيئات متباينة وأزمنة وسنوات متعددة وتناولت ميادين بحثية متعددة وقطاعات مختلفة .

- ✓ استخدمت هذه الدراسات اساليب بحثية متنوعه, منها استخدم طريقة تحليل السلاسل الزمنية او اسلوب سحب عينة عمدية ومنها استخدم الدراسة الاستكشافية, وكانت الاستبانة اداة لجمع المعلومات كما استخدم البعض اسلوب المقابلات والتحليل كأداة لجمع البيانات في معظم الدراسات, من خلال استخدام العينات العشوائية أو المسح الشامل.
- ✓ وأجمعت معظم الدراسات على تعريف راس المال الاجتماعي وتوضيح مجالاته.
- ✓ اختلفت بعض الدراسات في متغيراتها ومحاورها, وربطت مجالات الدراسة ومحاورها بمناهج بحثية متعددة.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها:

1. هذه الدراسة –حسب علم الباحث– اول دراسة تبحث عن دَور راس المال الاجتماعي بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ في محافظةِ الخليل التي تُعد من كُبرى محافظات الوطن ومِن المحافظات المهمة اقتصادياً.
2. حداثة الدراسة انها؛ تناولت مجالات رأس المال الاجتماعي (الثقة, التعاون, المشاركة) باعتبارهن ركائز لرأس المال الاجتماعي وبحث علاقتها مجتمعة بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ في مجتمع الدراسة (محافظةِ الخليل).
3. تَفردتْ الدراسة بدراسة مَدى مساهمةْ راس المال الاجتماعي بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ في محافظةِ الخليل.
4. مجتمع الدراسة : محافظة الخليل, وتم استطلاع اراء المواطنين الذين لهم حق الانتخاب من تاريخ (2020/9/1) أي الذين اعمارهم 18 عاماً فما فوق .

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة: استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بكل من ما يلي:

- تعزيز الجانب النظري للدراسة الحالية وإثرائها.
- التعرف على مناهج الدراسات السابقة والاطلاع على الأدوات المستخدمة.
- المساعدة في تصميم الاستبانة الحالي وتشكيل فقراتها.
- الاستفادة من المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة لتوفير الوقت والجهد.
- التعرف على النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات.
- توصيات بإجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع.

3.منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لطريقة الدراسة، وإجراءاتها من حيث تصميم الدراسة ومنهجيتها، وأدواتها، وحدود الدراسة ومعوقاتها ومتغيراتها، ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك المعالجات الاحصائية المستخدمة في الدراسة، وهي كما يلي:

2.3 منهج الدراسة

للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي، لملاءمته لطبيعة الدراسة، والتي تحتاج الى جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص الدلالات، والوصول الى النتائج التي يمكن تعميمها، كما هو من وجهة نظر المبحوثين من مجتمع الدراسة، ولم يتوقف الباحث عند جمع المعلومات وتحليلها للخروج بنتائجها، بل قام باستنباط توصيات الدراسة من خلال النتائج بعد تفسيرها، توصيات تسهم في معالجة وتحسين واقع مشكلة الدراسة وتوفر الحلول المقترحة لها.

3.3 الطريقة والاجراءات

- لتحقيق الجانب التطبيقي للدراسة تم تناول الطريقة والاجراءات في كيفية جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وحددت الباحثة أدوات الدراسة التي شملت الاستبانة وبالعينة العشوائية، وتم اختيار هذه الأداة وقياس صدقها من خلال عرضها على المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الدراسة ملحق رقم (1).
- من خلال مراجعة الادبيات السابقة استطاع الباحث أن يكون متغيرات الدراسة ومحاورها وتربطها ببعضها، وتشكل صياغة علمية للإطار العام للدراسة في الفصل الأول.
- صياغة وتشكيل الإطار النظري في الفصل الثاني للدراسة.
- تحديد طبيعة وخصوصية مجتمع الدراسة، وإعداد اداة الدراسة (الاستبانة) والتي تضمنت جزأين الجزء الاول ما يتعلق بالبيانات الأولية للمبحوثين (المتغيرات الضابطة)، والجزء الثاني محاور الدراسة للمتغير المستقل والتابع، المحور الأول ويمثل المتغير المستقل ويتكون من ثلاثة مجالات (الثقة، التعاون، المشاركة) المتغير التابع (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) .
- توزيع الاستبانة على مجموعة من اهل الاختصاص والخبرة (الاساتذة الجامعيين ومحلل إحصائي) لتحكيمها وبالتنسيق مع الدكتور المشرف تم جمع كافة ملاحظات المحكمين ومناقشتها من كافة النواحي، وبعد أن تم تعديل الاستبانة وفق مقتضيات البحث تم الوصول الى الشكل النهائي الذي قدم للمبحوثين.

4.3 مجتمع الدراسة

تألف مجتمع الدراسة من جميع مواطني محافظة الخليل الذين لهم حقّ الاقتراع (فوق سن 18 عاماً) في (2020/9/1) والبالغ عددهم حوالي (764) الف مواطن, كما شملت الدراسة جميع مناطق محافظة الخليل من حَضَرٍ وريفٍ ومخيّماتٍ.

5.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (384) من المواطنين في محافظة الخليل، وقد تمّ اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، وتمّ تحديد حجم العينة من خلال موقع (surveysystem.com.) وبعد جمع الاستبانات ومراجعتها تبين أنها جميعًا صالحه للتحليل.

6.3 وصف متغيرات أفراد عينة الدراسة

البيانات العامة (المتغيرات الضابطة).

جدول (1.3) يوضّح توزيع عينة الدراسة وفقًا للبيانات العامة (المتغيرات الضابطة) لأفراد عينة الدراسة.

جدول(1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	277	72.14%
	انثى	107	27.86%
المؤهل العلميّ	دبلوم متوسط فأقلّ	101	26.30%
	بكالوريوس	212	55.21%
	دراسات عليا	71	18.49%
طبيعة العمل	قطاع عام	122	31.77%
	قطاع خاصّ	142	36.98%
	مجتمع مدنيّ	33	8.59%
	حكم محلّيّ	7	1.82%
	غير ذلك	80	20.83%
سنوات الخبرة في عملك	أقل من 5 سنوات	69	17.97%
	من 5 إلى أقلّ من 10 سنوات	96	25.00%
	من 10 إلى أقلّ من 15 سنة	57	14.84%
	من 15 سنة فأكثر	162	42.19%

الدخل	أقل من 2000 شيقل	40	10.42%
	من 2000 إلى أقلّ من 4000	167	43.49%
	من 4000 إلى أقل 6000	100	26.04%
	6000 فأكثر	77	20.05%
مكان السكن	حضر	265	69.01%
	ريف	105	27.34%
	مخيّم	14	3.65%

الجنس: نلحظُ من خلال الجدول السابق ان نسبة الذكور بلغت(72.14 %) كما أنّ نسبة الإناث في العينة بلغت (26.3%) .

المؤهل العلميّ: من الجدول أعلاه تبين لنا أن أعلى نسبة من المبحوثين كانت لحملة درجة البكالوريوس، حيث كانت (55.21%)، بينما كانت (26.3%) لحملة دبلوم متوسط فأقلّ، بينما كانت نسبة حملة الدراسات العليا (18.49 %) .

طبيعة العمل : تبين أنّ متغير طبيعة العمل كانت نسبته(31.77%) للقطاع العام، ونسبة(36.98%) للقطاع الخاص، و(8.59%) للمجتمع المدني، ونسبة(1.82%) للحكم المحلي، ونسبة(20.83%)غير ذلك.

سنوات الخبرة : بعد التحليل جاءت نتائج متغير سنوات الخبرة بالنسب الآتية، حيث كانت نسبة(17.9%)للأقلّ من(5 سنوات)، ونسبة(25.0%)لذوي الخبرة من(5 سنوات) إلى أقل من(10 سنوات)، ونسبة(14.84%) لذوي الخبرة(10 سنوات) إلى أقلّ من(15 سنة)، ونسبة(42.19%)لذوي الخبرة من(15 سنة) فأكثر، وهذا يبين أنّ اعلى نسبه من أفراد العينة كانت لمَن تزيد خبرتهم على(15سنه).

الدخل: من الجدول أعلاه تبين أنّ متغير الدخل كانت نسبتة (10.42%) لذوي الدخل أقلّ من(2000)شيكل، ونسبة(43.49%) لذوي الدخل من(2000)إلى أقلّ من(4000)شيكل، ونسبة(26.04%)لذوي الدخل(4000)إلى أقلّ من(6000)شيكل، ونسبة (20.05) لذوي الدخل (6000) شيكل فأكثر وهذا يدلل على أنّ متوسط دخل الاسرة في المحافظة يتراوح بين(2000–4000) شيكل.

مكان السكن : ويبين متغير مكان السكن أنّ نسبة(69.0%) للمدينة، ونسبة(27.34%) للقرية، و(3.65%) للمخيم.

7,3 أداة الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الإستبانة) بعد الاطلاع على الأدب التربوي المتعلق برأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ، حيث قسمت (الاستبانة) الى قسمين قسم ضم المعلومات الشخصية واقسم الثاني ضم محوري الدراسة, وقام بتطوير الأداة بما يتلاءم مع البيئة الفلسطينية، وصيغت جميع فقرات هذا المقياس بالاتجاه الإيجابي، وقد تم استخدام مقياس (*Likert*) الخماسي لفقرات الدراسة والتي وقعت في خمس مستويات هي (موافق بشدة بدرجة **5** نقاط، موافق بدرجة **4** نقاط، نوعاً ما بدرجة **3** نقاط، غير موافق بدرجة **2** نقطة، غير موافق بشدة بدرجة نقطة واحدة) وتتوزع فقرات الأداة على محورين " المحور الاول راس المال الاجتماعي" والذي يتضمن ثلاثة مجالات" هي:

1- الثقة : ويضم 12 فقرة.

2- التعاون : ويضم 11 فقرة.

3- المشاركة: ويضم 15 فقرة.

أما المحور الثاني فيتعلق ب "التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ويضم (24) فقرة.

8.3اختبار أداة الدراسة

خضعت أداة الدراسة لعدة خطوات أثناء تطويرها ولمجموعة من الإختبارات قبل اعتمادها وهذه الاختبارات كما يلي:

9.3 صدق الأداة (صدق الاستبانة)

اولاً: الصّدق الظاهريّ للاستبانة (صدق المحّكمين):

عرض الباحث الاستبانة على المشرف، وبعدها عرضها على عَشرةٍ من المحّكمين المتخصّصين في المجال(ملحق رقم 2)؛ وذلك لإجراء ما يرونه من تعديلات تفيد تناغم المحتوى مع موضوع الدراسة من حيث الصياغةُ وانتماءُ الفقرات للمجال الذي تمثّله وقدرتها على قياس ما وضعت لقياسه، وبعد ذلك تمّ عرضها على المشرف مرةً ثانيةً، ومن ثمّ تمّ إجراء التعديلات اللازمة، واعتمدها الباحث، وقد كانت نسبة موافقة المحكّمين على فقرات المقياس لا تقل عن(85%)، مّما يعني أنّ الأداة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة، ويظهر المقياس في شكله النهائيّ كما هو مبين في الملحق رقم (1) من الدراسة.

ثانيا: صدق البناء (الاتساق الداخليّ)

اختار الباحث عينةً استطلاعيةً عشوائيةً من مجتمع الدراسة، مكونةً من (50) مفردة، ومن خارج عينة الدراسة، وقد جرى التحقّق من صدق البناء للاستبانة (الاتساق الداخليّ) بحساب معامل ارتباط بيرسون، باستخدام تلك العينة الاستطلاعية، بين كلّ مجال من المجالات ومحوره، وبين

كلّ فقرة مع محورها، مع العلم بأنه سيتمّ حذف أيّ فقرة يقلّ معامل ارتباطها عن(0.20)، وتبين وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة، بما يعني تحقّق اتساقٍ داخليٍّ بين الفقرات، والجداول الآتية تبين ذلك:

جدول (2.3) نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مستوى رأس المال الاجتماعيّ

الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية
.1	0.238**	0.000	.14	0.516**	0.000	.27	0.467**	0.000
.2	0.340**	0.000	.15	0.601**	0.000	.28	0.465**	0.000
.3	0.516**	0.000	.16	0.497**	0.000	.29	0.535**	0.000
.4	0.466**	0.000	.17	0.563**	0.000	.30	0.609**	0.000
.5	0.503**	0.000	.18	0.453**	0.000	.31	0.466**	0.000
.6	0.411**	0.000	.19	0.595**	0.000	.32	0.592**	0.000
.7	0.544**	0.000	.20	0.581**	0.000	.33	0.570**	0.000
.8	0.472**	0.000	.21	0.614**	0.000	.34	0.645**	0.000
.9	0.357**	0.000	.22	0.441**	0.000	.35	0.556**	0.000
.10	0.429**	0.000	.23	0.475**	0.000	.36	0.348**	0.000
.11	0.513**	0.000	.24	0.412**	0.000	.37	0.249**	0.000
.12	0.519**	0.000	.25	0.315**	0.000	.38	0.308**	0.000
.13	0.328**	0.000	.26	0.544**				

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يتضمّن الجدول معاملات الارتباط لفقرات رأس المال الاجتماعي وتبين أنها تتراوح بين (0.249–0.645)، وكانت غالبيتها أكبر من (0.5) وجميعها أكبر من (0.2) حيث كانت

(0.24) الحدّ الأدنى مقبولاً إحصائيًا، ممّا يؤكّد انتماء الفقرات لمحورها ووجود اتساق داخليّ كافٍ يثبت صدق البناء، ثمّ صدق أداة الدراسة، وعليه تمّ اعتمادها علمًا بأنّ جميعها دالّ إحصائيًا.

جدول (3.3) نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مستوى التنميةِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ

الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية
.1	0.258	0.000	.9	0.661	0.000	.17	0.758	0.000
.2	0.576	0.000	.10	0.698	0.000	.18	0.529	0.000
.3	0.609	0.000	.11	0.726	0.000	.19	0.632	0.000
.4	0.535	0.000	.12	0.735	0.000	.20	0.693	0.000
.5	0.549	0.000	.13	0.633	0.000	.21	0.621	0.000
.6	0.361	0.000	.14	0.579	0.000	.22	0.663	0.000
.7	0.668	0.000	.15	0.682	0.000	.23	0.543	0.000
.8	0.621	0.000	.16	0.661	0.000	.24	0.579	0.000

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يتضمّن الجدول معاملات الارتباط لفقرات التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ وتبين أنها تتراوح بين (0.258–0.758)، وكانت غالبيتها أكبر من (0.5) وجميعها أكبر من (0.2) حيث كانت (0.25) الحدّ الأدنى مقبولاً إحصائياً، مما يؤكد انتماء الفقرات لمحورها، ووجود اتساق داخليٍّ كافٍ يثبت صدق البناء، ثمّ صدق أداة الدراسة.

10.3 ثبات الأداة

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس النتائج في حال تم استخدام نفس الأداة مرة ثانية تحت نفس الشروط وفي نفس الظروف ،لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحث (معادلة كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha) للتأكّد من ثبات أداة الدراسة، بتطبيقها على عينةٍ استطلاعيةٍ مكونة من (50) مفردة من مجتمع البحث، وقد تمّ استبعادها من العينة الكلّية. والجدول رقم (4.3) أدناه يوضّح معاملات ثبات أداة الدراسة .

جدول رقم(4.3) : ثبات أداة الدراسة

الرقم	المجال	عدد العبارات	معامل ثبات كل مجال (%)
مجالات المحور الاول : رأس المال الاجتماعي			
1	الثقة	12	81.4
2	التعاون	11	77.3
3	المشاركة	15	79.8
5	ثبات المحور الأول رأس المال الاجتماعيّ	38	90.8
6	ثبات المحور الثاني التنمية الاجتماعية والاقتصادية	24	92.3
10	الثبات العام للاستبانة	62	93.8

Nunnally and Bernstein. 1994: (264-265)

يتضح من الجدول رقم (4.3) أعلاه أنّ معامل الثبات العام للاستبانة مرتفع، حيث بلغ (93.8%) لإجماليّ فقرات الاستبانة الاثنين والسّتين، فيما تراوح ثبات المحاور والمجالات ما بين (77.3%) كحدّ أدنى و (92.3%) كحدّ أعلى، وهذا يدلّ على أنّ الاستبانة حصلت على

درجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميدانيّ للدراسة، بحسب مقياس نانلي الذي اعتمد (70%) كحّد أدنى للثبات .

11.3إجراءات تنفيذ الدراسة:

1.اختار الباحث موضوع الدراسة بالتشاور مع المشرف الأكاديميّ على رسالته، وتمت صياغة الإطار العام للدراسة بما يتلاءم مع موضوعها، ومن ثم تمت صياغة الإطار النظريّ، وتخلل هذه المرحلة عدة مطالعات ومراجعات من الباحث وتم جمع البيانات الثانوية من خلال الدراسات السابقة والمجلات والدوريات والتشاور مع المشرف الأكاديميّ.

2.تم اختيار مجتمع الدراسة وعينتها.

3. تمّ تصميم استبانة الدراسة وعرضها على المشرف أولا، ثمّ عرضها على محكمين أبْدَوا الملاحظاتِ التي تمّ الأخذ بها، واعتمادها وبعد إجراء التعديلات عليها بالتشاور مع المشرف الأكاديمي مرةً ثانيةً تمّ الخروج بالاستبانة بالشكل النهائي كما هو مرفق .(ملحق رقم 2)

4. تمّ توزيع عينةٍ استطلاعيةٍ عشوائيةٍ مكونةٍ من (50) مفردةً من مجتمع الدراسة، ومن خارج عينة الدراسة، وتمّ جمعها وتحليلها والتحقق من صلاحية أداة الدراسة (الاستبانة) وترابطها وثباتها وصدق محتواها .

5. تمّ توزيع (384) استبانة على عينة البحث، وتبين أنّ جميعها صالحة للتحليل الإحصائي، وقد تمّ إجراء الاختبارات الخاصّة بالاجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها.

6. تمّ جمع الاستبانات وأدخالها على برنامج (spss v.26) وتحليلها .

7. تمّ استخلاص النتائج من خلال فحص الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضيّاتها.

8. تمّ الخروج بالاستنتاجات والتوصيات .

12.3 المعالجة الإحصائية

استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS20) الذي تم من خلاله استخراج مجموعة من التحليلات الإحصائية الآتية:

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائيّ (SPSS V.26) ، حيث تم

1- استخدام الإحصاءات الوصفية للتعرف على خصائص العينة .

2- استخدام (معامل الارتباط بيرسون) لقياس صدق البناء والاتساق الداخليّ للاستبانة؛ وذلك باستخراج هذا المعامل بين كل مجال ومحوره من جهة، وبين كلّ فقرة والمحور الذي تنتمي إليه من جهة أخرى.

3- الاعتماد في قياس ثبات أداة الدراسة على استخراج (معامل كرونباخ ألفا) للمحور الكلي للاستبانة من جهة، ولكلّ مجال من المجالات والمحاور من جهة اخرى.

4- للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضيّاتها تم استخدام معدلات إجابات أفراد العينة على محاور الدراسة ومقارنتها حسب مقياس لكرت الخماسيّ.

6- استخدام اختبارات (independent sample t- test) & (one way anova) لفحص الفرضيّات المتعلّقة بالمتغيرات (الضابطة) (الجنس، المؤهل العلميّ، طبيعة العمل، سنوات الخبرة، الدخل، مكان السكن).

7- (تحليل الانحدار) لاختبار الفرضيّات المتعلّقة بتأثير متوسط استجابات أفراد العينة على محاور ومجالات الدراسة.

8- كما استُخدم اختبار (LSD) لإجراء الاختبارات البُعدية.

13.3 تصحيح الأداة:

احتوت الدراسة على(62) فقرة، أمام كلّ فقرة خمسة خِيارات، هي(موافق بشدّة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدّة،) وقيمها على التوالي (5،4، 3، 2،1)؛ وذلك تبعًاْ لمقياس لكرت الخماسيّ وقد تمّ توزيع المدى على المعطيات حسب توزيع الجدول أدناه

الوسط الحسابي	الدرجة
1.8 فأقلّ	منخفضة جدًّا
2.59-1.8	منخفضة
3.39-2.6	متوسطة
4.19-3.4	مرتفعة
4.2 فأعلى	مرتفعة جدّاً

4.نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 مقدمة

شمل هذا الفصل عرضًا للنتائج التي توصّلت إليها الدراسة فيما يخصّ " **دور رأس المال الاجتماعيّ بإحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ في محافظة الخليل**" وتوضيح أثر المتغيرات من خلال عرض استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وهي الاستبانة، ثمّ تحليل البيانات الإحصائية ال تي تمّ الحصول عليها، و سيتمّ خلال هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك من خلال استخدام الإحصاءات الوصفية والمتوسطات الحسابية للإجابة عن السؤالين: الأول والثاني، وسيتمّ استخدام اختبارات الارتباط الانحدار، واختبارIndependent Sample T_test في حال متغيرين واختبار (ANOVA) لأكثر من متغيرين؛ وذلك لفحص الفرضيّات المرتبطة بها، بما في ذلك الإجابة عن الأسئلة من السؤال الثالث وحتىّ السادس، وترتبط بها الفرضيّات من الأولى وحتىّ الثالثة على الترتيب.

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلّقة بالسؤال الأول: ما هو مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كافة الأبعاد التي تُعبّر عن مستوى رأس المال الاجتماعي وتم ترتيبها تنازلياً كما في الجدول الآتي :

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى رأس المال الاجتماعيّ مرتبةً ترتيبًا تنازليًا.

الأبعاد	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدرجة	النسبة المئوية
المشاركة	3.61	0.55	مرتفعة	72.2
الثقة	3.47	0.51	مرتفعة	69.4
التعاون	3.35	0.59	متوسطة	67
الدرجة الكلية	3.49	0.48	**مرتفعة**	69.8

يتضح من الجدول (1.4) أنّ المتوسط الحسابيّ للدرجة الكلّية (3.49) والانحراف المعياري (0.48) وهذا يبين أنّ المحور الأول حسب تقسيم الاستبانة، هو مستوى رأس المال الاجتماعيّ جاء بدرجة مرتفعة، وتبين أنّ مجاله المتمّثل في بُعد المشاركة حصل على أعلى متوسط حسابيّ (3.61) ويليه المجال الثاني وهو بُعد الثقة بمتوسط حسابيّ (3.47) ، ومن ثمّ المجال الثالث وهو بُعد التعاون بمتوسط حسابيّ (3.35).

أولاً: الثقة

تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة التي تُعبّر عن بُعد الثقة.

جدول(2.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة التي تُعبّر عن بُعد الثقة

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدرجة	النسبة المئوية
1	ثقتي بنفسي عالية.	4.54	0.54	مرتفعة جداً	90.8
7	ثقتي عالية بالروابط الأسرية والعائلية في المحافظة.	3.94	0.84	مرتفعة	78.8
6	ثقتي عالية بالأصدقاء في محافظة الخليل.	3.79	0.79	مرتفعة	75.8
10	تتمّيز محافظة الخليل بالسمعة الحسنه لتُجّارها.	3.78	0.84	مرتفعة	75.6
11	ثقتي بزملائي في العمل عالية.	3.69	0.96	مرتفعة	73.8
12	أثق بالدور الإيجابيّ الذي يقوم به رجال الدين والدعاة في المحافظة.	3.38	1.15	متوسطة	67.6
2	أثق بالدور الايجابيّ الذي تقوم به لجان الإصلاح في المحافظة.	3.24	1.01	متوسطة	64.8
3	أثق بفاعلية ودور منظّمات المجتمع المدني في المحافظة.	3.11	0.97	متوسطة	62.2
5	أثق بأداء المؤسّسات الحكوميّة الفلسطينية العاملة في محافظة الخليل.	3.03	1.04	متوسطة	60.6
4	أثق بمحافظ محافظة الخليل والمؤسّسات العاملة تحت قيادته.	2.98	1.03	متوسطة	59.6

8	أثق بالدور المحوري ألذي تلعبه الأحزاب السياسية في المحافظة.	2.81	1.15	متوسطة	56.2
9	المعاملات التجارية تقوم على عامل الثقة في المحافظة.	2.39	1.01	متوسطة	47.8
	الدرجة الكلية	**3.47**	**0.51**	**مرتفعة**	69.4

يوضّح الجدول (2.4) نتائج بُعد الثقة بشكل مفصّل، والتي أظهرت نتائجه أنّ المتوسط الحسابيّ للدرجة الكلية (3.47) وهذا البُعد جاء بدرجة مرتفعة.

و أشارت النتائج إلى وجود فقرة واحدة بدرجة مرتفعةٍ جداً ووجود (4) فقرات بدرجة مرتفعة، وحصلت الفقرة (ثقتي بنفسي عالية)على أعلى متوسط حسابي (4.54)، ويليها الفقرة (ثقتي عالية بالروابط الأسرية والعائلية في المحافظة)، والفقرة (ثقتي عالية بالأصدقاء في محافظة الخليل)، وحصلت الفقرة (المعاملات التجارية تقوم على عامل الثقة في المحافظة) على أقلّ متوسط حسابيّ (2.39) ويليها الفقرة (أثق بالدور المحوري ألذي تلعبه الأحزاب السياسية في المحافظة)، ويليها الفقرة (أثق بمحافظ محافظة الخليل والمؤسّسات العاملة تحت قيادته).

يرى الباحث أنّ فقرة (ثقتي بنفسي عالية) جاءت بأعلى متوسط حسابيّ (4.54) وهذا يدلل على أنّ جميع المبحوثين كانت ثقتهم بأنفسهم مرتفعة، يَعدّون أنّ الثقة بالنفس هي أساس الثقة التي تُعدّ إحدى ركائز رأس المال الاجتماعيّ، كما يتبين من الجدول أعلاه أنّ الثقة بالروابط الأسرية وبالأصدقاء ورجال الإصلاح جاءت بدرجة أعلى من الثقة بالدور المحوريّ الذي تؤّديه الأحزاب السياسية والمؤسّسات العاملة تحت قيادة محافظ الخليل، والتي جاءت بدرجة متوسط حسابيّ مرتفع، وهذه إحدى سمات النسيج الاجتماعيّ في المحافظة الذي يُعدّ مكوّنًا رئيسيًّا مَن مكونات رأس المال الاجتماعي في المحافظة ، خاصّة وأنّ الفترة التي تمت فيها الدراسة تزامنت مع

جائحة كورونا التي عصفت اقتصاديًا بمحافظة الخليل؛ إذ إنّ الكثير من المنشآت والمحالّ التجاريّة أغلقت أبوابها، ورأى فيها المواطن الفلسطينيّ تخبّطًا بالقرارات ما بين الإغلاق والحياة الطبيعيّة، فكان سببًا رئيسيًا في انخفاض نسبة الثقة، أما الأحزاب السياسيّة في محافظة الخليل فيربطها النسيج الاجتماعيّ الذيُ تسيطر عليه العشيرة ويُعبّر المواطن في محافظة الخليل عن أنّ الرابط العشائريّ هو الرابط الأول والقويّ، خاصة في ظلّ الأوضاع التي نعيشها اليوم .

ثانياً: التعاون

تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة التي تُعبّر عن بُعد التعاون

جدول (3.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة التي تُعبّر عن بُعد التعاون

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
21	تقوم العلاقة مع زملائي في العمل على التعاون وأعمل بروح الفريق.	3.81	0.86	مرتفعة	76.2
23	ابناء العائلة دائمًا جاهزين لإقراضي عند حاجتي للمال.	3.56	0.93	مرتفعة	71.2
15	تساهم الاعمال التطوعية في الحدّ من الفقر.	3.46	1.14	مرتفعة	69.2
19	روح المسؤولية الاجتماعية لدى أبناء المحافظة عالية.	3.39	0.94	متوسطة	67.8
22	الأصدقاء دائما على استعداد لإقراضي عند احتياجي لذلك.	3.35	0.99	متوسطة	67

14	يهتمّ أبناء المحافظة بالأعمال التطوعية كونها تعزّز مكانتهم الاجتماعية.	3.34	1.04	متوسطة	66.8
16	يحرص أبناء المحافظة على مدّ يد العون للمحتاجين دائمًا.	3.32	1.09	متوسطة	66.4
20	يتلقى الطلبة المحتاجين في المحافظة مساعدات ماليةً لتمكنهم من إكمال تعليمهم.	3.31	1.02	متوسطة	66.2
17	يتعاون أبناء العشيرة في تلبية احتياجات أبنائها.	3.22	1.05	متوسطة	64.4
13	تلعب الأعمال التطوعية دوراً محوريا في تعزيز روح التعاون في المحافظة.	3.11	1.06	متوسطة	62.2
18	يشارك أبناء البلدات في المحافظة بفاعلية في التبرعات لبناء المؤسّسات فيها.	2.98	1.01	متوسطة	59.6
	الدرجة الكلية	**3.35**	**0.59**	**متوسطة**	67

يوضّح الجدول (3.4) نتائج بُعد التعاون بشكل مفصّل، والتي أظهرت نتائجه أنّ المتوسط الحسابيّ للدرجة الكلّية (3.35) وهذا البُعد جاء بدرجة متوسطة.

أشارت النتائج إلى وجود (3) فقرات بدرجة مرتفعة، وحصلت الفقرة (تقوم العلاقة مع زملائي في العمل على التعاون واعمل بروح الفريق) على أعلى متوسط حسابيّ (3.81)، ويليها الفقرة (أبناء العائلة دائما جاهزين لإقراضي عند حاجتي للمال)، والفقرة (الاعمال التطوعية في الحد من الفقر)، وحصلت الفقرة (يشارك ابناء البلدات في المحافظة بفاعلية في التبرعات لبناء المؤسسات فيها) على أقل متوسط حسابيّ (2.98) ويليها الفقرة "تلعب الأعمال التطوعية دوراً محوريا في تعزيز روح التعاون في المحافظة "، ويليها الفقرة (يتعاون ابناء العشيرة في تلبية احتياجات ابنائها).

ويرى الباحث أنّ نتائج مجال التعاون أشارت إلى أنّ الأهالي في محافظة الخليل يؤمنون بضرورة التعاون مع الزملاء في العمل والعمل بروح الفريق الواحد تُعدّ هذه إحدى سمات المجتمع الناجح، بل إنّها إحدى دعائم عمليةِ التنميةِ الاقتصاديةِ ويظهر أيضًا من خلال التحليل أنّ أبناء المحافظة يؤمنون بأنّ التعاون في حالة احتياج الآخرين للمال ضرورة لديمومة عملية التعاون في المحافظة، وهذه أيضًا من سمات النسيج الاجتماعيّ لأهالي المحافظة.

وللحدّ من الفقر يؤكّد سُكان المحافظة أن الأعمال التطوعيّة تعمل على الحدّ من الفقر، حيث جاءت الفقرة (تلعب الأعمال التطوعيّة دورًا محوريًا في تعزيز روح التعاون في المحافظة) بمتوسط حسابيّ (3.11) أي بدرجة متوسطة، بينما ان (مشاركة أهالي المحافظة بفعالية في التبرعات لبناء المؤسسات في المحافظة) جاءت بأقلّ متوسط حسابي بين فقرات مجال التعاون، إلا أنها كانت بفارقٍ قليلٍ عن اعلى فقرة بمتوسط (2.98) وهذا يدلل على حب اهل المحافظة للتعاون باعتباره احدى مجالات راس المال الاجتماعي مع الإشارة ان الكثير من المؤسسات في المحافظة تم بنائها ع نفقه اهالي المحافظة وخصوصا في قطاعي الصحة والتعليم.

ثالثاً: المشاركة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن بعد المشاركة

جدول (4.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن بعد المشاركة

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
29	المشاركة في مؤسسات البلد يعزز من نمو وازدهار البلد.	4.16	0.86	مرتفعة	83.2
36	تشارك ابناء البلدة المجاورة مناسباتهم	3.79	1.05	مرتفعة	75.8
37	أقوم بالمشاركة في الاجتماعات التي يتم تنظيمها في البلد.	3.79	0.85	مرتفعة	75.8
26	تشارك في دعم صندوق العائلة.	3.78	0.87	مرتفعة	75.6
38	أقوم بالمشاركة في الندوات السياسية.	3.78	1.01	مرتفعة	75.6
30	لديك الاستعداد لمشاركة اصدقائك في مشاريع تجارية.	3.76	1.12	مرتفعة	75.2
24	تشارك الناس في بلدتك مناسباتهم.	3.74	0.88	مرتفعة	74.8
34	العضوية في النادي الرياضي والجمعيات المحلية امر مهم بالنسبة لي.	3.69	1.11	مرتفعة	73.8
35	صوتك في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية له قيمة.	3.63	1.04	مرتفعة	72.6
33	تشارك اللجان الداعمة بالمعلومات عن المحتاجين في الحي الذي تسكن فيه.	3.44	1.12	مرتفعة	68.8
27	تشارك في هيئات ومؤسسات البلدة والمحافظة.	3.41	1.01	مرتفعة	68.2
25	تشارك زملاءك بالعمل خبراتك.	3.39	1.07	متوسطة	67.8
31	تشارك اخوانك في مشروعك التجاري دون تردد.	3.36	1.19	متوسطة	67.2

28	تشارك في انتخابات اعضاء يمثلونك في انتخابات الهيئات المحلية في بلدتك.	3.23	1.17	متوسطة	64.6
32	الانتماء لأحد الأحزاب السياسية الفلسطينية يؤدي بالضرورة الى مشاركة بشكل أكثر فعالية بالشأن العام.	3.19	1.07	متوسطة	63.8
	الدرجة الكلية	**3.61**	**0.55**	**مرتفعة**	72.2

يوضح الجدول (4.4) نتائج بعد المشاركة بشكل مفصل، وقد أظهرت نتائجه أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.61) وهذا البعد جاء بدرجة مرتفعة.

و أشارت النتائج إلى وجود (11) فقرة بدرجة مرتفعة، وحصلت الفقرة (المشاركة في مؤسسات البلد يعزز من نمو وازدهار البلد) على أعلى متوسط حسابي (4.16)، ويليها الفقرة " تشارك اخوانك في مشروعك التجاري دون تردد والفقرة (تشارك ابناء البلدة المجاورة مناسباتهم)، وحصلت الفقرة (الانتماء لأحد الأحزاب السياسية الفلسطينية يؤدي بالضرورة الى مشاركة بشكل أكثر فعالية بالشأن العام)، على اقل متوسط حسابي (3.19) ويليها الفقرة "تشارك في انتخابات اعضاء يمثلونك في انتخابات الهيئات المحلية في بلدتك(ويليها الفقرة "صوتك في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية له قيمة).

ويرى الباحث أنّ الأهالي في المحافظة كما اشرنا سابقاً أنهم يؤمنون بضرورة الترابط الأسري وضرورة التعاون والعمل بروح الفريق لإنجاز العمل المطلوب؛ فإنهم يؤمنون بأنّ المشاركة في مؤسّسات البلد يعزز من نموها وازدهارها وهذا واضح من خلال مشاركتهم لأبناء البلدات لمناسباتهم الاجتماعية وهذه من سمات محافظة الخليل ومن المعلوم ان التجارة في محافظة الخليل تقوم على اساس عائلي وهذا واضح من خلال فقرة (تشارك اخوانك في مشروعك التجاري دون تردد) والتي جاءت بمتوسط حسابي (3.36) بدرجة متوسطة, وبالرغم من ان الانتخابات

التشريعية معطلة منذ عام (2006) ألا ان المواطنين في المحافظة يثقون بأن اصواتهم في الانتخابات التشريعية والرئاسية لها قيمة حيث جاءت فقرة (صوتك في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية له قيمة) بدرجة مرتفعة وهذا يدل على ان المواطنين في المحافظة يتوقون الى الديمقراطية باعتبارها عامل مساعد لتكوين راس المال الأجتماعيّ الذي يساهم كما اسلفنا سابقا بنسبة (34.6%)في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.2.4 نتائج السؤال الثاني: ما هو مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل؟

لجأ الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة التي تُعبّر عن مستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية

جدول (5.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
6	الصدق اساس التعاملات التجارية.	3.81	1.21	مرتفعة	76.2
22	المسائلة في المحافظة نعزز مفهوم المواطنة وتغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.	3.61	1.11	مرتفعة	72.2
24	يتم استغلال الموارد الطبيعية في المحافظة بشكل كفؤ.	3.37	1.18	متوسطة	67.4
23	هناك نجاح واضح في سد الفجوات بين جميع فئات المجتمع.	3.13	1.09	متوسطة	62.6
7	الواقع الاقتصادي في المحافظة يشجع المنافسة	3.02	1.15	متوسطة	60.4

	ويمنع الاحتكار.				
16	يتم مواكبة التقدم التكنولوجي في القطاعات المختلفة في المحافظة.	3.02	1.15	متوسطة	60.4
1	تدخر من دخلك الشهري.	3.01	1.24	متوسطة	60.2
21	هناك مسائلة في عمل المؤسسات الحكومية العاملة في المحافظة.	2.89	1.26	متوسطة	57.8
4	المناخ الاقتصادي جاذب لريادة الأعمال الداخلية.	2.84	1.03	متوسطة	56.8
5	جودة التعليم تتكافأ في جميع التجمعات السكنية في المحافظة.	2.72	1.02	متوسطة	54.4
9	توجد قوانين وأعراف تحمي الحقوق المتساوية في كافة القطاعات الاقتصادية.	2.72	1.09	متوسطة	54.4
3	هناك كفائه في استخدام الموارد المتاحة في المحافظة.	2.69	1.02	متوسطة	53.8
18	اواصر التماسك والاستقرار قوية داخل المحافظة.	2.62	1.08	متوسطة	52.4
17	هناك مشاركة امنة لجميع افراد المجتمع في المحافظة في الحياة السياسية.	2.54	1.06	منخفضة	50.8
20	يتميز عمل المؤسسات الحكومية الفلسطينية في المحافظة بالنزاهة والشفافية.	2.48	1.12	منخفضة	49.6
15	يوجد سياسات وممارسات بيئية سليمة وخطط طوارئ للتعامل مع الكوارث بأنواعها في المحافظة.	2.46	1.09	منخفضة	49.2
11	هناك فرص متكافئة في الحصول على الخدمات العامة.	2.44	1.09	منخفضة	48.8
12	الحريات الأساسية مكفولة بما في ذلك حرية العبير ولجميع فئات المجتمع في المحافظة.	2.41	1.18	منخفضة	48.2

2	تتناسب اسعار السلع والخدمات مع مستويات المعيشة لدى الأسر في المحافظة.	2.35	1.04	منخفضة	47
19	هناك تغيير ايجابي في البنية الاجتماعية في المحافظة.	2.35	1.05	منخفضة	47
8	تكاليف السلع الاساسية (صحة, تعليم , كهرباء, مياه , وقود) ملائمة.	2.33	1.21	منخفضة	46.6
10	جودة الخدمات الصحية متكافئة في جميع التجمعات السكنية في المحافظة.	2.32	1.01	منخفضة	46.4
13	الحقوق المدنية والسياسة مكفولة لجميع فئات المجتمع في المحافظة.	2.32	1.06	منخفضة	46.4
14	لا يوجد عنف مجتمعي ولا يوجد اعتقالات تعسفية خارج اطار القانون في المحافظة.	2.32	1.09	منخفضة	46.4
	الدرجة الكلية	**2.68**	**0.67**	**متوسطة**	53.6

أشارت النتائج الواردة في الجدول (5.4) إلى أنّ مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في محافظة الخليل جاءت بدرجة متوسطة، حيث إنّ المتوسط الحسابيّ للدرجة الكلية (2.68) وهي درجة متوسطة.

وأشارت النتائج إلى وجود فقرتين فقط بدرجة مرتفعة، وحصلت الفقرة (الصدق اساس التعاملات التجارية) على أعلى متوسط حسابيّ (3.81)، ويليها الفقرة (المسائلة في المحافظة نعزز مفهوم المواطنة وتغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية)، والفقرة (اواصر التماسك والاستقرار قوية داخل المحافظة)، وحصلت الفقرة (لا يوجد عنف مجتمعي ولا يوجد اعتقالات تعسفية خارج إطار القانون في المحافظة) على أقل متوسط حسابي (2.32) ويليها الفقرة (الحقوق المدنية

والسياسيّة مكفولة لجميع فئات المجتمع في المحافظة)، ويليها الفقرة (جودة الخدمات الصحية متكافئة في جميع التجمعات السكنية في المحافظة).

يرى الباحث من خلال دراسة الجدول السابق (5.4) أنّ مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في المحافظة جاء بدرجة متوسطة، وأنّ بيئة المحافظة سليمة لتحقيق تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ من خلال رأس المال الاجتماعيّ الذي يسهم بدرجة (34.5) في تحقيق تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ في المحافظة، وهذا مؤّشر جيد، علمًا أنّ السكان في المحافظة يؤمنون بأن (الصدق) هو أساس التعاملات التجارية حيث جاءت هذه الفقرة بدرجة مرتفعة كما جاءت فقرة (المساءلة بالمحافظة تعزز مفهوم المواطنة وتغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية) حيث جاءت بدرجة مرتفعة وهذا يوضح ان الاهالي يتوقون الى وجود مسائلة في مؤسسات المحافظة ويؤمنون بان المسائلة تعزز مفهوم المواطنة وتزيد الانتماء والولاء وكما انها تشجع على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وهذا يحد من معيقات التنمية بل انه يشجع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة وأن معظم سكان المحافظة يغلبون المصلحة العامة على المصلحة الشخصية إلا أنّ السكان في محافظة الخليل يشتكون من العنف المجتمعي ويعتبرون ان هذا العنف يشكل عائقًا امام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على تأكل رأس المال الاجتماعي ، كما انهم يشتكون من جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم في التجمعات السكانية ، ويتطلعون الى اعادة النظر بأسعار السلع الأساسية (صحة، تعليم ، كهرباء) والعمل على ملاءمتها مع مستوى الدخل، حيث تبين من خلال الدراسة ان مستوى الدخل يتراوح من بين (2500 – 4000) شيقل .

من خلال الدراسة تبين أنّ المواطنين في محافظة الخليل يعتبرون أنّ حقوقهم المدنية والسياسيّة غير مكفولة لجميع فئات المجتمع في المحافظة، وهذا واضح من خلال فقرة (الحقوق المدنية والسياسية مكفولة لجميع فئات المجتمع في المحافظة) حيث حصلت على أقل متوسط حسابيّ (2.32) .

3.2.4 النتائج المتعلّقة بالسؤال الثالث: ما دور رأس المال الاجتماعي في إحداث تنمية اقتصاديةٍ واجتماعيّةٍ في محافظة الخليل؟

للإجابة عن السّؤال تمّ تحويله إلى الفرضيّة الآتية:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في محافظة الخليل.

تمّ حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) والدلالة الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة لدور رأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في محافظة الخليل، وجاءت النتيجة كما في الجدول (6.4).

جدول (6.4): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة لدور رأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل

المتغيرات		قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	الثقة	0.557**	0.000
	التعاون	0.474**	0.000
	المشاركة	0.370**	0.000
	الدرجة الكلية	0.528**	0.000

أظهرت النتائج حسب الجدول (6.4) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.528)، ومستوى الدلالة (0.000)، أي أنه يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين رأس المال الاجتماعيّ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل، وكذلك للأبعاد، أي أنه كلما زاد مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل زاد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة فيها والعكس صحيح، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد علاقة .

يرى الباحث من خلال الجدول(6.4) أن هناك دور إيجابي لرأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي كلما زاد رأس المال الاجتماعيّ زاد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة، وهذا يتوافق مع دراسة (Putnam) التي أجراها في الريف الإيطاليّ، وأثبت أنّ هناك علاقةً طرديةً بين رأس المال الاجتماعيّ والتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة .

وتبين من الجدول أعلاه أنّ الثقة حصلت على أعلى معامل ارتباط (**0.557) وهذا يدلل على الثقة باعتبارها إحدى مجالات رأس المال الاجتماعيّ لها تأثير أكبر من باقي المجالات على محور التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة .

4.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل يوجد تأثير لرأس المال الاجتماعي في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل؟

تمّ عمل تحليل ميل الانحدار (Regression) لفحص تأثير مستوى رأس المال الاجتماعي على إحداث التنمية الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ في محافظةِ الخليل، وهي كما يلي:

جدول (7.4) تحليل ميل الانحدار (Regression) لفحص تأثير مستوى رأس المال الاجتماعي على إحداثِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيّةِ في محافظة الخليل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	58.145	4	14.536	47.702	0.000**
داخل المجموعات	115.491	379	0.305		
المجموع	173.636	383			
المتغير	قيمة B	قيمة t	مستوى الدلالة		
(Constant)	0.029	0.137	0.008		
بعد الثقة	2.492	1.502	0.013		
بعد التعاون	1.984	1.312	0.019		
بعد المشاركة	2.429	1.170	0.024		
قيمة R^2	%34.4				

يتبين من خلال الجدول السابق أنّ قيمة (R^2) بلغت (34.4%)، وهذا يدل على أن رأس المال الاجتماعي بمتغيراته الثلاث (الثقة، التعاون، المشاركة) يفسر وحده ما قيمته (34.4%) من التغيير في المتغير التابع (التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما باقي العوامل والمتغيرات المؤثرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتفسّر ما قيمته (65.6%)،وتبين من خلال قيمة(f)(47.702) ومستوى الدلالة (0.000) أن المتغيرات المستقلة (بعد الثقة، وبعد التعاون، وبعد المشاركة) مجتمعة لها تأثير إيجابي على التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، وبعد فحص قيم (t) مستويات الدلالة تبين أنه يوجد تأثير إيجابي لمتغير بعد الثقة فقد تبين أن قيم (t) (1.502) ومستوى الدلالة (0.013)، ومتغير التعاون حيث تبين أن قيمة (t) (1.312) ومستوى الدلالة (0.019) وبعد المشاركة حيث تبين أن قيمة (t) (1.170) ومستوى الدلالة (0.024)، أي أنه

كلما زاد مستوى رأس المال الاجتماعي زاد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل، وتم الخروج بالمعادلة الآتية:

$$Y=0.029+2.491\times_1+1.984x_2+2.429\times_3$$

تمثل (Y): التنمية الاقتصادية والاجتماعية

X_1: بُعد الثقة

X_2: بُعد التعاون

X_3: بُعد المشاركة

تشير المعادلة أعلاه إلى أن الزيادة في مستوى بُعد الثقة بوحدة واحدة يزيد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية(2.492) وحدة، والزيادة في مستوى بعد التعاون بوحدة واحدة يزيد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية(1.984) وحدة، والزيادة في مستوى بعد المشاركة بوحدة واحدة يزيد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2.429) وحدة، وهي زيادة عالية ناتجة عن أن مستوى تلك الأبعاد جاء في المتوسط ودون المتوسط بصفة عامة، ومطلوب عمل الكثير لرفع مستوى رأس المال الاجتماعي في المحافظة للإسهام في زيادة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي جاءت أيضًا بمستوى متوسط ودون المتوسط، ويبين مدى التأثير الكبير لزيادة مستوى رأس المال الاجتماعيّ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة.

أما بالنسبة لحجم التأثير فقد أشار (الشريفين، 2017، ص40) إلى أنّ حجم التأثير لمعامل التحديد (مربع معامل الارتباط) وفقاً لمعيار كوهين يكون حسب الآتي:

قيمة معامل التحديد R^2	حجم التأثير على المتغير التابع
$0.10 \leq R^2 \leq 0.29$	صغير
$0.30 \leq R^2 \leq 0.49$	متوسط
$R^2 \geq 0.50$	كبير

تبين مّما سبق أن قيمة (R^2) بلغت (34.4%) ما يعني أنّ حجم التأثير متوسط، وهذا يعني أنّ التغير في المتغير التابع (التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة) يُعزى إلى متغيرات رأس المال الاجتماعي بدرجة متوسطة، وهي توضح حجم رأس المال الاجتماعي، ودوره في إحداثِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيّةِ.

5.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل يختلف مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل تبعاً للمتغيرات الضابطة (الجنس، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل، الدخل، مكان السكن)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إحالته إلى الفرضيّات الآتية:

3.4 نتائج فرضيات الدراسة.

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الجنس

تمّ فحص الفرضيّة الأولى بحساب نتائج اختبار "t" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير الجنس

جدول (8.4) نتائج اختبار فحص (ت) "

للعينات المستقلة لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير الجنس

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
الثقة	ذكر	277	3.48	0.55	0.292	0.77
	أنثى	107	3.46	0.42		
التعاون	ذكر	277	3.37	0.62	0.805	0.421
	أنثى	107	3.31	0.49		
المشاركة	ذكر	277	3.66	0.55	3.154	0.002**
	أنثى	107	3.46	0.53		
الدرجة الكلية	ذكر	277	3.52	0.50	1.825	0.069
	أنثى	107	3.42	0.41		

أشارت النتائج إلى أنّ قيمة "t" للدرجة الكلّية (1.825)، ومستوى الدلالة (0.069)، وهذا يوضّح أنه لا توجد فروق في مستوى رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الجنس، وكذلك لجميع الأبعاد ما عدا بعد المشاركة الذي ظهر فيه فروقاً لصالح الذكور، وبذلك تم قبول الفرضية الأولى.

وهذا يعني وجود توافق بين المواطنين في محافظة الخليل ذكورًا وإناثًا في استجاباتهم حول مستوى رأس المال الاجتماعي في المحافظة وحول بعدي الثقة والتعاون، بينما كانت هناك فروق في استجابات المبحوثين لصالح الذكور حول بعد المشاركة وهذا يعزى إلى الطبيعة المحافظة لمحافظة الخليل.

<u>نتائج الفرضية الثانية:</u> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير المؤهل العلميّ

لفحص الفرضية الثانية تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير المؤهل العلمي

جدول (9.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير المؤهل العلمي

الأبعاد	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الثقة	دبلوم متوسط فأقل	101	3.49	0.62
	بكالوريوس	212	3.40	0.45
	دراسات عليا	71	3.66	0.48
التعاون	دبلوم متوسط فأقل	101	3.38	0.74
	بكالوريوس	212	3.30	0.48
	دراسات عليا	71	3.46	0.63
المشاركة	دبلوم متوسط فأقل	101	3.58	0.60
	بكالوريوس	212	3.55	0.52
	دراسات عليا	71	3.81	0.53
الدرجة الكلية	دبلوم متوسط فأقل	101	3.50	0.60
	بكالوريوس	212	3.43	0.40
	دراسات عليا	71	3.66	0.46

يُلاحظ من الجدول رقم (9.4) وجود فروق معنوية في مستوى رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل يُعزى إلى المؤهل العلميّ، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول (10.4):

الجدول رقم(10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الثقة	بين المجموعات	3.771	2	1.885	7.218	0.001**
	داخل المجموعات	99.520	381	0.261		
	المجموع	103.291	383			
التعاون	بين المجموعات	1.450	2	0.725	2.078	0.127
	داخل المجموعات	132.936	381	0.349		
	المجموع	134.387	383			
المشاركة	بين المجموعات	3.828	2	1.914	6.359	0.002**
	داخل المجموعات	114.667	381	0.301		
	المجموع	118.494	383			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.909	2	1.454	6.483	0.002**
	داخل المجموعات	85.478	381	0.224		
	المجموع	88.387	383			

يلاحظ أن قيمة (f) للدرجة الكلية (6.483) ومستوى الدلالة (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير المؤهل العلمي، لجميع الأبعاد ما عدا بعد التعاون، وبذلك تم رفض الفرضية الثانية.

وبعد دراسة الجدول(9.4) تبين أنّ المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري كانت متقاربة بين الأبعاد الثلاثة (الثقة ، التعاون ، المشاركة) للمتغير الضابط المؤهل العلمي لذلك

اختبر الباحث تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة الفرق وكانت النتائج توضح ان الذين يحصلون على الدراسات العليا فإنّ مستوى الثقة عندهم عالٍ، وهذا واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة حيث بلغت (7.218) وذلك لطبيعة عملهم والتي تحتّم عليهم التعامل بثقة عالية مع البيئة المحيطة وتأثيرهم بالمجتمع كبير وبالتالي تنعكس الثقة على الجميع، والمشاركة جاءت بالمستوى الثاني بقيمة (6.359)؛ حيث يشاركون خبراتهم للآخرين يشاركون أيضًا في الاجتماعات والندوات السياسية التي تعقد في البلدة، أما التعاون حصل على معدل (2.078) وهو بنسبة أقل، وذلك لانشغالهم بأعمالهم التي تستغرق منهم وقتاً طويلًا .

ولمعرفة مصدر الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للكشف عن مصدر الفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير المؤهل العلميّ كما هو موضح في الجدول (11.4).

جدول (11.4): نتائج اختبار (LSD) للفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير المؤهل العلمي

المتغير	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط فأقل	بكالوريوس	دراسات عليا
الثقة	دبلوم متوسط فأقل			-0.169491**
	بكالوريوس			-0.264145**
	دراسات عليا	0.169491**	0.264145**	
المشاركة	دبلوم متوسط فأقل			-0.232260**
	بكالوريوس			-0.265316**
	دراسات عليا	0.232260**	0.265316**	
الدرجة الكلية	دبلوم متوسط فأقل			-0.168690**
	بكالوريوس			-0.233734**
	دراسات عليا	0.168690**	0.233734**	

تشير المعطيات الواردة في الجدول (11.4) إلى أنّ الفروق كانت بين حملة درجة كل من(دبلوم متوسط فأقل) وحملة (درجة البكالوريوس) من جهة وحملة (درجة الدراسات العليا)، لصالح حملة (درجة الدراسات العليا) بحيث كان المتوسط الحسابي لديهم أعلى. وهذا يدلل على أهمية المستوى التعليمي للمبحوثين على تقديرهم لأهمية رأس المال الاجتماعي، بينما كان هناك توافق في استجابات المبحوثين في محافظة الخليل حول بعد التعاون وأهميته دون تأثير معنوي للمؤهل العلمي.

<u>نتائج الفرضية الثالثة</u> : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير طبيعة العمل

لفحص الفرضية الثالثة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير **طبيعة العمل**

جدول (12.4) المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير طبيعة العمل

الأبعاد	**طبيعة العمل**	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الثقة	قطاع عام	122	3.53	0.49
	قطاع خاص	142	3.41	0.58
	مجتمع مدني	33	3.55	0.39
	حكم محلي	7	4.04	0.20
	غير ذلك	80	3.41	0.45
التعاون	قطاع عام	122	3.40	0.55
	قطاع خاص	142	3.28	0.67
	مجتمع مدني	33	3.51	0.35

	حكم محلي	7	3.88	0.17
	غير ذلك	80	3.28	0.55
المشاركة	قطاع عام	122	3.53	0.54
	قطاع خاص	142	3.54	0.64
	مجتمع مدني	33	3.90	0.33
	حكم محلي	7	3.61	0.38
	غير ذلك	80	3.72	0.41
الدرجة الكلية	قطاع عام	122	3.49	0.46
	قطاع خاص	142	3.42	0.57
	مجتمع مدني	33	3.68	0.25
	حكم محلي	7	3.83	0.14
	غير ذلك	80	3.50	0.37

يُلاحظ من الجدول رقم (12.4) وجود فروق معنوية في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى طبيعة العمل، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول (13.4):

الجدول رقم(13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير طبيعة العمل.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الثقة	بين المجموعات	3.745	4	1.936	3.564	0.007**
	داخل المجموعات	99.546	379	0.263		
	المجموع	103.291	383			

التعاون	بين المجموعات	4.132	4	1.033	3.006	0.018*
	داخل المجموعات	130.255	379	0.344		
	المجموع	134.387	383			
المشاركة	بين المجموعات	5.163	4	1.291	4.316	0.002**
	داخل المجموعات	113.332	379	0.299		
	المجموع	118.494	383			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.573	4	1.643	2.841	0.024*
	داخل المجموعات	85.814	379	0.226		
	المجموع	88.387	383			

يلاحظ أنّ قيمة (f) للدرجة الكلية (2.841) ومستوى الدلالة (0.024) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائيّة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير طبيعة العمل، لجميع الأبعاد، وبذلك تم رفض الفرضية الثالثة.

ولمعرفة مصدر الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للكشف عن مصدر الفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير **طبيعة العمل** كما هو موضح في الجدول (14.4).

جدول (14.5): نتائج اختبار (LSD) للفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير طبيعة العمل

المتغير	**طبيعة العمل**	قطاع عام	قطاع خاص	مجتمع مدني	حكم محلي	غير ذلك
الثقة	قطاع عام				-0.510051**	
	قطاع خاص				-0.633887**	
	مجتمع				-0.497114**	

	مدني					
	حكم محلي	0.510051**	0.633887**	0.497114**		0.628869**
	غير ذلك				-0.628869**	
التعاون	قطاع عام			-0.366965**	-0.477379**	-0.189768**
	قطاع خاص			-0.357490**	-0.595537**	-0.180293**
	مجتمع مدني					
	حكم محلي	0.477379**	0.595537**			0.595390**
	غير ذلك					
المشاركة	قطاع عام					
	قطاع خاص					
	مجتمع مدني	0.366965**	0.357490**			
	حكم محلي					
	غير ذلك	0.189768**	0.180293**		-0.595390**	
الدرجة الكلية	قطاع عام			-0.184127**		
	قطاع خاص			-0.253603**	-0.401515**	
	مجتمع مدني	0.184127**	0.253603**			
	حكم محلي		0.401515**			
	غير ذلك					

تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) إلى أن الفروق كانت بين كلّ مَن يعملون في القطاع العام والقطاع الخاصّ من جهة، ومن يعملون في المجتمع المدني، لصالح من يعملون في المجتمع المدني، الذي كان المتوسط الحسابي عندهم أعلى.

كما تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) إلى أنّ الفروق كانت بين من يعملون في القطاع الخاصّ، ومَن يعملون في الحكم المحلي، لصالح من يعملون في الحكم المحلي والذي كان المتوسط الحسابي عندهم أعلى.

يرى الباحث أنه من خلال المعطيات الواردة في الجدول (14.4) تبين ان الفروق كانت بين من يعملون في القطاع الخاص والحكم المحلي وهذا يدل على ان العاملين في قطاع الحكم المحلي ثقتهم عالية بأداء المؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في محافظة الخليل وثقتهم العالية بمحافظ محافظة الخليل والمؤسسات العاملة تحت قيادته وثقتهم بالأحزاب السياسية، وهذا عائد إلى طبيعة التوظيف في دوائر الحكم المحلي التي تقوم على اساس حزبي موالٍ للحزب الحاكم في السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا من نتائج الانقسام البغيض الذي حصل عام (2007) بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتم التوظيف على اساس الحزب الحاكم في كِلا الشطرين .

أما القطاع الخاصّ الذي جاء بنسبة أقل بين المبحوثين، فيعزى إلى الوضع الاقتصادي المتردي في ظلّ جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد الوطنيّ على كلّ الأصعدة.

في مجال طبيعة العمل جاءت مؤسسات المجتمع المدني بأعلى نسبة مشاركة حيث بلغت (3.90) ويُعزى السبب من وجهة نظر الباحث الى أنهم يشاركون في كافة الفعاليات والمناسبات حتى يكون لهم دورمحوري فعال في المجتمع .

وفي مجال التعاون تبين أنّ قطاع الحكم المحلّيّ حصل على نسبة (3.88) وهي أعلى نسبة بين القطاعات، و يعزى السبب إلى أنّ الحكم المحلي يحتك بكافة المؤسسات والمواطنين ويقدم الخدمات التي تلامس احتياجات اهالي المحافظة من تقديم الخدمات العامة (الكهرباء ، المياه ، الطرق)، وقد لامس عملهم احتياجات المواطنين في ظل جائحة كورونا .

وبمعنى آخر فان الموظفين في المجتمع المدني والحكم المحلي أكثر حماسة لأهمية مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) تبعاً لبعد التعاون إلى أنّ الفروق كانت بين من يعملون في القطاع العام والقطاع الخاص وغير ذلك من جهة، ومَن يعملون في الحكم المحلّي، لصالح مَن يعملون في الحكم المحلّي، والذي كان المتوسط الحسابيّ عندهم أعلى. وبمعنى آخر فإنّ الموظفين في الحكم المحلّي أكثر حماسة لأهمّية بُعد التعاون في محافظة الخليل.

و تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) تبعاً لبُعد المشاركة إلى أنّ الفروق كانت بين مَن يعملون في القطاع العام والقطاع الخاصّ، وغير ذلك من جهة، ومَن يعملون في المجتمع المدني، لصالح مَن يعملون في المجتمع المدني بحيث كان المتوسط الحسابيّ عندهم أعلى.

كما تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) تبعاً لبعد المشاركة أن الفروق كانت بين من يعملون في القطاع العام والقطاع الخاص وغير ذلك من جهة ومن يعملون في غير ذلك من الأعمال، لصالح من يعملون في الأعمال الأخرى والذي كان المتوسط الحسابيّ عندهم أعلى. وبمعنى آخر، فإنّ الموظفين في الحّكم المحلّي أكثر حماسةً لأهمية يُعدّ المشاركة في محافظة الخليل.

<u>نتائج الفرضية الرابعة:</u> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغيّر سنوات الخبرة في العمل

لفحص الفرضية الرابعة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير **سنوات الخبرة في العمل**

جدول (15.4) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل

الأبعاد	**سنوات الخبرة في العمل**	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الثقة	أقل من 5 سنوات	69	3.43	0.43
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	96	3.39	0.63
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	57	3.58	0.47
	من 15 سنة فأكثر	162	3.50	0.48
التعاون	أقل من 5 سنوات	69	3.24	0.58
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	96	3.29	0.78
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	57	3.45	0.46
	من 15 سنة فأكثر	162	3.40	0.48
المشاركة	أقل من 5 سنوات	69	3.58	0.59
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	96	3.58	0.69
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	57	3.77	0.40
	من 15 سنة فأكثر	162	3.57	0.48
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	69	3.44	0.47
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	96	3.44	0.64
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	57	3.62	0.34
	من 15 سنة فأكثر	162	3.50	0.39

يُلحظ من الجدول رقم (15.4) وجود فروق معنوية في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى سنوات الخبرة في العمل، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول (16.4):

الجدول رقم(16.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى مُتغير سنوات الخبرة في العمل.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الثقة	بين المجموعات	1.542	3	0.514	1.919	0.126
	داخل المجموعات	101.749	380	0.268		
	المجموع	103.291	383			
التعاون	بين المجموعات	2.320	3	0.598	2.226	0.085
	داخل المجموعات	132.066	380	0.348		
	المجموع	134.387	383			
المشاركة	بين المجموعات	1.793	3	0.598	1.946	0.122
	داخل المجموعات	116.701	380	0.307		
	المجموع	118.494	383			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.438	3	0.479	2.095	0.100
	داخل المجموعات	86.949	380	0.229		
	المجموع	88.387	383			

يُلاحظ أنّ قيمة (f) للدرجة الكلية (2.095) ومستوى الدلالة (0.100) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى رأس المال الاجتماعيّ في

محافظة الخليل يُعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل، لجميع الأبعاد، وبذلك تمَّ قبول الفرضيّة الرابعة

وهذا يعني وجود توافق بين المواطنين في محافظة الخليل على اختلاف خبراتهم في استجاباتهم حول مستوى رأس المال الاجتماعيّ في المحافظة وحول جميع الأبعاد.

تبين أنّ الفروق بين متغير سنوات الخبرة ليست كبيرةً بين فئات السنوات، ولذلك استخدم الباحث اختبار (One Way ANOVA) وتبين أنّ قيمة (F)المحسوبة كانت عالية في مجال التعاون، وهذا يدلل على أنّ الفئة (10–15) سنة خبرة تفضل مجال التعاون على باقي المجالات، وهذا واضح من خلال قيمة (F) حيث كانت (2.226) وهذه الفئة تشكل فئةً عمريةً تقريباً بين (35–40) بالمتوسط العام، ولديها الطاقة والقدرة على التعاون أكثر من الفئات الأخرى، وتؤمن بضرورة التعاون والمشاركة لتحفيز رأس المال الاجتماعيّ.

<u>نتائج الفرضية الخامسة:</u> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل

و لفحص الفرضيّة الخامسة تمّ حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى مُتغير الدخل.

جدول (17.4) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل

الأبعاد	**الدخل**	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الثقة	أقل من 2000 شيقل	40	3.50	0.32
	من 2000 إلى أقل من 4000	167	3.44	0.54
	من 4000 إلى أقل 6000	100	3.57	0.43
	6000 فأكثر	77	3.40	0.61
التعاون	أقل من 2000 شيقل	40	3.32	0.52
	من 2000 إلى أقل من 4000	167	3.33	0.68
	من 4000 إلى أقل 6000	100	3.40	0.56
	6000 فأكثر	77	3.33	0.43
المشاركة	أقل من 2000 شيقل	40	3.72	0.38
	من 2000 إلى أقل من 4000	167	3.60	0.65
	من 4000 إلى أقل 6000	100	3.67	0.45
	6000 فأكثر	77	3.48	0.48
الدرجة الكلية	أقل من 2000 شيقل	40	3.54	0.33
	من 2000 إلى أقل من 4000	167	3.47	0.57
	من 4000 إلى أقل 6000	100	3.56	0.40
	6000 فأكثر	77	3.41	0.39

يُلاحظ من الجدول رقم (17.4) وجود فروق معنوية في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى الدخل ، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول (18.4):

الجدول رقم(18.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الثقة	بين المجموعات	1.550	3	0.517	1.929	0.124
	داخل المجموعات	101.741	380	0.268		
	المجموع	103.291	383			
التعاون	بين المجموعات	2.394	3	0.131	0.372	0.773
	داخل المجموعات	133.993	380	0.353		
	المجموع	134.387	383			
المشاركة	بين المجموعات	2.118	3	0.706	2.305	0.076
	داخل المجموعات	116.376	380	0.306		
	المجموع	118.494	383			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.115	3	0.372	1.618	0.185
	داخل المجموعات	87.272	380	0.230		
	المجموع	88.387	383			

يلاحظ أن قيمة (f) للدرجة الكلية (1.618) ومستوى الدلالة (0.185) وهي أكبر من مستوى الدلالة **($\alpha \geq 0.05$)** أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل، لجميع الأبعاد، وبذلك تم قَبول الفرضيّة الخامسة. وهذا يعني وجود توافق بين المواطنين في محافظة الخليل على اختلاف مستوى الدخل في استجاباتهم حول مستوى رأس المال الاجتماعي في المحافظة وحول جميع الأبعاد.

لاحظ الباحث تقارب المتوسط الحسابي لجميع فئات الدخل في مجال الثقة، وكذلك في مجال التعاون حيث تبين فارق بسيط في مجال الثقة والتعاون؛ وذلك لأنّ الذين يحصلون على دخل

(4000 – 6000) شيقل تكون ثقتهم عالية، خاصّة وأنهم يشغلون مراكز إدارية حسب التدّرج الوظيفيّ، كما أنّ روح المسؤولية الاجتماعية لديهم عالية، وهذا يدلل على حبّهم للتعاون والعمل بروح الفريق ، فقد جاء التعاون بمتوسط حسابيّ (3.40)، أما بُعد المشاركة لفئة الدخل الأقل من (2000) شيقل، فكانت عاليةً؛ حيث إنّ هذا الراتب يلامس الحدّ الأدنى للأجور (1450) شيقل، وهذا يدل على أنّ بعض هذه الفئة تقريباً عاطلون عن العمل؛ لذلك تمكّنوا من المشاركة الفعالة في المجتمع والالتفاف حول الجميع، رغبةً منهم في تلبية احتياجاتهم المالية في حال احتياجهم للاقتراض من الأصدقاء أو العائلة أو البحث عن عمل او الحصول على ترقية ترفع من أجورهم

<u>نتائج الفرضيّة السادسة:</u> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ≤0.05 (α) في مستوى رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن

لفحص الفرضيّة السادسّة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن

جدول (19.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن

الأبعاد	**مكان السكن**	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الثقة	حضر	265	3.47	0.54
	ريف	105	3.45	0.46
	مخيم	14	3.69	0.32
التعاون	حضر	265	3.35	0.62
	ريف	105	3.34	0.52
	مخيم	14	3.48	0.43

المشاركة	حضر	265	3.61	0.55
	ريف	105	3.57	0.57
	مخيم	14	3.75	0.38
الدرجة الكلية	حضر	265	3.49	0.50
	ريف	105	3.47	0.44
	مخيم	14	3.65	0.25

يلاحظ ان الجدول رقم (19.4) وجود فروق معنوية في مستوى رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل يُعزى إلى **مكان السكن**، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول (20.4):

الجدول رقم(20.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الثقة	بين المجموعات	0.718	2	0.359	1.333	0.265
	داخل المجموعات	102.573	381	0.269		
	المجموع	103.291	383			
التعاون	بين المجموعات	0.237	2	0.118	0.336	0.715
	داخل المجموعات	134.150	381	0.352		
	المجموع	134.387	383			
المشاركة	بين المجموعات	0.394	2	0.197	0.635	0.530
	داخل المجموعات	118.101	381	0.310		
	المجموع	118.494	383			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.413	2	0.207	0.895	0.410
	داخل المجموعات	87.974	381	0.231		
	المجموع	88.387	383			

يُلاحظ من قيمة (f) للدرجة الكلية (0.895) ومستوى الدلالة (0.410) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السّكن، لجميع الأبعاد، وبذلك تمّ قَبول الفرضيّة السادسة. وهذا يعني وجود توافق بين المواطنين في محافظة الخليل على اختلاف أماكن سكنهم في استجاباتهم حول مستوى رأس المال الاجتماعي في المحافظة وحول جميع الأبعاد.

ويرى الباحث بعد عمل فحص (ANOVA) أنّ قيمة (F) كانت عالية وهذا واضح في الجدول رقم (20.4) في بُعد الثقة لمتغير مكان السكن حيث تبين ان سُكان المخيم كانت ثقتهم عاليةٍ، وذلك لسبب أنّ سكان المخيّم يثقون بمؤسّسات السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصّة وأنها تقدم لهم جميع الاحتياجات والخدمات الأساسّية، وتعطيهم الاهتمام بشكل خاصّ، فتقدم لهم الخدماتِ الأساسَيّة بشكل شبه مجّانيّ (مياه ، كهرباء، صحّة ، تعليم)، و في (بعد المشاركة) الذي جاء بَعد(بُعد الثقة) كانت قيمة (F) للمشاركة(0.635)؛ وذلك لطبيعة الحياة داخل المخيم وهي علاقة تشاركية ما بين الجميع، أما(بعد التعاون) فقد جاء في المركز الثالث من أبعاد رأس المال الاجتماعيّ داخل المخيم؛ وذلك للطبيعة العمرانية المكتظة داخل المخيم، مّما يتيح للسكان معرفة احتياجات الآخرين، وتقديم الأعمال التطوعية، ومدّ يد العون إلى المحتاجين.

6.2.4 النتائج المتعلّقة بالسّؤال السادس: هل يختلف مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل تبعاً للمتغيرات الضابطة (الجنس ، المؤهل العلميّ ، طبيعة العمل ، سنوات الخبرة في العمل ، الدخل ، مكان السكن)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إحالته للفرضيّات الآتية:

نتائج الفرضية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الجنس

تمّ فحص الفرضيّة الأولى بحساب نتائج اختبار "t" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الجنس

جدول (21.4) نتائج اختبار "t" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكر	277	2.62	0.68	2.650	0.008**
أنثى	107	2.82	0.63		

أشارت النتائج إلى أنّ قيمة "t" للدرجة الكلية (2.650)، ومستوى الدلالة (0.008)، وهذا يوضح أنه توجد فروق معنوية في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الجنس، حيث كانت الفروق لصالح الإناث بمتوسط حسابيّ (2.82) وبذلك تم رفض الفرضيّة الأولى وقَبول الفرضيّة البديلة.

يرى الباحث ان النساء في محافظة الخليل تعمل عل احداث تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تواصلهم الدائم الذي يعزز قيم راس المال الاجتماعي اكثر بنسبة قليلة من الذكور في المحافظة.

نتائج الفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير المؤهل العلمي

لفحص الفرضية الثانية تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير المؤهل العلميّ

جدول (22.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم متوسط فأقل	101	2.72	0.70
بكالوريوس	212	2.65	0.65
دراسات عليا	71	2.71	0.67

يلاحظ من الجدول رقم (22.4) وجود فروق معنوية في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى المؤهل العلمي، ولمعرفة دلالة الفروق تمّ استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، كما يظهر في الجدول (23.4):

الجدول رقم(23.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير المؤهل العلميّ.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.430	2	0.215	0.472	0.624
داخل المجموعات	173.207	381	0.455		
المجموع	173.636	383			

يُلاحظ أنّ قيمة (f) للدرجة الكلية (0.472) ومستوى الدلالة (0.624) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير المؤهل العلميّ، وبذلك تم قَبول الفرضيّة الثانية.

نتائج الفرضيّة الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير طبيعة العمل

لفحص الفرضيّة الثالثة تمّ حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير طبيعة العمل

جدول (24.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قطاع عام	122	2.75	0.64
قطاع خاص	142	2.49	0.67
مجتمع مدني	33	2.85	0.55
حكم محلي	7	2.61	0.20
غير ذلك	80	2.75	0.67

يلاحظ من الجدول رقم (24.4) وجود فروق معنوية في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في محافظة الخليل يُعزى إلى طبيعة العمل ، ولمعرفة دلالة الفروق تمّ استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول (25.4):

الجدول رقم(25.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغيّر طبيعة العمل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	13.229	4	3.307	7.814	0.000**
داخل المجموعات	160.408	379	0.423		
المجموع	173.636	383			

يلاحظ أن قيمة (f) للدرجة الكلية (7.814) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير طبيعة العمل، وبذلك تمّ رفض الفرضيّة الثالثة.

ولمعرفة مصدر الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للكشف عن مصدر الفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير طبيعة العمل كما هو موضّح في الجدول (26.4).

جدول (26.4): نتائج اختبار (LSD) للفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	قطاع عام	قطاع خاص	مجتمع مدني	حكم محلي	غير ذلك
قطاع عام		0.262294**	-0.364796**	-0.856485**	
قطاع خاص	-0.401515**			-1.118780**	
مجتمع مدني	0.364796**			-0.753984**	
حكم محلي	0.856485**	1.118780**	0.753984**		0.856480**
غير ذلك				-0.856480**	

تشير المعطيات الواردة في الجدول (26.4)إلى أنّ الفروق كانت بين كلّ مَن يعملون في القطاع الخاصّ، ومن يعملون في القطاع العام، لصالح مَن يعملون في القطاع العام والذي كان المتوسط الحسابيّ عندهم أعلى.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (26.4)إلى أنّ الفروق كانت بين كلّ مَن يعملون في القطاع العام ومَن يعملون في المجتمع المدني، لصالح من يعملون في المجتمع المدني والذي كان المتوسط الحسابيّ عندهم أعلى.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (26.4) إلى أنّ الفروق كانت بين كلّ مَن يَعملون في (القطاع العام، القطاع الخاص، مجتمع مدني، غير ذلك) من جهة ومن يعملون في الحكم المحلّي، لصالح مَن يعملون في الحكم المحلّي الذي كان المتوسط الحسابيّ عندهم أعلى.

نتائج الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل

لفحص الفرضيّة الرابعة تمّ حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل

جدول (27.4) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل

سنوات الخبرة في العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	69	2.75	0.67
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	96	2.55	0.79
من 10 إلى أقل من 15 سنة	57	2.69	0.60
من 15 سنة فأكثر	162	2.72	0.61

يُلاحظ من الجدول رقم (27.4) وجود فروق معنوية في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى سنوات الخبرة في العمل ، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول (28.4):

الجدول رقم(28.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.231	3	0.744	1.694	0.178
داخل المجموعات	171.405	380	0.451		
المجموع	173.636	383			

يلاحظ أنّ قيمة (f) للدرجة الكلية (1.694) ومستوى الدلالة (0.178) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل، وبذلك تمّ قَبول الفرضيَة الرابعة.

بناءً على ما تقدم يرى الباحث ان الذين تقل سنوات الخبرة عندهم عن (5) سنوات كان المتوسط الحسابي عندهم بالنسبة الى مستوى التنمية حيث ان الذين تقل سنوات الخبرة عندهم عن (5) سنوات هم من فئة الشباب التي تتمتع بطموح عالي للرقي بالعمل ويليهم الذين يتمتعون بخبرة (15) عاماً فأكثر فالخبرة العالية بالعمل عندهم تمكنهم من تحقيق تنمية اكثر من سواهم.

نتائج الفرضية الخامسة :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل

لفحص الفرضية الخامسة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل

جدول (29.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل

الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 2000 شيقل	40	2.61	0.66
من 2000 إلى أقل من 4000	167	2.65	0.70
من 4000 إلى أقل 6000	100	2.76	0.65
6000 فأكثر	77	2.67	0.64

يلاحظ أنّ الجدول رقم (29.4) وجود فروق معنوية في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يعزى إلى الدخل ، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، كما يظهر في الجدول (30.4):

الجدول رقم(30.4) : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.942	3	0.314	0.691	0.558
داخل المجموعات	172.694	380	0.454		
المجموع	173.636	383			

يلاحظ أن قيمة (F) للدرجة الكلية (0.691) ومستوى الدلالة (0.558) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل، وبذلك تَمّ قَبول الفرضية الخامسة.

بناءً على ما سبق يرى الباحث ان الذين كان متوسط دخلهم بين (4000–6000) شيقل يهتمون بأحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ بالمحافظة وذلك لأنهم لا يعانون من صعوبات مادية يعني متوسط دخلهم مقبول وهذا يتيح الفرصة لهم بالاهتمام بمواضيع تخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نتائج الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن

لفحص الفرضية السادسة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن

جدول (31.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يعزى لمتغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حضر	265	2.64	0.68
ريف	105	2.78	0.63
مخيم	14	2.67	0.64

يلاحظ من الجدول رقم (31.4) وجود فروق معنوية في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى مكان السكن، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول (32.4):

الجدول رقم(32.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.543	2	0.772	1.708	0.183
داخل المجموعات	172.093	381	0.452		
المجموع	173.636	383			

يلاحظ أنّ قيمة (F) للدرجة الكلية (1.708) ومستوى الدلالة (0.183) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن ، وبذلك تم قبول الفرضية السادسة.

4.4 تحقيق اهداف الدراسة

ومن خلال إجابات أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها نستخلص أن الدراسة قد حققت أهدافها كما يلي:

الهدف الرئيسي: إنّ الهدف الرئيسيّ للدراسة هو قياس مدى تأثير رأس المال الاجتماعيّ على إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ في محافظة الخليل,

من خلال الدراسة تبين ان مدى تأثير رأس المال الاجتماعيّ على إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ في محافظة الخليل, يفسر لوحده ما قيمته (34.4%) من التغيير في المتغير التابع (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) اما باقي العوامل والمتغيرات المؤثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فتفسر ما قيمته (56.6%).

وقد كانت الدرجة متوسطة وبذلك فأن الدراسة حققت الهدف العام وتبين وجود علاقة طردية دالة احصائياً بين راس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصاديةٍ والاجتماعيةٍ في المحافظةِ.

الأهداف الفَرعيّة للدراسة على النحو الآتي:

• التعرف على كيفية إسهام رأس المال الاجتماعيّ في زيادة الإنتاج ونُموّه على المستوى الاقتصاديّ.

تبين من خلال الدراسة ان زيادة مجالات راس المال الاجتماعي داخل بعض المؤسسات مثل مجال التشارك والتعاون يعمل على زيادة الانتاج من خلال تبادل الخبرات وزيادة الثقة بين الموظفين يعمل على زيادة انتاجية المؤسسة وبهذا تكون الدراسة قد حققت الهدف الفرعي .

• التعرف على تأثير قِيم رأس المال الاجتماعيّ(المشاركة، التعاون، الثقة) على التنمية الاقتصادية في محافظة الخليل.

من خلال الدراسة تبين ان الزيادة في بعد المشاركة بوحدة واحدة يزيد من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2.429وحدة وهي زيادة عالية, كما ان الزيادة في مستوى بعد التعاون بوحدة واحدة يزيد من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1.984 وحدة والزيادة في بعد الثقة بوحدة واحدة يزيد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2.492 وحدة وهي زيادة عالية ناتجة عن ان مستوى تلك الابعاد جاء بالمتوسط ودون المتوسط بصفة عامة, وبهذا تكون الدراسة قد حققت الهدف الفرعي.

• التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء الأفراد نحو دور رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل في تحقيق التنميةِ الاقتصاديةِ للمجتمع المحلّيّ تُعزى إلى متغيرات(الجنس, المؤهل العلميّ, طبيعة العمل، مستوى الدخل، مكان السكن).

حيث تبين وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول دور رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل تعزى الى متغير الجنس ،وكانت الفروق لصالح الإناث, كما تبين وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية حول دور راس المال الاجتماعي تعزى لمتغير طبيعة العمل وكانت هذه الفروق بين من يعملون في القطاع العام ومن يعملون في القطاع الخاص لصالح من يعملون في القطاع العام.

بينما لم يكن هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية حول دور رأس المال الاجتماعي تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي , وسنوات الخبرة ومستوى الدخل ومكان السكن مما يدلل على وجود توافق في آراء المبحوثين حول دور راس المال الاجتماعي لتلك المتغيرات. وبذلك تكون الدراسة قد حققت الهدف الفرعي الثالث.

5.4 مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة:

ومن خلال مقارنة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة, يبرز تميزها واضافتها العلمية في موضوع البحث، وفيما يلي نوضح اوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

- توصلت دراسة (ماس,2007) إلى ان راس المال الاجتماعي في فلسطين أسهم في تخفيف اثار الاحتلال الاسرائيلي والازمة الاقتصادية المصاحبة له حيث ان المجتمع الفلسطيني كان قادراً على إستيعاب مستويات من البطالة لو حدثت في المجتمعات الصناعية كان

من الممكن ان تمزق العقد الاجتماعي في تلك المخيمات كما يرى المانحون للسلطة الوطنية الفلسطينية .

- توصلت دراسة(woclocok ,naryan2000) إلى ان راس المال الاجتماعي يعنبر من احدى المقومات الاساسية للنمو الاقتصادي كونه يسهم في تطوير المشاريع المختلفة وتبين أن التشاركية بين الافراد في المشاريع تؤدي إلى رفع مستوى الثقة بينهم.
- دراسة (زغل , 2011) أكدت انه في العديد من البلدان , لا نجاح للتجارب التنموية في غياب راس المال الاجتماعي, ونتيجة لذلك يعد راس المال الاجتماعي الثروة الحقيقية التي يمكن توظيفها واستثمارها لتحقيق التنمية.

من خلال مقارنة هذه النتائج مع ما توصلت اليه الدراسة الحالية من نتائج وهي :

1- ثمة علاقة طردية بين رأس المال الاجتماعيّ والتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة وهذا يفسر ان راس المال الاجتماعي يساهم بدرجة متوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما يتوافق مع ما ذهبت اليه الدراسات المذكورة اعلاه .
2- يسهم رأس المال الاجتماعي في إحداث تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيّةٍ في منطقة الدراسة (محافظة الخليل) بنسبة (34.4%) وهي نسبة مرتفعة بينما تساهم باقي العوامل الأخرى المؤثره في عملية التنمية بما نسبته (65.6%) وهو ما يدلل على أهمية راس المال الاجتماعي وهو ما يتوافق مع دراسة (الزغل,2011).
3- توصلت دراسة(بوتنام ,1993) إلى أن عدم الانضمام الى الروابط المجتمعية والجمعيات القائمة يؤدي الى تأكل رصيد المجتمع من راس المال الاجتماعي ويقود الى تراجع الديمقراطية.

توصلت دراسة(ماس ,2006) إلى أن المجتمع الفلسطيني مبنيا على النظام العشائري والحكم فيه بدرجة عالية للعشيرة , لذا فأن وجود راس المال الاجتماعي يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية للعشيرة الواحدة وهذا يتطابق مع ما توصلت اليه الدراسة الحالية حول

واقع دور رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل حيث تبين أنّ ثقة أهل محافظة الخليل في الروابط الأسرية والعائلية ولجان الإصلاح أعلى من ثقتهم بالمؤسسات الحكومية في المحافظة وجاءت ثقتهم في الروابط الاسرية والعائلية ولجان الاصلاح بدرجة عالية.

كما تبين أن أهالي محافظة الخليل يؤمنون بأنّ المشاركة في مؤسّسات البلد تُعزّز من نموّ المحافظة وازدهارها حيث جاءت هذه الفقرة بأعلى متوسط حسابي من بين فقرات الاستبانة التي تعبر عن بعد المشاركة .

4- توصلت دراسة (سالمي ,2019) ان احدى مؤشرات قياس راس المال الاجتماعي هي ثقة المواطنين والتزامهم وشعورهم بالأمان .

هذا اتفق مع الدراسة الحالية حيث تبين ان الثقة تشكل احدى أهم محاور راس المال الاجتماعي.

5- تبين أنّ الابعاد الثلاثة (الثقة, التعاون, التشارك) التي تشكل رأس المال الاجتماعيّ جاءت بدرجة عالية للأبعاد الثلاثة مجتمعة.

توصلت دراسة محمد عبد الغفار(عبد الغفار,2007) ان زيادة الادخار تعمل على تحفيز آلية عمل التكافل الاجتماعي من خلال المساعدة في الاقراض وسياسة رفع معدل الادخار تؤدي الى التخفيف من حدة التضخم.

6- كتب ادم سميث(زينه,2007) : ان تراكم راس المال يعتمد وبشدة على الادخار في بلد ما وان أي حصة يدخرها الفرد سيتم تحويلها تلقائيا إلى راس مال ونتيجة لذلك ترفع زيادة معدل الادخار من معدل النمو.

هذا يتفق مع الدراسة الحالية حيث تبين وجود علاقة طردية بين الادّخار وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7- أكدت(قنادرة,2018) ان سوء التخطيط الاستراتيجي يعتبر احد معوقات عملية التنمية بالإضافة الى ضعف المهارات العمالية.

وهذا يتفق مع ما توصلت اليه الدراسة الحالية حيث تبين انه

لا يوجد لدى الجهات الحكومية في محافظة الخليل خطط استراتيجية للطوارئ للتعامل مع الكوارث بأنواعها المختلفة.

الفصل الخامس:

الاستنتاجات والتوصيات:

1.5 الاستنتاجات

باستخدام منهج الاستنباط لقراءة النتائج العامة للدراسة والبناء عليها، فِأنّ هذه الدراسة تقدم الاستنتاجات الآتية :

بداية لا بد من الاشارة الى ان الدرجة الكلية لتأثير راس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جاء بدرجة متوسطة حيث بلغ (34.4%)وهي نسبة جيدة أذا أخذنا في الأعتبار أن جميع العوامل الأخرى المؤثرة في التنمية الأقتصادية والاجتماعية على كثرتها مجتمعة نؤثر بما نسبته (65.6%) .

بتتبع التحليل للأبعاد الثلاثة لمحور راس المال الاجتماعي تبين ان بعد الثقة جاء بدرجة مرتفعة فيما حصلت بعض الفقرات على درجات مرتفعة جداً ونسب مئوية فاقت (90%) خلال عملية التحليل ,وعليه بناء على بعض النتائج الخاصة ببعد الثقة نجد:

- ان نسبة ثقة المستطلعة أراءهم بأنفسهم كانت الأعلى, يليها الثقة بسمعة التجار الحسنة ثم الثقة بالأصدقاء والروابط الاسرية وجميعها جاءت بدرجة عالية بينما الثقة بالأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية كانت اقل وجاءت بدرجة متوسطة ومن ثم نستنتج :

1- ثقة أهل محافظة الخليل في الروابط الأسرية والعائلية ولجان الإصلاح أعلى بكثير من ثقتهم بأداء المؤسسات الحكومية في المحافظة .

2- ثمة علاقة طردية بين رأس المال الاجتماعيّ والتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة وهذا يفسر مدى مساهمة راس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهميته .

3- يسهم رأس المال الاجتماعي في إحداث تنمية اقتصاديةٍ واجتماعيّةٍ في منطقة الدراسة (محافظة الخليل) بنسبة (34.4 %) وهي نسبة متوسطة إعتمدت على عوامل داخلية في المحافظة اكثر بكثير من العوامل الخارجية المرتبطة بمؤسسات الحكومة في المحافظة .

4- تبين أنّ الابعاد الثلاثة (الثقة, التعاون, التشارك) التي تشكل رأس المال الاجتماعيّ جاءت بدرجة مرتفعة للأبعاد الثلاثة مجتمعة في حين ان بعد التعاون كان بدرجة متوسطة نتيجة قصور الجانب الرسمي.

5- لا يوجد لدى المؤسسات الحكومية في محافظة الخليل خطط استراتيجية للطوارئ للتعامل مع الكوارث بأنواعها المختلفة.

6- وجود علاقة طردية بين الادّخار وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يبرز اهمية الادخار في إحداث التنمية المستدامة.

7- أن أهالي محافظة الخليل يؤمنون بأنّ المشاركة في مؤسّسات البلد تُعزّز من نموّ المحافظة وازدهارها حيث جاءت هذه الفقرة بأعلى متوسط حسابي بين فقرات الاستبانة في بعد المشاركة .

2.5 التوصيات:

يوصي الباحث الجهات المختصّةً كلَّ في مجال عمله بضرورة العمل على :

1. تحسين جودة الخدمات الصّحّية المقدمة للتجمّعات السكانية في المحافظة.

   حيث اوصت لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة بزيادة الانفاق على الصحة باعتبارها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي ورفع الوضع الصحي ودخل الاسر المعيشية.

   وقد خلصت الدراسة الحالية ايضاً الى ان المواطنين في المحافظة يشتكون من سوء الخدمات الصحية المقدمة لهم.

2. ضرورة تخفيض أسعار الخدمات الأساسيّة(صحّة, تعليم , كهرباء , مياه وقود) بما يتلاءم مع مستوى دخل الفرد في المحافظة حيث تبين من النتائج عدم الرضى من المواطنين بهذا الشأن.
3. العمل على تفعيل الحوكمة في مؤسّسات السلطة الوطنية الفلسطينية بما يعزّز مفهومي الشفافية والنزاهة.
4. العمل على تحسين مستوى الحقوق المدنية والسياسيّة والحريّات السياسيّة للمواطنين في المحافظة.
5. العمل على زيادة الانسجام بين القطاعين: الخاصّ والحكوميّ من أجل توفير بيئةٍ تكنولوجيةٍ قادرةٍ على زيادةٍ الإنتاجيّة في القطاع العام.
6. يوصي الباحث بضرورة تكاتف الحكومة مع أهالي المحافظة الذين يؤمنون بأن المشاركة في مؤسسات البلد تفضي إلى نموّ البلد وازدهارها, من اجل العمل على نموّ مؤسسات المحافظة وازدهارها .
7. ضرورة إنهاء الانقسام بين شطري الوطن، وأجراء انتخابات تشريعية لإعادة ثقة المواطن بأنّ صوته له قيمة.
8. ضرورة تشكيل لجنة رقابية على الموارد الطبيعية الموجودة في المحافظة من أجل استغلالها بشكل كفؤ يضمن عدم نضوبها مع العلم ان المصادر الطبيعية في المحافظة تتمثل في حجر البناء الذي يطلق عليه البعض النفط الابيض.

9. العمل على تعزيز ثقافة الادخار، مع العلم أنّ للادخار دورًا مهمًا في نموّ رأس المال الاجتماعيّ, وتشكيل صندوق ادخار إجباري للمواطنين؛ ليساعدهم على مواجهة التقلبات المتكررة في عجلة الاقتصاد الوطني.
10. العمل على زيادة الثقة بين المحافظ وأهالي المحافظة.

حيث أكدت دراسة(ماس ,2006) ان راس المال التجسيري يتطور بين افراد من ذوي خلفيات مختلفة ويعكس علاقات المواطنة, وان التعاون والشراكات بين المجتمع والمؤسسات الرسمية من شأنه ان يساعد في استنباط اشكال جديدة من العقد الاجتماعي اللازم لبناء الدولة وهذا يتوافق مع نتائج الدراسة.

11. ضرورة المزاوجه بين قوة الردع والقانون من جهة، ورجال الإصلاح من جهة أخرى مع عدم تهميش القانون, كون أهالي المحافظة يعتّزون برجالات الإصلاح.
12. العمل على دمج المهمشين من المواطنين في العملية الانتاجية من خلال تنشيط دورهم في مؤسسات المحافظة.
13. ضرورة اهتمام صانعي السياسة الاقتصادية في رأس المال الاجتماعي والإستفادة من دوره في إحداث تنمية اقتصادية.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. أبو زاهر, نادية .(2013):- دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية, بيروت، لبنان
2. حمد, إسعاف.(2015):- رأس المال الاجتماعي مقارنة تنموية", مجلة جامعة دمشق المجلد31 العدد الثالث, الصفحات(139-162),دمشق, سوريا
3. زغل, علاء. (2011):- رأس المال الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية في القرية المصرية". مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ع31 ج 14 الصفحات (6423-6499).مصر.
4. سروجي, طلعت.(2009):- رأس المال الاجتماعي. مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة, مصر.
5. عبد الحميد, إنجي.(2009):- دور المجتمع المدني في تكوين رأس مال اجتماعي .المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية , العدد الأول ,مصر.
6. عثمان, ماجدة .(2005):- سياسة تطوير رأس المال الاجتماعي للمشاركة في التنمية المستدامة للريف والحضر. مركز معلومات واتخاذ القرار, مجلس الوزراء-مصر.
7. مولي, سمية.(2014):- رأس المال الاجتماعي واعادة توزيع الدخل في مصر". مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد65, الصفحات(96-120)،القاهرة, مصر.
8. نقيب, فضل.(2006):- مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميتة بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس),رام الله فلسطين.
9. عمر, سناء.(2015):- تنمية رأس المال الاجتماعي في المجتمع الريفي".مجلة الخدمة الاجتماعية, الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين, ص (115-148), مصر.
10. أبو عجمية وآخرون,.(2008):- التنمية الاقتصادية والمفاهيم والخصائص -النظريات الاستراتيجية-المشكلات, الإسكندرية, مطبعة البحيرة, مصر .

11. الأهدن, فرهاد.(2005):- التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي" ,أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, مصر.
12. سالم, وليد.(1999):- المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية نحو علاقة تكاملية, منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين,MAS , رام الله ,فلسطين.
13. العسل, إبراهيم.(1996):- التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, بيروت, لبنان.
14. كاظم, حبيب.(1986):- مفهوم التنمية الاقتصادية، داري الفارابي, القاهرة, مصر.
15. مصطفى, هبة الله محمد مصطفى.(2017):- رأس المال الاجتماعي والتنمية، مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية, جامعة عين شمس ,كلية التربية, مصر.
16. مولود, كبير.(2016):- الادخار ودوره في النمو الاقتصادي, دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة بوضياف, المسلية, الجزائر.
17. صبرينة, عماري. (2017):- فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية "كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير قسم العلوم الاقتصادية, جامعة بوضياف, المسلية ,الجزائر
18. نباني, رشيد. (2008):- التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي "دار ابله للنشر والتوزيع, مسلية, الجزائر.
19. نبابي, فتحية. (2009):- السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ,جامعة بومدراس, رسالة ماجستير, بومدراس, الجزائر.
20. مرتجى, زكي.(2014):- الانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية بمحافظات غزة وسبل التغلب علية ,دراسة حاله, جامعة الازهر غزة, مجلة جامعة القدس المفتوحه للأبحاث والدراسات العدد الرابع والثلاثون, غزة ,فلسطين.
21. عمرو, محي الدين.(2006):-التخلف والتنمية". دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت, لبنان.

22. بدران, أحمد.(2014):- التنمية الاقتصادية والتنمية والمستدامة, مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية, سلسلة كتب, كلية الاقتصاد, جامعة 6 اكتوبر , مصر .
23. قنادره, جميلة.(2018):- الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر "أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , جامعة بلقايد, تلمسان, الجزائر .
24. طعيمة, عبدالرحمن. (2015):- رأس المال الاجتماعي في التنمية, المكتب العربي للمعارف, القاهرة, مصر .
25. معتصم عوض، تحديات العملية التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، 2-10-2012. http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=139581
26. رائد ,محمد حلس. (2016):- معوقات التنمية في فلسطين، جريدة الاقتصادي, فلسطين.
27. ابو مدالله, حميدان.(2018):- محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين واستدامتها مستقبلاً", بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول الذي تعقده كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية, جامعة النجاح, فلسطين.
28. عبد الحميد، انجي. (2004):- رأس المال الاجتماعي: نحو نظرية في البناء والفعل الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 41(2),القاهرة , مصر .
29. عثمان، ماجد. (2002):-سياسات تطوير رأس المال الاجتماعي للمشاركة في التنمية المستدامة للريف والحضر، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية مجلس الوزراء, مصر .
30. عمران، اسماء. (2009):- رأس المال الاجتماعي كمتغير في التخطيط لتحديث المجتمع الريفي، دراسة مطبقة على قرية الراشدة محافظة الوادي الجديد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان, مصر .
31. رشاد، وليد. (2015):- مفهوم رأس المال الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث، القاهرة، 52(1): 135-145,مصر .

32. رضوان، مهدي.(2017):-دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جامعة بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، رسالة ماجستير، الجزائر.
33. الرفاعي، كريمة. (2015):-تنمية رأس المال الاجتماعي، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 54: 365-391,مصر.
34. أحمد، محمد. (2016):- قيم راس المال الاجتماعي وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة". دراسة مطبقة على مدينة اسيوط الجديدة. مجلة الخدمات الاجتماعية، مج4، ع 56، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر.
35. الشرفات، جدوع.(2014):- التنمية الاقتصادية العالم العربي، الناشر جليس الزمان، مصر.
36. جعموني، هند.(2010):- نحو مقاربات حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الادارية والاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة باتنة، الجزائر.
37. مايكل، سبنس وأخرون.(2009):- الصحة والنمو الاقتصادي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالنيابة عن اللجنة المعنية بالصحة النمو.
38. صالحي، صالح.(2006):-المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي ,دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر.
39. سدي, علي.(2013):- رأس المال الاجتماعي الحلقة المفقودة في اشكالية التنمية في الجزائر, باحث في جامعة ابن خلدون, تيارت, الجزائر.
40. الغضبان, فؤاد(2015): علم اجتماع التنمية , دار الرضوان, عمان, الاردن
41. سالمي, محمد .(2019): رأس المال الاجتماعي وتعزيز التنمية المستدامة, جامعة الحسين بن طلال, عمان, الاردن
42. عنبتاوي, ربى .(2019):دليل العاملين في منظمات المجتمع المدني حول مبادئ فاعلية التنمية. الناشر, شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية , رام الله ,فلسطين.

43. زينة, حسن.(2007):اسباب وطبيعة ثروة الامم ,ادم سميث , معهد الدراسات الاستراتيجية, بغداد, العراق.

المصادر الأجنبية:

1. Coleman,j.(1990):Foundations of social theory .The Belknap press of Harvard university press Cambridge,Massachusetts , and London,England 1990,Avaliable at http://www.hup.harvard.edu
2. Laporta.Efal.(1997),uslanar.(2007).
3. Putnam.R.(2000).**Bowling Alone:The collapse and Revival of American Community,**Available at http://www.simonandschuster.com/Bowling-Alone/Robert-D-putnam/9780743203043.
4. Putnam .R.(1993).**Making Democracy work:civic tradition in modern Italy,Available at http://www,press.princeton.edu**
5. Schuller,T.(2001),The Complementary Roles of Human and social capital.available at https:\\www.researchgate.net/publication/265406993_The_ Complementary_ Roles _of _Human_and_social_capital
6. Woolcock,M. & Narayan, D.(2000).Social Capital: Implications for Development Theory, Research, and policy. The International Bank for Reconstruction and Development /THE WORLD BANK,15(2.(
7. Hasan ,Iftekhar; Hoi, Chun-Keung (Stan); Wu, Qiang; Zhang, Hao.(2015),working paper, **Social capital and debt contracting: evidence from bank loans and puplic bonds**.avaliable at at

https://www.econstor.eu/bitstream/10419/212329/1/bof-rdp2015-021.pdf

8. Michele Hoyman & Jamie McCall & Laurie Paarlberg & John Brennan، 2016. " Considering the Role of Social Capital for Economic Development Outcomes in US Counties ; " Economic Development Quarterly", vol 30(4) ،
9. Halpern. D. (2005). Social capital, Available at
10. https://www.beyondintractability.org/bksum/halpern-social
11. Schuller. T. (2001). The Complementary Roles of Human and Social Capital, Available at https://www.researchgate.net/
12. publication/265406993_The_Complementary_Roles_of_Human_and_Social_Capital
13. Lin, N. (2001). Social capital. A theory of social structure and action. Cambridge: Cambridge University Press. http://www.socialcapitalgateway.org/content/book/lin-n-2001-social-capital-theory-social-structure-and-action-cambridge-cambridge-univer Available at
14. Habersetzer,Grèzes-Bürcher, Boschma, & Mayer,(2019):" Enterprise-related social capital as a driver of firm growth in the periphery" available at https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0743016717304187
15. Engbers & Rubin.:(2018). Policy Recommendations for Fostering Economic Development through Social Capital available at https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/puar.12925

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

أخي الكريم...أختي الكريمة
تحية طيبه وبعد،،،
يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان (دور رأس المال الاجتماعي في إحداث تنميه اقتصادية في محافظة الخليل)، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة/تخصص بناء المؤسسات والتنمية البشرية في جامعة القدس، فيرجى الإجابة على فقرات هذه الاستبانة باهتمام وموضوعية، علماً بان إجاباتك ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث/علاء محمد أبو علان
إشراف/ د. سعدي الكرنز

تعليمات للمبحوثين:

- ✓ **يرجى قراءة العناوين والشرح، ومراعاة الدقة في قراءة بنود الاستبانة.**
- ✓ **يرجى وضع إشارة (√) أمام الخيار الأكثر ملائمة بك حسب خبرتك في مجالات الدراسة.**

القسم الأول: البيانات الأساسية

يحتوى هذا القسم على البيانات الاساسية الخاصة بك، يرجى وضع إشارة (√) في الخانة التي تلائمك:

i. الجنس: 1. □ ذكر 2. □ أنثى

ii. المؤهل العلمي: 1. □ دبلوم متوسط فأقل 2. □ بكالوريوس 3 . □ دراسات عليا

iii. طبيعة العمل: 1. □ قطاع عام 2. □ قطاع خاص 3. □ مجتمع مدني 4. □ حكم محلي 5. □ غير ذلك

iv.سنوات الخبرة في عملك: 1. □ أقل من 5 سنوات 2. □ من 5- أقل من 10 سنوات

3. □ من 10-أقل من 15 سنوات 4. □ من 15 سنة فاكثر

v.الدخل: 1. □ اقل من2000شيقل 2. □ 2000واقل من 4000

3. □ 4000 وأقل من 6000 4. □ 6000 فأكثر

مكان السكن 1. □ مدينة 2. □ قرية 3. □ مخيم

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على مجموعة من الفقرات تختص بعناصر محوري رأس المال الاجتماعي والتنميه ألاقتصاديه في محافظة الخليل وهي مقسمة على شكل محاور، الرجاء وضع اشارة (x) امام الخيار الذي يمثل وجهة نظرك.

المحور الأول: رأس المال الأجتماعي

رأس المال الاجتماعي : هو مجموعة الروابط والعلاقات التي ترتكز على الثقة والتشاركيه والتكافل باعتبارهم أساس الروابط ألاقتصاديه التي تساعد على إحداث تنميه اقتصاديه شاملة في المجتمع.

		درجة التقييم				
		موافق بشدة	موافق	نوعا ما	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول: الثقة الثقة :هي الأيمان القوي والراسخ بمصداقية أو حقيقة شخص او جماعة ما.						
1.	**ثقتي بنفسي عالية**					
2.	**أثق بالدور الايجابي الذي تقوم به لجان الإصلاح في المحافظة.**					
3.	**أثق بفاعلية ودور منظمات المجتمع المدني في المحافظة.**					
4.	**أثق بمحافظ محافظة الخليل والمؤسسات العاملة تحت قيادته.**					
5.	**أثق بأداء المؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في محافظة الخليل.**					
6.	**ثقتي عالية بالأصدقاء في محافظة الخليل.**					
7.	**ثقتي عالية بالروابط الأسرية والعائلية في المحافظة.**					

.8	أثق بالدور المحوري ألذي تلعبه الأحزاب السياسية في المحافظة.					
.9	المعاملات التجارية تقوم على عامل الثقة في المحافظة.					
.10	تتميز محافظة الخليل بالسمعة الحسنه لتجارها.					
.11	ثقتي بزملائي في العمل عالية.					
.12	اثق بالدور الإيجابي الذي يقوم به رجال الدين والدعاة في المحافظة.					
المجال الثاني: التعاون التعاون:هو مشاركة العمل والخبرات بين طرفين لتحقيق أهداف مشتركة.						
.13	تلعب الأعمال التطوعية دوراً محوريا في تعزيز روح التعاون في المحافظة.					
.14	يهتم ابناء المحافظة بالأعمال التطوعية كونها تعزز مكانتهم الاجتماعية.					
.15	تساهم الاعمال التطوعية في الحد من الفقر.					
.16	يحرص ابناء المحافظة على مد يد العون للمحتاجين دائماً.					
.17	يتعاون ابناء العشيرة في تلبية احتياجات ابنائها.					
.18	يشارك ابناء البلدات في المحافظة بفاعلية في التبرعات لبناء المؤسسات فيها.					
.19	روح المسؤولية الاجتماعية لدى أبناء المحافظة عالية.					
.20	يتلقى الطلبة المحتاجين في المحافظة مساعدات مالية لتمكنهم من أكمال تعليمهم.					
.21	تقوم العلاقة مع زملائي في العمل على التعاون واعمل بروح الفريق.					
.22	الأصدقاء دائما على استعداد لأقراضي عند احتياجي لذلك.					
.23	ابناء العائلة دائما جاهزين لإقراضي عند حاجتي للمال.					
المجال الثالث: المشاركة المشاركة:هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من الأهالي ليساهموا في مختلف العمليات التي تساعد على تحقيق أهداف مشتركة.						
.24	تشارك الناس في بلدتك مناسباتهم.					
.25	تشارك زملاءك بالعمل خبراتك.					
.26	تشارك في دعم صندوق العائله.					
.27	تشارك في هيئات ومؤسسات البلدة والمحافظة.					
.28	تشارك في انتخابات اعضاء يمثلونك في انتخابات الهيئات					

	المحلية في بلدتك.					
29.	**المشاركة في مؤسسات البلد يعزز من نمو وازدهار البلد.**					
30.	**العضوية في النادي الرياضي والجمعيات المحلية امر مهم بالنسبة لي.**					
31.	**صوتك في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية له قيمة.**					
32.	**الأنتماء لأحد الأحزاب السياسية الفلسطينية يؤدي بالضرورة الى مشاركة بشكل أكثر فعالية بالشأن العام.**					
33.	**أقوم بالمشاركة في الأجتماعات التي يتم تنظيمها في البلد.**					
34.	**أقوم بالمشاركة في الندوات السياسية.**					
35.	**لديك ألاستعداد لمشاركة اصدقائك في مشاريع تجارية.**					
36.	**تشارك اخوانك في مشروعك التجاري دون تردد.**					
37.	**تشارك ابناء البلده المجاوره مناسباتهم.**					
38.	**تشارك اللجان الداعمة بالمعلومات عن المحتاجين في الحي الذي تسكن فيه.**					
المحور الثاني: التنمية الاقتصادية والأجتماعية التنمية الاقتصادية:هي عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة من الزمن وتتسم بالاستمرارية.						
1-	**تدخر من دخلك الشهري.**					
2-	**تتناسب اسعار السلع والخدمات مع مستويات المعيشة لدى الأسر في المحافظة.**					
3-	**هناك كفائه في استخدام الموارد المتاحة في المحافظة.**					
4-	**المناخ الاقتصادي جاذب لريادة الأعمال الداخلية.**					
5-	**جودة التعليم تتكافأ في جميع التجمعات السكنية في المحافظة.**					
6-	**الصدق اساس التعاملات التجارية.**					
7-	**الواقع الاقتصادي في المحافظة يشجع المنافسة ويمنع الاحتكار.**					
8-	**تكاليف السلع الاساسية (صحة,تعليم , كهرباء, مياه , وقود) ملائمة.**					
9-	**توجد قوانين وأعراف تحمي الحقوق المتساوية في كافة القطاعات الاقتصادية.**					
10-	**جودة الخدمات الصحية متكافئة في جميع التجمعات السكنية في المحافظة.**					

-11	هناك فرص متكافئة في الحصول على الخدمات العامه.					
-12	الحريات الأساسية مكفولة بما في ذلك حرية العبير ولجميع فئات المجتمع في المحافظة.					
-13	الحقوق المدنية والسياسة مكفولة لجميع فئات المجتمع في المحافظة.					
-14	لا يوجد عنف مجتمعي ولا يوجد اعتقالات تعسفية خارج اطار القانون في المحافظة.					
-15	يوجد سياسات وممارسات بيئية سليمة وخطط طوارئ للتعامل مع الكوارث بأنواعها في المحافظة.					
-16	يتم مواكبة التقدم التكنولوجي في القطاعات المختلفة في المحافظة.					
-17	هناك مشاركة امنة لجميع افراد المجتمع في المحافظة في الحياة السياسية.					
-18	يتم استغلال الموارد الطبيعية في المحافظة بشكل كفؤ.					
-19	هناك تغيير ايجابي في البنية الاجتماعية في المحافظة.					
-20	يتميز عمل المؤسسات الحكومية الفلسطينية في المحافظة بالنزاهة والشفافية.					

-21	هناك مسائلة في عمل المؤسسات الحكومية العاملة في المحافظة.					
-22	المسائلة في المحافظة نعزز مفهوم المواطنة وتغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.					
23	هناك نجاح واضح في سد الفجوات بين جميع فئات المجتمع.					
-23	اواصر التماسك والاستقرار قوية داخل المحافظة.					

شكراً لحسن تعاونكم

ملحق رقم (2)

قائمة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل
1	د. احمد حرز الله	جامعة القدس
2	د. عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس
3	د. ثمين هيجاوي	جامعة القدس
4	د. أياد لافي	جامعة القدس
5	د. منصور غرابه	جامعة الخليل
6	د. عناد نواجعه	جامعة الخليل
7	د. نايف جراد	جامعة القدس
8	د. ابراهيم عوض	جامعة القدس
9	د . عمر رحال	جامعة القدس

فهرس الجداول

جدول (1.3) يوضّح توزيع عينة الدراسة وفقًا للبيانات العامة (المتغيرات الضابطة) لأفراد عينة الدراسة.	79
جدول (2.3) نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مستوى رأس المال الاجتماعيّ	79
جدول (3.3) نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مستوى التنميةِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ	80
جدول رقم(4.3) : ثبات أداة الدراسة	81
جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى رأس المال الاجتماعيّ مرتبةً ترتيبًا تنازليًا.	88
جدول (2.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة التي تُعبّر عن بُعد الثقة	89
جدول (3.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة التي تُعبّر عن بُعد التعاون	91
جدول (4.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن بعد المشاركة	93
جدول (5.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية	97
جدول (6.4): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل	101
جدول (7.4) تحليل ميل الانحدار (Regression) لفحص تأثير مستوى رأس المال الاجتماعي على إحداثِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيّةِ في محافظة الخليل	102
جدول (8.4) نتائج اختبار "t" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير الجنس	105

جدول (9.4) المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير المؤهل العلمي	106
الجدول رقم(10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير المؤهل العلمي.	107
جدول (11.4): نتائج اختبار (LSD) للفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير المؤهل العلمي	109
جدول (12.4) المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير طبيعة العمل	110
الجدول رقم(13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير طبيعة العمل.	111
جدول (14.5): نتائج اختبار (LSD) للفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير طبيعة العمل	112
جدول (15.4) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل	116
الجدول رقم(16.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى مُتغير سنوات الخبرة في العمل.	117
جدول (17.4) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل	119
الجدول رقم(18.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)	120

لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل.	
جدول (19.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعي في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن	121
الجدول رقم(20.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى رأس المال الاجتماعيّ في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن.	122
جدول (21.4) نتائج اختبار "t" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الجنس	124
جدول (22.4) المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يعزى لمتغير المؤهل العلمي	125
الجدول رقم(23.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير المؤهل العلميّ.	125
جدول (24.4) المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير طبيعة العمل	126
الجدول رقم(25.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغيّر طبيعة العمل.	127
جدول (26.5): نتائج اختبار (LSD) للفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير طبيعة العمل	128

جدول (27.4) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل	129
الجدول رقم(28.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير سنوات الخبرة في العمل.	129
جدول (29.4) المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل	130
الجدول رقم(30.4) : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير الدخل	131
جدول (31.4) المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يعزى لمتغير مكان السكن	132
الجدول رقم(32.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الخليل يُعزى إلى متغير مكان السكن	133

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الاقرار	أ
الشكر والتقدير	ب
مصطلحات الدراسة	ج
المُلَخَّص	هـ
Abstract	ز
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	1
1.1المُقدِّمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 مبّررات الدراسة	3
4.1 أهميّة الدراسة	4
5.1 أهداف الدراسة	5
6.1 أسئلة الدراسة	6
7.1 فرضيّات الدراسة	7
8.1 مجتمع الدراسة	8
9.1 نموذج الدراسة	9
10.1حدود الدراسة	10
11.1هيكلية الدراسة	10
الفصل الثاني: الإطار النظريّ والدراسات السابقة	12
1.2 الإطار النظريّ	13
1.1.2 مفهوم رأس المال الاجتماعي	13
2.1.2 انواع راس المال الاجتماعي	16
3.1.2اهمية راس المال الاجتماعي.	17
4.1.2 اشكال راس المال الاجتماعي.	20
5.1.2 عناصر راس المال الاجتماعي.	22
6.1.2 مصادر تكوين راس المال الاجتماعي.	25
7.1.2 معوقات تنمية راس المال الاجتماعي.	28
8.1.2 قياس راس المال الاجتماعي.	30

9.1.2 راس المال الاجتماعي في فلسطين.	32
10.1.2 التنمية	35
11.1.2 التنمية الاقتصادية	37
1.11.1.2.النمو الاقتصادي	37
2.11.1.2 خصائص النمو الاقتصادي	38
3.11.1.2 معوقات النمو الاقتصادي	38
4.11.1.2 التنمية الاقتصادية	40
5.11.1.2 مصادر تمويل التنمية	43
6.11.1.2 مؤشرات قياس التنمية	48
7.11.1.2 معوقات التنمية	48
8.11.1.2 اهداف التنمية	49
9.11.1.2 عناصر التنمية الاقتصادية ومستلزماتها.	51
10.11.1.2 مقاييس التنمية الاقتصادية	52
11.11.1.2 التنمية الاقتصادية في فلسطين.	54
12.11.1.2 دور راس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية	58
2.2 الدراسات السابقة	60
3.2 تحليل (تعقيب) على الدراسات السابقة.	68
الفصل الثالث	71
3 منهجية الدراسة واجراءاتها.	71
1.3 مقدمة	71
2.3 منهج الدراسة	71
3.3 الطريقة والاجراءات	72
4.3 مجتمع الدراسة	72
5.3 عينة الدراسة.	73
6.3 وصف متغيرات افراد عينة الدراسة	73
7.3 اداة الدراسة	76
8.3 اختيار الدراسة	76
9.3 صدق اداة الدراسة	76
10.3 ثبات الاداة	79

11.3 اجراءات تنفيذ الدراسة	80
12.3 معالجة احصائية	81
13.3 تصحيح الاداة	82
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	83
1.4 مقدمة	83
2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.	84
3.4 نتائج فرضيات الدراسة.	84
4.4 تحقيق اهداف الدراسة.	128
5.4 مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة	130
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	134
1.5 الاستنتاجات	134
2.5 التوصيات	136
المصادر والمراجع	138
الملاحق	144
فهرس الجداول	150